حميد بوزرسلان

تاريخ تركيا المعاصر



ترجمة: حسين عمر



حميد بوزَرسلان

من مواليد ديار بكر، ويعيش في باريس.

مؤرخ، حاز على الدكتوراه من فرنسا.

مدير معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية - باريس.

من مؤلفاته إضافة إلى هذا الكتاب:

- تاريخ العنف في الشرق الأوسط
- المسألة الكردية: الدولة والأقليات في الشرق الأوسط
- العراق: إعادة قراءة نقدية
- 100 كلمة للتعبير عن العنف في العالم الإسلامي

حميد بوزَرسلان

تاريخ تركيا المعاصر

تاريخ تركيا المعاصر

لـ حميد بوزَرسلان

ترجمة: حسين عمر





الطبعة الأولى: 1430 هـ - 2009 م
ردمك: 978-9953-68-365-4

كلمة:
ص.ب ٢٣٨٠ أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف ٦٣١٤٤٦٨ ٢ ٩٧١+ **فاكس** ٦٣١٤٤٦٢ ٢ ٩٧١+
الموقع الإلكتروني: www.kalima.ae

المركز الثقافي العربي:
بيروت ـ **هاتف** 352826 1 961+ / الدار البيضاء ـ **هاتف** 2303339 2 212+
Email: cca@ccaedition.com

طبع هذا الكتاب عام 2004، 2007 عن دار La Découerte، ضمن سلسلة «Repères».

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الفرنسي لكتاب:

Histoire de la Turquie contemporaine

Hamit Bozarslan

مقدمة

400 سنة من السيطرة التركية على العالم العربي، تلتها 100 سنة تقريباً من الابتعاد، إن لم نقل العداء، للعالم العربي. غابت تركيا - الجار الأقرب. تبنّت إيديولوجيا ترى في الإسلام عبئاً، وديناً مغلقاً غير قادر على الاستفادة من التاريخ، و ترى في الشعوب العربية شعوباً جاحدة وجاهلة، تعتقد أن الهزائم الكثيرة التي تعرضت لها السلطنة كانت بسبب الشعوب والقوميات التي تشكلّت منها الإمبراطورية، وعملت على إضعافها وبالتالي لا بد من استعادة سيطرة العرق التركي. كان هذا مقدّمة لـ «التتريك». وكانت نتيجة هذه الايديولوجيا التي تحولت إلى سياسة حكمت تركيا منذ استلام السلطة من قِبَل «الاتحاد والترقي» وصولاً إلى «حرب الاستقلال» التي خاضها مصطفى كمال «أتاتورك» وتوجّته زعيماً من غير منازع فهو أتاتورك (أب الأتراك) هذه السياسة هدفت إلى القضاء على التعدد الذي كوّن الإمبراطورية المنهارة، فحصلت «مذبحة الأرمن» وتم تهجير الأتراك من أصل يوناني ومُنِع الأكراد من التعبير عن أنفسهم وحتى من استخدام لغتهم،

ومُنِع العَلَويّين من ممارسة أيّ حق، حتى شعائرهم الدينية، وتم استبدال الحرف العربي الذي كانت تُكتب به اللغة التركية، لتُكتب بالحرف اللاتيني، وحصلت القطيعة مع العالم العربي. قطيعة وصلت حد التحالف مع إسرائيل.

لم تتوقف الإيديولوجية التركية الجديدة أمام الأسباب الأساسيّة التي مزقت الإمبراطورية، هذه الأسباب التي كان على رأسها طَمَع الإمبراطوريات الغربيّة الحديثة في الإمبراطورية التركيّة بهدف استعمار شعوبها، بل نظرت تركيا تلك إلى الدول الأوروبية باعتبارها النموذج. وهو نموذج لم تأخذ منه سوى الإيديولوجية الفاشيّة والنازيّة، بينما ظل طمعها في دخول «النادي الأوروبي» أملاً بعيد المنال.

حوالي مئة عام من القمع والتعذيب وعمليات التطويع قادها الجيش التركي الذي أصبح هو السلطة الفعلية في تركيا، إذ دائماً هناك عدو تجب محاربته ويشكّل خطراً على وحدة تركيا، فتارة الأكراد هم العدو، وتارة الشيوعية، وتارة الرجعية الإسلامية.

أحزاب تذوب وأخرى جديدة تظهر، ولكنها، جميعها، تتبنى السياسة الكمالية المتعصّبة التي أرساها مصطفى كمال «أتاتورك». وكلّما تحدّث أحد عن حقوق الاثنيات، أو ظهر حزب يُشتبه في أنه يريد مراجعة هذه السياسة، يتدخل الجيش ويُسقط الحكومة، ويتم حل الحزب وإرسال قياداته ونشطائه إلى السجون. ألوف المعارضين ماتوا تحت التعذيب وألوف ماتوا في إضرابات مفتوحة عن الطعام، وألوف قتلتهم عصابات اليمين المتطرف... دون أن يرّف لهؤلاء العسكريين جفن.

رغم كل هذا التاريخ المليء بانتهاكات حقوق الإنسان، وبعصابات قتل مدعومة من السلطة العسكرية، مثل «الذئاب الرمادية» وغيرها، فإن الكثير من الكتابات تحدّثت عن أن تركيا هي الدولة الوحيدة العلمانية و «الديمقراطية» في العالم الإسلامي، وتمّ النظر إلى النموذج التركي باعتباره نموذجاً مميزاً ويستحق الدعم!. هذا الدعم كان يأتي أولاً من الولايات المتحدة الأميركية كما يذكر مؤلف هذا الكتاب.

***

ولكن رغم القطيعة مع العالم العربي، والمواقف الداعمة لإسرائيل، لم يقف العالم العربي موقف العداء من تركيا، بل كان الشعور العربي هو شعور الاستهجان، بل الأسى تجاه المواقف التركية. ومع الفورة النفطيّة، كانت أبواب العالم العربي مُشرعة للمهنيين والمقاولين ورجال الأعمال وشركات النقل التركية، وهو أمر أسهم في إنعاش الاقتصاد التركي في مرحلة من أسوأ مراحل تردّيه.

لقد اعتبر المجلس العسكري في تركيا (مجلس الأمن القومي) أن نمو الحركة الإسلامية، التي ظهرت كقوّة كبيرة في مطلع الثمانينات، سوف يؤدي إلى تغيير صورة تركيا، فتم حل حزب أربكان أكثر من مرّة، ونظّمت قيادة الأركان محاضرات وندوات قدمها أساتذة جامعيون وصحافيون وسياسيون، حتى أن الرئيس ديميريل شارك فيها، وهدفت هذه الندوات إلى تحذير الناس من «الرجعية الدينية». ثم توّجت هذه السياسة بالحكم الصادر في 28 حزيران 1998 على رئيس بلدية اسطنبول «رجب طيب أردوغان» بالسجن عشرة أشهر وحرمانه من

الحقوق المدنيّة مدى الحياة. لكن هذه السياسة لم تنفع، فقد واصل الناخبون التصويت للحزب الإسلامي الذي اضطر لتغيير اسمه مرّات بسبب الحظر الذي كان يُفرض عليه كل مرّة.

ها نحن الآن، نرى رجب طيب أردوغان في رأس هرم السلطة السياسيّة في تركيا، مقدّماً خطاباً معتدلاً على المستويين الداخلي والخارجي، والأهم في هذا الحدث أن تركيا اليوم عادت للتواصل مع العالم العربي، وتبدّلت سياسة الدعم غير المشروط لإسرائيل إلى سياسة إنتقادية للسياسة الإسرائيلية القائمة على التطرف والمذابح وعدم إقرار الحقوق.

فهل نشهد مرحلة جديدة من تاريخ تركيا، تعترف فيها بتاريخها وتتصالح معه، بما له وما عليه، وتكون نموذجاً يشهد على الأفق المسدود لسياسات الفصل العنصري، والاحتلال والقمع والقتل والقهر كتلك التي تتبناها إسرائيل؟

في هذه المرحلة يأتي هذا الكتاب الذي يطلّ على مسائل شائكة مثل المسألة الكرديّة، التي هي في جزء منها إحدى مشاكل العالم العربي، ليقدّم معرفة مهمّة لنا حول التاريخ المعاصر لتركيا والتحولات التي تحصل فيها، وهو موضوع وثيق الصلة بمشاكل العالم العربي في مواجهة الهيمنة، وخاصة في مواجهة إسرائيل وفضح انتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان.

قليلة جداً هي الكتب التي تتناول تاريخ تركيا المعاصر، فمعظم معرفتنا عن تركيا تأتي من الأحداث والمقالات الصحافية، وتكمن أهميّة هذا الكتاب في أنه لا يقدّم نظرة نمطيّة ترى في تركيا الدولة

العلمانية الإسلامية الوحيدة، كما جرت العادة في الصحافة الغربيّة، بل إن مؤلّفه بذل جهداً كبيراً لفهم إشكالات هذا البلد فقدّم تاريخاً سياسياً وليس مجرّد سرد لأحداث.

مقدمة المؤلف

أَلِف قارئ الفرنسية، منذ سنوات، صورة تركيا البلد المسلم، بنسبة تفوق 99 في المئة، الذي يقدِّم نفسه على عتبة أوروبا. حيث تغطّي الصحافة اليومية والمجلاّت العامّة بانتظام الإشارات المتناقضة التي تبعثها أنقره إلى أوروبا: ففي حين أنّ حكومتها التي تُعرف بأنّها «إسلامية معتدلة» تؤيّد الانضمام إلى أوروبا، يُظهر جيشها «المغَربَن» و«العلماني» تحفّظاً شديداً حيال ذلك. تمتلك البلاد مؤسسات ديمقراطية شكلية، ولكنّ سياستيها الداخلية والخارجية تُمليَان من قبل مجلسٍ للأمن القومي، مؤلّفٍ بشكلٍ أساسي من عسكريين. وقد صادقت تركيا تقريباً على كلّ المواثيق الأوروبية والدولية الخاصّة بحقوق الإنسان والأقليّات، ولكن يبقى سجلّها بهذا الخصوص، خلال العقدين الأخيرين من أكثر العقود إثارة للقلق. ومع أنّها منفتحة على العالم، وعلى نحوٍ أخصّ على أوروبا حيث يعيش ثلاثة ملايين من رعاياها، تظلّ محكومة بهاجس الحصن المحاصر الذي يتهدّد أمنه باستمرار أعداءٌ من الداخل ومن الخارج.

مع ذلك، ورغم هذه التغطية الكبيرة، يفتقر القارئ لمؤلّفاتٍ مرجعية. يعود تاريخ الكتاب الأخير المتاح لأوسع جمهور، «ماذا أعرف؟» لروبير مانتران إلى عام 1968. ورغم أنّه ثمرة معرفة لا مثيل لها إلاّ أنّه لا يخصص سوى حوالي عشرين صفحة للقرن العشرين بأكمله. ومنذ ذلك التاريخ، لم يصدر أيّ عملٍ يفصل بين المقالات العلمية والكتب المتخصّصة جدّاً.

الغرض الرئيسي من هذا الكتاب هو سدّ هذه الفجوة، وتقديم وثيقة تأليفية تتيح فهم الاتّجاهات الصعبة، ولكن أيضاً مواقع ولحظات القطع التي تسم تاريخ هذا البلد في القرن العشرين. سيسير التفصيل التاريخي الذي يُهيكل الكتاب على المستوى نفسه مع قراءةٍ في «حبكة» بعض المسائل، كالمسألة الكردية، والمعارضة العَلَوية والعنف وكذلك الاعتراضات الصادرة عن الحقل الديني.

ككلّ دراسة تاريخية، تصدر هذه التي نقوم بها عن « ورشة عمل» وهي، بهذه المعنى، قد لا تستطيع سوى أن تعرض تاريخاً واحداً من بين تواريخ مختلفة لتركيا. إنّها بالتأكيد نتيجة لعملية فرزٍ قام بها كاتبها من بين العديد من المعالم والمسائل. من خلال مراحل القطع التي آلت إليها، أو الدور الذي لعبته في ملامح حقبة أو جيلٍ، بل وأكثر، تهمّ البعض من هذه المعالم والمسائل المؤرّخ أكثر من سواه. فالانكباب عليها يتطلّب، في المحصّلة، القيام بتفكيك بنية أنماط ونماذج سارية، وكذلك تهيئة أدوات تتيح تأويلات جديدة. والكمالية العابرة لتاريخ تركيا الجمهورية والتي يعتبرها البعض الحركة الوحيدة للتحديث والعلمنة، لا بل والدمقرطة في العالم الإسلامي، تمثّل واحدة من هذه المسائل.

إن القراءة التي نقوم بها لهذا الموضوع الفريد مختلفة كلّ الاختلاف. فبدل الانطلاق من مقولات معيارية، تصيغ كلّ شيء على أنّه عالمٌ إسلامي، مرتبط بـ «الظلمات الآسيوية»، كشخصية شبه خارقة قادرة على مقارنة جزء من هذا العالم بـ «نموذجٍ غربيٍّ»، هو الآخر غير تاريخيّ، أحاول أن أضع الكمالية في سياق التيارات والتجارب السياسية «الثورية»، وخاصّة الأوروبية، في مرحلة ما بين الحربين. وقد اتّبعت هذا التفكيك التاريخاني الذي غيّر في مقاييس ومعالم المقارنة المرتبطة بالرهانات ومراحل التطوّر خلال مجمل العمل. وكمثالٍ على ذلك، يُشار إلى أنّه لا يُمكن للنظم العسكرية التركية، المتمايزة تماماً عن نظيراتها العربية، أن تُفهَم إلاّ من خلال عقائد البنتاغون المعادية للثورة «المطبّقة»، شاء أم أبى، في مختلف بقاع العالم، ومنها أمريكا اللاتينية.

أخيراً، وكأيّ عملٍ تاريخيّ، يصطدم هذا العمل بعقبات منهجية للنظام نفسه، ويحاول تذليلها بطريقته الخاصّة. إنّ قارئاً معتاداً على تاريخ تركيا قد يحار بعض الشيء في الانقطاعات التسلسلية «غير الكلاسيكية»، المعروضة هنا. أنطلق في الواقع من افتراض أنّ وضع علامات الاستمرارية والقطع ينجم عن استشكالٍ Problématisation وعن قراءةٍ يمنحان اتّجاهاً للأحداث، ويضعانها في سياقٍ ويقيّمانها في علاقة مع التحوّلات، البنيوية أو الوهمية، التي تتيح لها فرصة الحدوث. على سبيل المثال، لا تُعتبَر النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى انقطاعاً هنا، لسببٍ بسيطٍ وهو أنّ الاتّجاهات الصعبة للفترات السابقة والمحايثة للحرب ظلّت تحدّد طيلة سنوات تاريخ ما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية.

أخيراً، فليُسمَح لي أن أُضيف بأنّه لن يكون بوسع هذا العمل أن يحلّ محلّ تاريخٍ مفصّلٍ لتركيا في القرن العشرين، على غرار العمل الهائل المنشور من قبل روبير مانتران، تاريخ الإمبراطورية العثمانية (منشورات **فايارد**، 1989، 810 صفحات).

مدخل

القرن التاسع عشر العثماني

«إنّه القرن الأطول في تاريخ الإمبراطورية» كما وصفه المؤرّخ ايلبر اورتايلي، والقرن التاسع عشر هو بالتأكيد أيضاً قرن الاضطرابات المتواصلة والتقلّبات العديدة. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، وجد القصر وبيروقراطيته، وكذلك مختلف مكوّنات المجتمع العثماني، أنفسهم عاجزين عن إعادة إنتاج النظام الإمبراطوري مثلما كان ممأْسَساً ومنظّماً منذ قرونٍ عدة. علاوة على خسارة أراضٍ من الإمبراطورية التي كان شعارها «منتصرة دائماً»، تمثّلت الأزمة في فقدان الثقة بالنفس وفي الإحساس بـ «الانحطاط». ظهرت المطالبة في عام 1793بـ «نظامٍ جديد» (nizam-ı cedid) للإمبراطورية بديلاً عن «النظام العالمي» (nizam-ı âlem) في بداية الأمر لإيقاف «الانحطاط». ولكنّ nizam-ı cedid لم يفعل سوى إطلاق تحوّلٍ جذريٍّ، مولّدٍ لإجراءات متواصلة أكثر جذرية وغالباً فالتة من السيطرة، مثل القمع الدموي للفرق الإنكشارية (1826). مع وصول عبد المجيد الأوّل إلى العرش (1839-1861) تسارعت وتيرة الإصلاحات. طالب

المرسوم الإمبراطوري[1] الصادر في 2 تشرين الثاني 1839 بعهدٍ جديد سُمّي «التنظيمات» (Tanzimat). وسّع مرسومٌ ثان صدر في عام 1856 الإصلاحات وحدّد لها مدّة زمنية. نصّ هذان المرسومان الإمبراطوريان على الحقّ في الملكية الخاصّة والمساواة بين كلّ العثمانيين، دون تمييزٍ على أساس العرق أو الدين.

كانت الإصلاحات تهدف قبل كلّ شيء إلى «إنقاذ الدولة». ولكن هذا الهدف كان يتطلّب أكثر من مجرّد تحديثٍ للجيش والإدارة. وكما لاحظ شريف ماردين، كانت قوّة المركز، قبل (التنظيمات)، تكمن خارجه مقارنة بالأطراف التي كان المركز يعترف بحكمها الذاتي. منذ ذلك الحين، كانت فرصة تنفيذ مشاريع صادرة من المركز رهناً بموافقة «الرعايا» العثمانيين، الذين كان ينبغي خلقهم أوّلاً ومن ثمّ جعلهم مسؤولين.كانت مقولة علي بيه، أحد مهندسي التنظيمات، تلخّص الوضع بوضوح: «لا بدّ من أمّةٍ لهذه الدولة».

ومع ذلك أسفرت الإصلاحات عن نتائج نقيضة لتوقّعات الإصلاحيين. فبدل أن تدع نفسها تتحوّل إلى مكوّنات لـ «أمّة» عثمانية، وعت مختَلف الجماعات غير المسلمة نفسها بشكلٍ متزايد على أنّها «أمم» مخنوقة من قبل «الظلمات الآسيوية». وخلال بضعة عقود من الزمن، أضفت الهويات الفئوية، الراسخة في تقليدٍ طويلٍ من الاستقلال الذاتي، على نفسها الطابع السياسي تحت تأثير الأفكار الرومنطيقية، ومن ثمّ القومية والاشتراكية. وكانت هناك نتيجة أخرى غير منتظَرة: ضمن اهتمامها بفرض إدارة مباشرة ومساواة وإنصاف للجميع، وضعت (التنظيمات) نهاية لمجموع القوانين الإدارية

الاستثنائية التي كانت تشكّل النمط الرئيسي «للحكم» العثماني. وبدل تثبيت المركزية، أدّت السياسة الجديدة إلى تفتيت لا سابق له في التاريخ الحديث للإمبراطورية. فعلى سبيل المثال، أسفر القمع الدموي لحوالى عشرين إمارة كردية مستقلّة ذاتياً عن عملية إعادة تقسيم قبلي واسعة، وبالتالي، تسبّب بولادة أكثر من ألف كيانٍ يحظى بالحكم الذاتي بدرجات متفاوتة. على الصعيد العسكري، بدت العاقبة وخيمة أيضاً. لم يوقف تأسيس جيش ممركَز «الانحطاط»؛ على العكس من ذلك، خلق مصدراً جديداً لزعزعة الاستقرار، حيث كان الجنود الجائعون يعتاشون على حساب السكان. أخيراً، كان الإصلاحيون يرون في المدارس العسكرية والمدنية «على النمط الفرنسي»، حيث كانت أشهرها Mülkiye (مدرسة الإدارة)، الدعامة المركزية لبيروقراطية جديدة مخلصة وفاعلة. كانت النتيجة بروز أنتلجنسيا مختلفة جدّاً عن alim (العلماء) العثمانيين: كانت، وهي مقطوعة عن القصر، منجذبة أكثر إلى الفعل الثوري من واجب الطاعة، وتعلّقت، كما قال جميل مرج، بفكرة التقدّم أكثر من فكرة «الأمر».

سجّل وصول عبدالحميد الثاني إلى العرش في عام 1876 ذروة (التنظيمات)، ولكنّه أيضاً أعلن نهايتها. كانت ظروف تنصيب السلطان الجديد نفسها تُظهِر أنّ القصر قد فقد السيطرة على العملية التي شرع فيها. فللمرّة الأولى، كان يُغتال سلطانٍ عثمانيّ، هو عبدالعزيز، (وكان قد توِّج منذ بضعة أشهر) خلال انقلابٍ نفّذه ضبّاطٌ وبيروقراطيون مدنيون. وإذا كان قتل السلطان régicide لا سابق له في التاريخ العثماني، فإنّ اغتيال سلطانٍ من قبل عناصر خارجية لا علاقة لها

بالقصر سبق وقد حصل. كان ذلك يدلّ بوضوح على أنّ الإصلاحات قد أنتجت جيلاً جديداً من العسكريين والبيروقراطيين الذين لم يعودوا يعتبرون أنفسهم مجرّد خدم للدولة، وإنّما يسعون إلى أن يصبحوا سادتها.

في البداية، خلف مراد الخامس عبدالعزيز، ولكنّه، بسبب معاناته من اضطرابات عقلية، ترك مكانه لعبدالحميد الثاني. سُرعان ما جوبِهِ السلطان الجديد بخطر حربٍ جديدة مع روسيا. قدّر، خطأً، بأنّ تبنّي قانون أساسي، قابلٍ لأن يعدّه من بين الملوك المتنوّرين لأوروبا، قد يعزل روسيا ويكون كافياً لتجنّب الحرب. كما قرّر أن يصدر دستوراً ويدعو إلى انتخابات ليكون للإمبراطورية برلمان. بعد عامين، كان الاندحار العسكري: اعترف مؤتمر باريس، المعقود في 13 حزيران 1878، بصربيا ورومانيا دولتين مستقلّتين ومنح بلغاريا حكماً ذاتياً واسعاً يجعل السيادة العثمانية عليها شبه معدومة. ومع أنّهما ظلّتا رسمياً جزءاً من الأراضي العثمانية، وُضِعَت البوسنة والهرسك تحت السيطرة العسكرية للنمسا. وأخيراً، وضِعَ مسيحيو الإمبراطورية تحت حماية فرنسا. غداة تلك النكبة التي فسّرها على أنّها دليلٌ واضحٌ على فشل (التنظيمات)، حلّ عبدالحميد الثاني المجلس وعلّق العمل بالدستور. كما تم اعتقال مدحت بيه، المهندس والمسؤول الرئيسي عن التجربة الدستورية (وقد اتّهِم القصر بمقتله في السجن).

بالتأكيد، لم يكن بوسع السلطان العودة إلى مرحلة ما قبل (التنظيمات)، طالما كانت الإصلاحات قد أنتجت ديناميتها الخاصّة. وبذلك، لم تكفّ الإمبراطورية، طيلة فترة حكمه، عن تعزيز صلاتها

بأوروبا. وظلّ تدريب الجيش يؤمَّن من قبل ضباطٍ أوروبيين. وتواصلت الإصلاحات في مجال التعليم. وفتحت العديد من المدارس التبشيرية أبوابها للتلاميذ المسيحيين، ولكن أيضاً للمسلمين منهم. وتطوّرت الصحافة العثمانية، المقلّدة للفرنسية، رغم الرقابة المفروضة عليها. وارتبط العديد من المدن، وخاصة اسطنبول وأزمير وسالونيك، بعلاقاتٍ بحريةٍ مع أوروبا. تطوّرت المواصلات، وخاصة التلغراف والسكك الحديد، وتوافدت الشركات الأوروبية، المتمتّعة بامتيازات واسعة، على الإمبراطورية.

مع ذلك سار هذا الانفتاح على أوروبا بالتوازي مع إقامة نظام مستبدٍ على نحوٍ متزايد. فعواقب قتل السلطان دفعت عبدالحميد الثاني إلى مركزة السلطة بإفراط في محاولةً منه ليسيطر، بنجاحٍ قليل، على الصحافة، ويوازن تأثيرات الغَرْبَنة بعقيدة محافظةٍ جدّاً يسمّيها البعض بالإسلاموية. في الواقع، أتاحت له الفترة الطويلة لحكمه، التي تميّزت بغياب حروبٍ كبيرة بين 1877 و1909، أن «يعيد التفكير» بالإمبراطورية في إطارٍ هويّويٍّ جديد. ودون أن يمنحها امتيازات كبيرة، تظاهر عبد الحميد الثاني بأنّه مهتمٌّ بالانتقادات الصادرة عن المعارضات الإسلامية المختلفة كالوهابيين والسلفيين. ولكن «نزعته الإسلامية» كانت تشكّل أيضاً درعاً استراتيجياً. ومثلما يشير دافيد كوشنير، بدا عبدالحميد الثاني مدركاً أن الإمبراطورية ستنكمش في النهاية داخل الأناضول. كانت عقيدته تهدف إلى خلق تجانس في هذه «النواة الصلبة» وحمايتها بدائرةٍ تضمّ الجماعات المسلمة ولكن غير التركية، مثل الأكراد والعرب. كانت مذابح 1894-1896، التي

أوقعت على الأقلّ مائة ألف ضحية أرمنية، تشكّل في الواقع الخطوة الملموسة الأولى نحو إعادة اكتشاف الأناضول ككيانٍ تركيٍّ ومسلم.

I

حكم الاتحاد والترقّي (1908ـ 1918)

وحرب الاستقلال (1919 - 1922)

بروز حركة الشباب ـ الأتراك [2]

إذا كان عبدالحميد قد نجح في إشاعة الاستقرار في الإمبراطورية، فقد فشل في التغلّب على الشرخ بين القصر والنخبة العسكرية والمدنية الجديدة التي أفرزتها عملية الإصلاحات. منذ عام 1895بدأت معارضة، ستُعرَف في أوربا باسم «تركيا-الفتاة»، بالتشكّل. وخلال أكثرِ من عقدين، كانت عبارة عن جالية، مقسّمة بين زُمَرٍ عديدة، أكثر منها تهديداً حقيقيّاً للقصر. فقد كان المعارضون يتواجدون في باريس ومدن أوروبية أخرى (بل وفي مصر)، ورغم الإعجاب الذي كانوا يثيرونه في أوساط الأنتلجنسيا العسكرية والمدنية إلا أنّهم لم يحظوا إلاّ بهامشٍ ضيّقٍ للمناورة داخل الإمبراطورية.

كانت غالبية الشباب الأتراك من العثمانيين المسلمين، ولكن كان آخرون منهم مسيحيين ويهوداً، أو أيضاً مسلمين روساً. وإذا كانت «الحرية والدستور» هي كلمة السرّ بالنسبة لهم، فإنّهم كانوا يستلهمون العديد من التيارات الفكرية الأوروبية، من الأكثر محافَظَةً إلى الأكثر

ثوريةً. وبينما كان البعض يرغب في تجديد الإمبراطورية، كان آخرون يطمحون إلى ثورةٍ شبيهة بـ«مهرجان دموي». وأحياناً، كان بوسعهم أن يعرّفوا أنفسهم في أكثر من تيارٍ رائجٍ في العاصمة الفرنسية: «في أوروبا، في بداية القرن العشرين - بحسب الرواية الساخرة ليحيى كمال - كان الشباب الأتراك المشدوهون يستمعون إلى خطابات جوريس، ومن ثمّ كانوا، والدمع في مآقيهم، يتبعون مسيرة أعضاء منظمة العمل الفرنسي، وفي يومٍ آخرٍ، يصفّقون لأنصار المَلَكية.»

وسط هذا الفيض من الأفكار، نجح تياران في الظهور عند منعطَف القرن ليحدّدا فيما بعد الحياة السياسية العثمانية والتركية: الاتّحاد العثماني، الذي سُمّي في ما بعد بجمعية الاتّحاد والترقّي، التي قادها رسمياً أحمد رضا، ومنظّمة المبادرة الخاصّة واللامركزية، التي كان الأمير صباح الدين ابن شقيق السلطان أبرز رموزها. لم يكن التيار الأوّل يمتلك برنامجاً سياسيًّا بمعنى الكلمة، ولم يكن سوى فكرة غامضة، ليست بالضرورة مجزأة، عن الإصلاح والانتماء، إلى النزعة الوضعية الدينية. ومع ذلك، بدءاً من عام 1906، ومع الحضور المتنامي للعسكريين في صفوف أعضائها ومع وصول منظّمين خطرين مثل الدكتورين ناظم وبهاء الدين شاكر، وكذلك طلعت بيه، انزلقت الجمعية نحو النزعة القومية التركية، بل ونحو الطورانية الهادفة إلى توحيد الشعوب ذوي الأصل التركي. أمّا المنظمة الثانية، التي كانت تُدرج نفسها في تقاليد مدرسة علم الاجتماع لفريدريك لوبلاي وادمون ديمولان، فكانت تدعو إلى تحوّلٍ جذريٍّ للمجتمع العثماني من خلال المبادرة الخاصّة واللامركزية المطوّرة للإمبراطورية. لم يُتِح

مؤتمرا المعارضة المعقودان في عام 1902 و1907 تذليل الخلافات بين التيارين.

جمعية الاتحاد والترقّي في السلطة

تغيّر مصير الشباب-الأتراك الذين كان نشاطهم الرئيسي يقتصر على التأسّف، عبر الصحافة الغزيرة، للمصيبة العثمانية. في تموز 1908، حينما لجأت عصبة صغيرة من الضباط الشباب إلى الكفاح المسلّح، كان هؤلاء العسكريون، الذين كان أنور ونيازي أبرز رموزهم، ينشغلون بإمكانية نزع سلاح الأقاليم البلقانية، التي ذُكِرَت خلال اللقاء بين ادوارد السابع والقيصر نيكولاي في ريڤال. وكانوا يعتبرون أنفسهم كعصبة أنصارٍ للدفاع عن «الوطن المهدّد» أكثر من كونهم قوّة ثورية. ومع ذلك قتلت العصبة العديد من الضباط ذوي الرتب العالية الموفدين من قبل القصر لتقييم الوضع. ارتعب السلطان وسمح في 23 تموز بعودة الشباب- الأتراك، وأعاد العمل بالدستور الذي أوقِف العمل به منذ ثلاثين عاماً ودعا إلى إجراء الانتخابات.

وسرعان ما نُظِر إلى هذه الملَكية الدستورية الثانية على أنّها «إعلانٌ للحرية» (hürriyetin ilânı). بدءاً من 24 تموز، شهدت كلّ المدن الكبيرة في الإمبراطورية احتفالات ومظاهرَ إخاءٍ؛ من اسطنبول إلى سالونيك، احتفلت مواكب مختلطة تضمّ مسلمين ومسيحيين ويهوداً بنهاية «الحكم المطلق»، وشدّدت على شعار «الحرية، المساواة، الإخاء، العدالة»، وغدت صورة الحريّة، المتجسّدة في تمثال امرأة عارية على طريقة ماريان، وصورة الدستور، المقدّم من قبل طفل، رمزَي حقبة من

الأمل والآمال. كما سمح «إعلانٌ للحرية» بتقييم التغيّرات التي عرفتها الإمبراطورية بصمت في ظلّ حكم عبدالحميد الثاني. وخلال بضعة أسابيع، ظهرت تنظيمات سياسية، مسلمة وكذلك يونانية وأرمنية، وصحافة حرّة حيويّة جداً، وظهرت أولى النقابات، وأولى المنظمات النسوية وأولى المراكز الثقافية لعددٍ من الجماعات المسلمة.

وقد احتُفي بيوم 24 تموز، في اسطنبول كما في باريس، على أنّه «الثورة الفرنسية الثانية» أو «الثورة الفرنسية في المشرق». وبدأ الشباب- الأتراك يقيّمون خطوات تقدّمهم وتراجعهم، وكذلك مكانتهم في التاريخ بالنسبة إلى أسلافهم الفرنسيين بفضل لائحة تطابق بين الثورتين. ولكن بعكس الثورة الفرنسية، حدث الرابع والعشرون من تموز العثماني في إمبراطورية «مريضة»، تطمع فيها أكثر من قوّة أجنبية، وفي إطارٍ من التعدّد الإثني والطائفي حيث كان مفهوم الشعب يعود إلى توزيعة الجماعة. حتى أنّ إعلان «الثورة» أدى إلى تسريع تفكّك الإمبراطورية، خلال بضعة أسابيع، أعلنت بلغاريا استقلالها، واضعة بذلك نهاية لسيادة اسطنبول، النظرية في الحقيقة، عليها، وضمّت الإمبراطورية النمساوية- الهنغارية البوسنة والهرسك. وبعد ثلاثة أعوام، بينما كانت ألبانيا تخرج من الإمبراطورية، استولت إيطاليا على طرابلس (ليبيا). أخيراً، في عامي 1912 و1913، وضعت حروبٌ جديدة نهاية للوجود العثماني في جزءٍ كبيرٍ من البلقان.

على الصعيد الداخلي، ترك مناخ الاحتفاء الذي ساد في الأيام الأولى مكانه للكآبة. خلال بضعة أشهر، كادت جمعية الاتحاد والترقّي، المنظمة الشبابية التركية الرئيسية، أن تلغي تقريباً كلّ التعددية

العثمانية الهشّة. وإذ اعتبرت نفسها «روح الدولة»، مستَخدَمة من قبل فرق الضبّاط، جعلت من نفسها سريعاً الناطق باسم نظامٍ قمعيٍّ جديد. وبحسب تعبير حسين جاهد (يالجين)، الصحافي الموالي للاتحاديين، «تماهت جمعية الاتحاد والترقّي كلّياً مع النزعة التركية» وبالنتيجة، لم تستطع «القبول بفكرة الاستيلاء على السلطة» عبرة لعبة انتخابية. وبعد فترةٍ من التردّد، أخذت أبعادها بالنسبة إلى (الغوغاء) avam للقضاء دون جدوى على (الفوضى) الناجمة عن «جرثومة حقوق الإنسان». وحلّت محل حرية التعبير التي شاعت خلال الأشهر الأولى سياسة ترهيب الصحافيين وحظر غالبية الجمعيات. ولكونها الخالق الأساسي للفضاء السياسي الجديد، كانت الجمعية، التي عَنْوَنَتْ وسائل نشرها بعناوين مثل: القنبلة، الحربة، السلاح... تعمل كجمعية سرية، وظلّت قياداتها في الظلّ، بحسب أنظمة المنظّمة.

بالتأكيد، جعلت تلك الطقوس السرية الجمعية مرعبة، ولكنّها أيضاً عزّزت ردود الفعل ضدّها. وهكذا انتقل أنصار الأمير صباح الدين، الذي همِّشوا سريعاً، إلى المعارضة المفتوحة. كما أثارت الجمعية عداوة الرموز والبيروقراطيات الإقليمية، التي خُلِعت جزئياً من قبل «الانقلاب المصغّر» غداة 24 تموز (علي خدوري). كما امتعض العسكريون من ذوي الرتب، والذين تمّت ترقية بعضهم إلى ضباط فخريين، من حملات التطهير الجارية في صفوف الجيش، وكذلك من تصرّف رؤسائهم الجدد، هؤلاء الصبيان «الذين يهينون ديننا». وقد تمرّدوا في 31 آذار (13 نيسان 1909 بحسب التقويم الغريغوري) في اسطنبول. وإذا كان الثالث والعشرون من تموز من صنيع الضباط

دون الجنود، فقد كان الحادي والثلاثون من آذار من صنيع «الجنود دون الضباط» (أمين ترك آلجين). تركت الجمعية، التي قُتِل العديد من أعضائها من المستوى الثاني، العاصمة بسرعة وهي مذعورةً. ولم يُستَعد النظام إلاّ من خلال الجيش الذي سمّي بجيش (العمل)، المرسَل من قبل مقرّ الجمعية في سالونيك. كان الانتقام الاتحادي رادعاً: فالرموز البارزة للتمرّد، ومن بينها الناطق باسمه درويش ڤاهديتي المعروف بعنفه، عُلّقت على المشانق المنصوبة وسط اسطنبول، المدينة التي كانت قد نسيت منذ عقود تنفيذ الإعدامات العلنية.

ومع أنّه قد مرّ ما يقارب من قرنٍ على تلك الأحداث، فإن من المعلومات الموثوقة المتوفّرة حول تلك الثورة المضادة قليلة. وإذا كان أثر مؤامرة بريطانية، مقدّمٌ من قبل بعض المؤرّخين «المناهضين للنظام الإمبراطوري»، لا يصمد أمام امتحانٍ جدّي، فإنّ فرضيات أخرى، تشير إلى اندلاع تمرّدٍ عفويّ على نحوٍ واسعٍ، فاجأ امتداده الواسع حتى المساهمين فيه، هي فرضيّات تبدو معقولة. فبعض الدلائل تدعنا نعتقد بأنّ عبدالحميد وكذلك المعارضين الليبراليين المقرّبين من صباح الدين حاولوا استثمار التمرّد من دون أن يكونوا المحرّضين عليه. يبقى أنّ هذا الحدث شكّل صدمة بالنسبة لجمعية الاتحاد والترقّي، ومن ثمّ للسلطة الكمالية التي اعتبرته كأوّل تجلٍّ للرجعية irtica، أي النزعة الإسلاموية الرجعية.

أتاح انتصار جيش سالونيك للجمعية أن تستولي على السلطة. نُهِبَ قصر يلدز وعُزِل سيّده عبدالحميد الثاني وأُحلّ محلّه محمد رشاد (محمد الخامس). وبدأت الجمعية، التي أخضعت السلطان الجديد،

تتبنّى منذ ذلك الحين بوضوح مبدأ «ألا يوجد قانون؟! أصدره إذن» لفرض قراراتها (ت.ز. تونايا) وإقصاء معارضيها. تمّ حظر الحزب الرئيسي للمعارضة الذي كان يساند الأمير صباح الدين دون أن يكون زعيمه، Ahrar («الأحرار»)، وجرى تكميم الصحافة (اغتيل العديد من الصحافيين «الخطيرين» الذين رفضوا عروض التعيين من قبل الجمعية).

على الرغم من هذه الإجراءات، ظلّت المعارضة، خاصّة الليبرالية منها، نشيطة وأعادت بناء نفسها في حزب جديد: حزب الحرية والائتلاف (Hürriyet ve Itilaf Firkasi). أما الضباط المناهضون للاتحاديين فلم يتردّدوا بدورهم في استخدام العنف كأداةٍ سياسية. في 17 تموز 1912، أرغم إنذارٌ من جمعية سرية، تُسمّى «الضباط المحرّرون» (Halaskar Zabitan) حكومة سعيد بيه، التي كان العديد من أعضائها اتحاديين، على الاستقالة. وأمرت حكومة جديدة (الصدارة العظمى)، برئاسة أحمد ماهر بيه، بحلّ المجلس واعتمدت سياسة قمعية حيال الاتحاديين. وكان الردّ الاتّحادي أيضاً ذو طبيعة عسكرية: في 25 كانون الثاني 1913، في خضم حرب البلقان وفي وضح النهار، أطاح أنور بيه، الذي كان سابقاً أحد الضباط الرموز لإعلان الحرية، بحكومة (الصدارة العظمى). قُتِل وزير الدفاع ناظم بيه أثناء الانقلاب العسكري. وفي 11 تموز، اغتيل محمود شوكت بيه، الصدر الأعظم الجديد، الذي تولّى السلطة من جانب أنور بيه. أمّا خلفه سعيد حليم بيه، فلم يعد يحظى بأيّة سلطة. فاستقرّت حينذاك السلطة الفعلية بين أيدي ترويكا فعلية، قوامها أنور وجمال وطلعت،

وقد كوفئ كلٌّ من ثلاثتهم بلقب بيه، وكان لكلٍّ منهم جهازه الأمني السريّ الخاصّ.

كذلك كان اغتيال محمود شوكت بيه بمثابة إيذان بنهاية التجربة الثورية. حُظِر حزب الحرية والائتلاف، وأُعدِم عددٌ من قادته، من بينهم داماد صالح بيه، قريب السلطان بالمصاهرة. وأُرغِم الأمير صباح الدين وشريف بيه (الرمز الآخر لليبرالية العثمانية) المحكومين بالإعدام، على الذهاب إلى المنفى. أدّت «حرب الإبادة» (لطفي فكري) التي شنّتها الجمعية إلى إقامة نظام الحزب الواحد، تمّت شرعنته بعد أن تمّ الأمر (Post factum) من خلال انتخابات أيار 1914.

النزعة القومية للاتحاد والترقّي

بالتوازي مع تحوّلها التدريجي إلى نظام الحزب الواحد، باتت الجمعية بوضوح متزايد الناطقة باسم القومية التركية. قد يبدو هذا التطوّر متناقضاً، خاصة إذا أُخِذ في الاعتبار تحالفها مع التنظيم الأرمني الرئيسي الطاشناق (الجمعية الثورية الأرمنية)، الذي استمرّ حتى بعد الهيجانات الشعبية في أضنه في 19 نيسان عام 1909 (سقط 19850 ضحية، أكثر من 17 ألفاً منهم من الأرمن). ولكن من السهل تفسير ذلك: في الواقع، منذ 1906، تكفّل الدكتور ناظم وبهاء الدين شاكر، والاثنان لهما ميولٌ طورانية، بقيادة المنظّمة الداخلية للجمعية. فأحاطت المنظّمة نفسها بالعديد من المثقّفين القوميين، من بينهم تكين آلب (المعروف بموسى كوهين) ويوسف آكجورا، وخاصّة ضياء غوكالب الذي غدا «المنظّر الرئيسي» لها بدءاً من 1909. مع

بعض الفوارق البسيطة، كان «رجال القلم» أولئك يتقاسمون الرؤية نفسها للفكرة القومية مع «رجال السيف» في الجمعية: يجب أن يُستَخدَم الأناضول، الذي ينبغي تتريكه، قاعدة لتوحيد عموم الأتراك. وبتحريضهم وحمايتهم، رأى العديد من التنظيمات القومية النور، منها (جمعية الوطن التركي التي تأسّست في عام 1911) Türk Yurdu Cemiyeti، و(القوة التركية، المنظّمة شبه العسكرية التي تأسّست عام 1913) Gücü Türk، وTürk Ocakleri (المقرات Foyers التركية، التي تعود إلى عام 1912) كان نشيد هؤلاء الأخيرين يكشف عن المناخ الذي كانت القومية الاتحادية تنمو وسطه:

«نحن أتراك، ونحن فخورون بذلك
يعود تاريخنا إلى بدء التكوين
بحب تنبض التركية في قلوبنا
لا نحتاج قط إلى محبوبة أخرى
الراية إلى الأمام، والحراب في أيدينا، والله في قلوبنا
نريد أن نصبح سادة العالم
الموقد التركي هو معبدنا
والعظيم، طوران المنير
هو كعبتنا».

أعطى ضياء غوكالب (1876-1924)، وهو بنفسه من أصلٍ كردي، لهذه القومية الاتحادية التي كانت لا تزال تبحث عن ذاتها صيغتها «العلمية» وشعاراتها المنظّمة شعراً. في سلسلةٍ من النصوص الممتدّة من عام 1909 حتى عام 1918، ثبّت هذا المؤسّس لعلم الاجتماع

التركي (الذي عدّ نفسه تلميذاً لإميل دوركهايم) ثلاثة أهداف للتيار التركوي. كان الهدف الأوّل تتريك المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتركيا الجديدة: «بلدٌ... ليس فيه حقّ التكلّم لأتباع بوشو (نائب من أصل يوناني)/ بلدٌ حيث كلّ الرأسمال المتداول فيه رأسمالٌ تركي/ تماماً مثلما يقود العلم والتقنية صناعاته [...]/ حيث تعود ملكية المصانع والمعامل والسفن والقطارات للأتراك/ هذا هو، يا أيها التركي [...] هذا هو بلدك».كان لهذا الهدف، بحسب غوكالب، أن يتيح التأسيس التدريجي لإمبراطورية تركية تضم «أتراك» الأناضول وأذربيجان وآسيا الوسطى. كان الهدف الثاني هو الأسلَمَة، لأنّه، بحسب غوكالب، لا يمكن لأيّ مجتمعٍ أن يوجد دون نظامٍ رفيعٍ للقيم. كانت الأسْلَمة ضرورية لا سيما وأن الدين كان يشكّل الترياقَ للمصائب التي أنتجتها الغَربَنة. أخيراً كانت الغَرْبَنة بذاتها (والتي يسمّيها غوكالب «العَصْرَنة») تشكّل الهدف الثالث، المرادف المحوّر للحضارة. وحده الوصول إلى الحضارة الغربية سوف يؤمَل منه تقوية الأمّة على الصعيد الاقتصادي وكذلك العسكري. أخيراً، كان تنفيذ هذا البرنامج يتطلّب إقامة دولة قوية وإلغاء حقوق الفرد:

«لا تقل أبداً: لديّ الحق
ليس هناك حقّ؛ ليس هناك سوى الواجب
ليس لي لا حقّ ولا مصلحة ولا رغبة
لي واجبي، ولا أحتاج لأيّ شيءٍ آخر
روحي وقلبي لا يفكرّان، إنّهما يسمعان
ويتبعان الصوت القادم من الأمّة

أغمض عينيّ، وأؤدي واجبي».

وعلى غرار بعض مثيلاتها الأوروبية عند منعطف القرن، استلهمت القومية الاتحادية من الداروينية الاجتماعية وتصوّرت حياة الأمم على أنّها صراعٌ بين «الأجناس العضوية». مارست أعمال غوستاف لوبون، معمّم الداروينية الاجتماعية، بشكلٍ خاصّ تأثيراً قويّاً على «الرجال النشيطين» وعلى المثقفين الاتحاديين. شكّل الاقتصاد لبّ هذه المعركة، متحكّماً أيضاً بالجناح العسكري. وهكذا بات «الاقتصاد القومي»، وتشكيل «برجوازية قومية»، بحسب ما اقترح ظافر طوبراق، أحد الأهداف الرئيسية للسلطة الاتحادية. حتى وإن لم تكن تملك سوى 5 في المئة من المشاريع الصناعية الـ 282 للإمبراطورية في عام 1911، كانت الأقليات غير المسلمة تشكّل بحسب المنظّرين الاتحاديين العقبة الرئيسية في طريق تحقيق هذا الهدف.

أثار انغماس الجمعية في القومية التركية ردود فعلٍ واسعة وسط الجماعتين الأرمنية واليونانية، وأيضاً بين الشعوب المسلمة التي كانت تعتبر أن شرعية الإمبراطورية تكمن في إسلاميتها. وهكذا عزّزت القومية التركية، من خلال ردّ الفعل والمحاكاة، القوميات الألبانية والعربية والكردية. ثار الألبان منذ عام 1910 وأعلنوا استقلالهم في عام 1911. في عام 1912، شهد ظهور حزب يهدف إلى الحكم الذاتي للأقاليم العربية النور (حزب اللامركزية الإدارية العثماني). في حزيران 1913، نظّمت (الجمعية العربية) مؤتمراً في باريس وصاغت مطلب إقامة إمبراطورية ثنائية تركية-عربية. أخيراً، برزت قومية ثقافية كردية غداة عام 1908. وإذا كانت قد تطوّرت في البداية كتفاعلٍ وتعارضٍ

مع القومية الأرمنية، فإنّها عبّرت، من خلال العديد من الثورات، عن المطالبة بحكم ذاتيٍّ كردي، في عام 1914.

الحرب العالمية الأولى
وإبادة الأرمن

في 29 تشرين الأوّل 1914، قصفت سفينتان عسكريتان ألمانيتان، غوبن وبريسلو السواحل الروسية، كانت اسطنبول قد «اشترتهما» من الناحية الرسمية، بعد أن نجتا من مطارداتهما البريطانية، معلنة بذلك دخول الإمبراطورية الحرب. لم يتم إعلام الوزير الأوّل سعيد حليم بيه إلا بعد إنجاز العملية، التي أُقرّت من قبل الترويكا وحدها. في 24 تشرين الثاني 1914، أعلن السلطان-الخليفة محمد الخامس «الجهاد المقدّس» الذي كان الحلفاء يسمّونه بسخرية «الجهاد الألماني». ورغم مقاومة عثمانية ضارية في الدردنيل ضدّ الحلفاء والتي منعت التقاء القوات الروسية والأنكلو-فرنسية، سرعان ما وسِمَت الحرب بإخفاقات جارحة. في ربيع 1915، مات عشرات الآلاف من الجنود من جراء البرد وسوء التغذية حتى قبل بدء الأعمال القتالية في ساريكاميش على الجبهة الروسية. وهكذا كانت المغامرة الطورانية التي تغنّى بها ضياء غوكالب تخفق دون أن تبدأ. في عام 1916، انتهت «الثورة العربية» التي شجّعتها، بل ونظّمتها بريطانيا العظمى، والتي اعتبرتها جمعية الاتحاد والترقّي خيانةً، إلى الخسارة شبه الكليّة للأقاليم العربية ودلّت في الواقع على نهاية الإمبراطورية. في 3 شباط 1917، حلّ طلعت باشا محل سعيد حليم بيه «المستقيل»، رئيساً للوزراء. رغم

الثورة التي شلّت روسيا، لم تشهد الحكومة الانتصارات المرتقبة بتلهّف. فـ«المكاسب» المكتَسَبة بعد الثورة الروسية، مثل احتلال باكو في 16 أيلول 1918 أو صدّ الهجوم البريطاني على الجبهة الجنوبية، جاءت متأخّرة جدّاً لتغيير مصير الحرب العالمية. استقال طلعت في 8 تشرين الأول 1918 ليحلّ محلّه أحمد عزت بيه. أثناء توقيع اتفاقية هدنة مودروس في 30 تشرين الأوّل 1918، والتي فكّكت ما تبقّى من الإمبراطورية، فرّ الباشوات الثلاثة، بعد أن أتلفوا قبل كلّ شيء جزءاً كبيراً من أرشيف الاتحاد والترقّي. (قُتِل أنور في آسيا الوسطى من قبل القوات البلشفية التي كان قد تودّد إليها في البداية، واغتيل طلعت وجمال على التوالي في برلين وتبليسي من قبل مناضلين أرمن). تركت الترويكا خلفها قبور مئات الآلاف من الجنود وبلداً نزف دمه (انخفض عدد سكان الإقليم الحالي لتركيا من 14080800 في عام 1912 إلى 11618550 في عام 1922)، ومسلّماً لابتزازات مئات الآلاف من الفارّين ولمجاعةٍ معمّمة.

يبدو القرار الاتّحادي بدخول الحرب، دون أيّ سببٍ يستدعي ذلك، ورغم أن باريس ولندن دعتاه للبقاء على الحياد، ملغزاً، ولكنّه يُفسّر بجملةٍ من العوامل. في المقام الأوّل، كانت الحرب تتيح تعزيز نظام الحزب الواحد ومنع التعبير بشكلٍ دائم عن كلّ مشروع سياسي آخر غير الذي يمجّده الأيديولوجيون القوميون. وفي المقام الثاني، كانت للترويكا ثقة كاملة بالتفوّق العسكري الألماني وبقدرته على تحقيق النصر سريعاً. فحسب الباشوات الثلاثة، كان النزاع يعطي فرصة لقطع علاقات التبعية التي وضعت الإمبراطورية تحت الوصاية الاقتصادية

لبريطانيا العظمى وفرنسا ولإلغاء إدارة الموارد الجمركية، التي كانت هي الأخرى تحت سيطرتهما. وأبعد من الاهتمام بالاستقلال الاقتصادي، كانت الحرب تقدّم فرصةً للانتقام التاريخي من روسيا واحتلال آسيا الوسطى، أرغَنكون[3] القومية التركية، المهد الأسطوري للأمّة.

دلّت الحرب العالمية، علاوة على ذلك، على سياقٍ مزدوج: خروج الإمبراطورية والأسْلَمة من الأناضول. فقد جرى الشروع بالأولى على نحوٍ واسعٍ من خلال الحرب الروسية-التركية عام 1877، ومن ثمّ الحروب البلقانية 1912-1913 التي كانت قد أنهت على نحوٍ شبه كامل الوجود العثماني في البلقان. كانت حرب 1914-1918 ستضع نهايةً للوجود العثماني في الأقاليم العربية، التي سبق وأن تزعزعت بمعارضة قومية لم تستطع سياسة الأرض المحروقة لجمال باشا، عضو الترويكا ووالي سوريا، أن يقمعها. ولكنّ الحرب مثّلت كذلك اللحظة المناسبة لأسلمة، إن لم يكن تتريك، الأناضول من خلال إبادة الأرمن (800 ألف ضحية، حسب التقديرات المعدّة من قبل السلطات العثمانية عام 1919، وأكثر من مليون بحسب معظم الأخصائيين). وباختفاء أحد مكوّناته التاريخية الرئيسية، تغيّر كلّ المشهد البشري للأناضول رأساً على عقب. بالنسبة للنخبة الاتحادية، كانت إبادة جماعةٍ، نتيجة الحرب التي تتقاتل فيها الأجناس الحيّة في ما بينها، لا تشكل جريمة. يعود الدكتور محمد رشيد، والي دياربكر، في مذكّراته إلى العقلية التي كانت تقوده، مسبقاً، إلى إبادة الطائفة الأرمنية:

«هناك احتمالان. إمّا سيطهّرون الأتراك، أو سيُطهّرون من قبل

الأتراك. لم يكن بوسعي البقاء حائراً بين هذين الخيارين. تفوّق انتمائي التركي على صفتي كطبيب. قلتُ في نفسي، "بدل أن يزيلونا، علينا أن نزيلهم [ortadan kaldirmak]"[...] إذا كان التاريخ يعنفّني على هذا التصرّف، سأقبل بذلك. [ولكنني] أسخر مما كتبته أو سوف تكتبه أممٌ أخرى عنّي».

بحسب النتاج التركي الحالي للمؤرخين الرسميين، لا يتعلّق الأمر أبداً بإبادة جماعية، وإنّما بمجرّد عملٍ «للدفاع عن النفس» من قبل الحكومة العثمانية والأمّة التركية التي كانت، علاوة على ذلك، تتصرّف بنيات حسنة حيال الأرمن: في عام 1915، اضطرّت الدولة العثمانية، المهدّدة من قبل اللجان الثورية الأرمنية التي كانت تتعاون مع القوات الروسية، إلى أن تُبعِد جزءاً من الأرمن إلى «الأماكن الآمنة» (700 ألف شخص من أصل عدد السكان الإجمالي المقدّر بحسب المصادر التركية بمليون وثلاثماية ألف). لقي حوالي نصف المبعَدين (300 ألف) حتفهم بسبب الأحوال الجوية وهجمات العصابات المسلّحة، أي لأسباب لا يمكن تحميل مسؤوليتها للدولة العثمانية.

ومع ذلك، وكما يشير ڤاهاكن ن. دادريان وتانر آكجام، كان الأرمن يدفعون ليس ثمن «خيانتهم» فحسب بل وخيانة بقية الشعوب المسيحية التي تخلّت عن الإمبراطورية. في الحقيقة، إن أعمال التمرّد التي شنّتها الجماعات الثورية الأرمنية، الضعيفة المدى، لم تتجاوز أبداً إطاراً جغرافياً محدوداً جدّاً، وفي كلّ حال، كانت قليلة التأثير مقارنة بالتدمير الذاتي للجيش العثماني في عام 1915 على الجبهة الروسية. فضلاً عن ذلك، كان برنامج «الترحيل» يشمل تقريباً كلّ الأرمن، بمن

فيهم أولئك الذين كانوا يقيمون على بعد أكثر من ألف كيلومتر من الجبهة (يوزغات، كرشهر، ازميت، نيغده...)، وهي مناطق لم يكن من المحتمل وجود أيّ نشاطٍ «ثوريٍّ» أرمنيٍّ فيها.

الوثائق العثمانية التي نشرتها الحكومة التركية في عام 1994 لإنكار حقيقة الإبادة الجماعية تسمح، على العكس، بأن ندرك بأيّة فاعلية رهيبة نفّذَت الإبادة الجماعية: بعد أمر الترحيل (24 نيسان 1915) ببضعة أشهرٍ فقط، في أيلول 1915، أعلَمت الإدارات المحلية طلعت باشا، بناءً على طلبه، بأنّه لم يعد هناك أيّ أرمنيٍّ في أقاليم يوزغات وكرشهر وهيمانا وناليهان وصونغرلو وازميت واسكيشهر وقيصري وقره هسار وجاي ونيغده. وكذلك كان الدكتور رشيد، والي ديارِبكر، ينقل إلى طلعت باشا بأنّه من أصل السكان الذين كان يقدّر عددهم في مذكّراته بـ 120 ألف شخص، لم يبقَ أرمنيٌّ واحد ينبغي ترحيله، عدا الأرمن الموجودين «على الطريق» الوافدين من أقاليم أخرى. وسرعان ما تمّت تصفية ممتلكاتهم، وفي 18 آب 1915، أي بعد أقلّ من أربعة أشهر من بدء «الترحيل» رسمياً، قرّرت الحكومة بأنّه كان من المناسب «أن تُزوّج الفتيات الأرمنيات المعتنقات للإسلام من المسلمين، ومع ذلك بشرط أن يُمنَع كلّ إكراه.» في 30 نيسان 1916، اعترفت قانوناً بموت الرجال وأعطت الموافقة للمسلمين على الزواج من «النساء الشابّات والأرامل» الأرمنيات.

نُظِّمَت إبادة الأرمن بشكل رئيسي من قبل «التنظيم الخاصّ» (Teşkilat-I Mahsusa)، جهاز الأمن الخاصّ للترويكا الذي يضمّ كوميتاجيي الاتحاد والترقّي (komitaci) الذين، بحسب وصف واحدٍ

منهم (فؤاد بلكان)، «يحرقون ويدمّرون ويقتلون دون رحمةٍ في سبيل وطنهم وأمّتهم». وكان إطلاق سراح سجناء الحقّ العام قد عزّز على نحوٍ ملحوظ صفوف هذا التنظيم. كما أن بعض الوجهاء والعلماء ulemas، وكذلك بعض الفرق القبلية الكردية المتشكّلة تحت سلطة عبدالحميد شاركوا أيضاً في الإبادة وجنوا ثمار انتزاع ممتلكات الأرمن. رسّخت هذه المشاركة في الجريمة التحالف بينهم وبين الاتحاد والترقّي، التحالف الذي شكّل، كما أشار إلى ذلك المؤرّخ تانر آكجام، منذ 1919 القاعدة الاجتماعية لحرب الاستقلال.

لم تكن مصادرة ممتلكات الأرمن من قبل لجان شكّلت لهذا الغرض كافية لخلق «اقتصاد قومي»، ولكنّها ساهمت في تشكيل نوعٍ من «البرجوازية القومية». كما قدّمت المضاربات بالسلع الغذائية واللوازم الحربية، وكذلك العقود العامّة المتعلّقة بشكلٍ خاصّ بوسائل النقل، فرصاً أخرى لهذه البرجوازية، متيحة لها أن تقود قطار حياةٍ وسط عاصمة بلدٍ منهار. تصف رواية كتبها صباح الدين أنيس في عام 1924 شعائر العيد لهذه الطبقة الجديدة، مع حمّام الشمبانيا لآنساتها المتحررات. إحدى هؤلاء النساء،، جالا توركان (الدم-التركي)، المؤيّدة دون قيد أو شرط لسهرات خمرٍ وجنس كان يتم الاحتفاء بها، من قِبَل الألماني ڤون وولف على أنّها «متحضّرة». وكان مسلمون مؤمنون وأتقياء، ولا يفوّتون فرض صلاةً يومية مما فرضه القرآن، يُطلقون العنان لنزواتهم خلال تلك السهرات: «آنجل! أريد جانبون! جانبون! أوجدي بعضاً منه... اخلقي بعضاً منه إن لم تعثري عليه».

تلا هدنة مودروس احتلال وتقسيم فعلي لما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية: استولت بريطانيا العظمى على كامل ولاية الموصل (كردستان العراق حالياً)، واستولت ايطاليا وفرنسا على جزءٍ من منطقة المتوسّط من تركيا الحالية، واستولت اليونان على سميرنا. من جهة أخرى، فإن أثينا، التي كانت تعتبر اللحظة مناسبة لتنفيذ مشروعها Megali Idea (الفكرة العظمى، أي اليونان الكبير)، الذي كان يضمّ نظرياً القسطنطينية أيضاً، تقدّمت سريعاً نحو الأناضول الداخلي، وهي الأراضي التي ستلاقي صعوبة في السيطرة عليها. أخيراً، في 16 آذار 1919، حان دور العاصمة لتخضع لسيطرة القوات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية.

كرّست معاهدة سيفر (10 آب 1920) التي أُكرهت الحكومة العثمانية على توقيعها، تجزئة الإمبراطورية، بل والأخطر من ذلك، تجزئة الأناضول: مُنِح جزءٌ كبير من تراسا الغربية لليونان. ظلّت سميرنا، على الأقل لفترة خمسة أعوام، تحت السيادة النظرية للإمبراطورية، ولكنّ كان من الواضح بأنّها ستُلحَق باليونان. ووجدت فرنسا نفسها وقد حصلت على العديد من الولايات الجنوبية. وفُرِضت سيطرة دولية على المضائق. أخيراً، كانت المعاهدة تنصّ على إقامة دولة أرمنية ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي، من الممكن أن تفضي إلى الاستقلال.

في الفترة الأولى، كانت المقاومة لهذه السلسلة من الاحتلالات ضعيفة. وحده جيش الشرق، بقيادة الجنرال كاظم قرة بكر، كان قادراً

ويراهن عليه في مقاومة نشيطة، وذلك فقط في المنطقة الحدودية مع القوقاز. تشكّلت بالمقابل في معظم المناطق «منظمات محلية مختلفة، لم تضمّ، مهما بلغت حيويّتها، سوى حفنة من الوجهاء [...] هم في الغالب من المسؤولين المحليّين السابقين للاتحاد والترقّي» (ب.دومون). ثمّ، أن وصول مصطفى كمال، الجنرال الذي لفت الأنظار في الدردنيل وفي سوريا أثناء الحرب العالمية، إلى الأناضول في 19 آب 1919، أعطى للمعارضة ناطقاً باسمها. وفي الحال، قاوم مصطفى كمال احتلال القوات المتحالفة. كما رفض مشروع فرض انتداب أمريكي على ما تبقّى من الإمبراطورية، وهو المشروع الذي كان بعض القوميين يعتبره الفرصة الوحيدة لإنقاذ الأمة التركية. في 22 حزيران 1919، من أماسيا، أطلق مصطفى كمال نداء التمرّد على حكومة اسطنبول، والذي تلقّته بحرارة غالبية بيروقراطية الأقاليم الأناضولية. أخيراً، أصبح مؤتمرا أرضروم وسيواس (23 تموز و4 أيلول 1919) المنظّمان من قبل وجهاء محليّين، أولى منابر المقاومة وإن كانت ضعيفة التنسيق ورسّخا مكانة مصطفى كمال كزعيم.

احتدمت المقاومة بشكلٍ خاصّ بعد إقرار آخر مجلسٍ عثماني لـ «ميثاقٍ قومي» (Misak-i Millî) ينصّ على الحفاظ على وحدة الحدود السابقة على اتفاق الهدنة (28 كانون الثاني 1920). رسّخ هذا التصويت تهميش حزب الحرية والائتلاف الذي كان يقوده رئيس الوزراء الجديد داماد فريد باشا، المؤيّد للتعاون مع القوات المحتلة. ولم تتأخّر هذه القوات في الردّ، وذلك باحتلالها للمجلس العثماني ونفي بعض الشخصيات البارزة من القوميين إلى مالطا. فقرّر عددٌ من

النواب «الذهاب إلى الأناضول». أدّت ضغوطات اسطنبول (الحكم بالإعدام على مصطفى كمال، والفتاوى الصادرة بحقّه، وإرسال قوّات لمقاتلة أنصاره وكذلك التشجيع على حالات التمرّد «المناهضة للكمالية») إلى المزيد من تشدّد «المنشقين» الذين أسّسوا، في 23 نيسان 1920، مجلساً جديداً في أنقره.

وسرعان ما تحوّلت المقاومة إلى «حرب استقلال»، تُخاض في المرحلة الأولى ضدّ القوى الأرمنية التي كانت تهدّد القوى القومية، انطلاقاً من القوقاز حيث أعلنوا قيام جمهورية. كما أن ضمّ أرمينيا إلى الاتحاد السوفياتي (20 كانون الأوّل 1920) و«معاهدة الصداقة والأخوّة» في آذار 1921 الموقّعة مع موسكو أتاح لأنقره أن تنقل قواتها إلى الجبهة الغربية. قرّر الفرنسيون والإيطاليون، الذين اندلعت ضدّهم مقاومة محلية، خاصّة من الوجهاء، مغادرة الأناضول (تموز 1921)؛ فتمكّن مصطفى كمال من حشد معظم قواته ضد الجيش اليوناني. أخيراً، انتهى مؤتمر لندن (شباط 1921) الذي كان يمنح لأنقره، في الواقع، وضعية المفاوض التركي الوحيد، انتهى إلى عزل اليونان على الصعيد الدبلوماسي. وعلى هذا الأساس من «إعادة تأهيل» القوات الكمالية تم التحضير لهجمات مضادّة من قبل أنقره على الجيش اليوناني المتناثر على أراضٍ شاسعة في الأناضول. وقد شُنّ آخر هجوم مضاد، بقيادة مصطفى كمال شخصياً،في آب وأيلول 1922: في 9 أيلول، سقطت سميرنا، الأمر الذي أدّى إلى فرار الجيش اليوناني، ومعه أيضاً بضعة آلافٍ من اليونانيين الأناضوليين الذين تمّ طردهم أو تخويفهم. وكان الجلاء دون قتال، في 19 تشرين الأوّل، عن الدردنيل واسطنبول إشارة دلت على نهاية الحرب.

بأكثر من صفة، يجدر بنا تحليل حرب الاستقلال ليس بعبارات القطع وإنّما استمرارية العقد الذي حكمت فيه جمعية الاتحاد والترقّي. كانت حرب الاستقلال في الواقع تتويجاً لسلسلة من الحروب بدأت في البلقان في عام 1912 وأدّت في النهاية إلى سياقات انتهاء الإمبراطورية وتحوّل الأناضول المؤسْلَم إلى نواة مركزية لدولة وريثة. وكالحروب البلقانية، كانت تعتمد تقنية حرب الأنصار والحرب الجبهوية. كانت النخبة الكمالية نفسها متحدرة من صفوف الاتحاد والترقّي. وكما يشير المؤرّخ ايريك-جان زورشر، كان مصطفى كمال على الأرجح أحد الأعضاء الموثوقين للجمعية، وإن لم يشغل أبداً منصباً في الصفّ الأوّل، وهي الحقيقة التي اعترف بها في عام 1923: «كنّا جميعاً أعضاء فيها (في الاتحاد والترقّي)».

إذا كان الزعماء الكماليون قد تخلّوا عن الطورانية، التي أفقدها حجم الهزيمة سمعتها، فقد ظلّوا في الصّميم قوميين. ظلّ ضياء غوكالب، الذي اهتزّت صورته بعض الشيء بعد الهزيمة الاتحادية، المنظّر الذائع الصيت في أنقره (في عام 1922، ساهم في إعداد أوّل برنامج سياسي لمصطفى كمال، وهو برنامج تضمّن بعض الإشارات المبشّرة بالأيديولوجيا الكمالية المستقبلية). كما يندرج في إطار استمرارية الإرث الاتحادي القمع الدموي لانتفاضة كوجكيري الكردية-العلوية في عام 1921 أو المذابح المرتكبة ضد يونانيي بونت في السنة ذاتها، والتي أثارت ردود فعلٍ ساخطة حتى داخل المجلس القومي. أخيراً كان الإرث الاتحادي هو الذي حمل المسؤولية الكاملة على الصعيد الرمزي. ففي مدائح لطلعت باشا، حيّت فيه الصحافة الكمالية «عملاقاً

في التاريخ وعبقرية انتقلت عظمتها إلى ذريته».

كذلك كانت الاستمرارية واضحة على الصعيد السياسي: إذا كان مصطفى كمال قد اضطرّ، في المرحلة الأولى، كما كان الحال بالنسبة لجمعية الاتحاد والترقّي، أن يسمح بالتعددية، فإنّ «أوّل جماعة» كان يقودها قد حدّدت هويّتها بالقومية التركية وبالدولة. ومثل السلطة الاتحادية، كانت الحكومة الكمالية تنظّم الشرعي واللاشرعي، المجلس الشرعي و«تنظيمات خاصّة». وعلى غرار Teşkilat-i Mahsusa الاتحادية، التي كانت مهمّتها الالتفاف على الإدارة الرسمية لتنفيذ مهمّات محدّدة مباشرة من قبل جمعية الاتحاد والترقّي، استخدمت السلطة الكمالية في الفترة الأولى «العصابات غير النظامية» çete الشهيرة. ولم يحلّ الجيش محل هذه القوات، والتي كان عددٌ من أفرادها قادمين من التشكيلات الخاصّة، إلا مع بداية عام 1921.

آخر إشارة على هذه الاستمرارية: على غرار السلطة الاتحادية أثناء الحرب العالمية، اعتمدت الكمالية على وجهاء الولايات، المحافظين غالباً، الذين انتفعوا كثيراً على مدى سنوات من الحرب ومن مصادرة ممتلكات الأرمن. كما انضمّ جزءٌ كبير من (العلماء) إلى مصطفى كمال الذي كان يشرعن حربه باسم تحرير الخليفة «أسير» الكفرة وباسم حماية الإسلام. أخيراً، كانت غالبية الزعماء القبليين و(العلماء) الأكراد، الذين تعاونوا خلال الحرب العظمى مع الاتحاديين، في عداد المساندين للسلطة الكمالية المنبثقة. ورسائل مصطفى كمال التي تؤكّد حمايته لهم من دولة أرمنية وتعدهم بالأخوّة التركية-العربية كانت تعزّز ذلك التحالف.

II

الدولة الكمالية

من إلغاء السلطنة إلى التعددية السياسية (1922-1950)

رسّخت معاهدة لوزان الموقّعة في 23 تموز 1923 انتصار مصطفى كمال، الذي استعاد جزءاً كبيراً من الأراضي التي طالب بها الميثاق الوطني عام 1920. كما لم يعد مطروحاً في هذه المعاهدة أمر دولةٍ أرمنية (حصل الأرمن واليونانيون واليهود على وضعية «أقليات»)، ولم يحصل الأكراد على حكمٍ ذاتيٍّ كردي. كانت «لوزان» المستند الأساسي الذي سيثبّت التوزيعة الترابية والسكانية لتركيا الحالية. كذلك، أفضت اتفاقية تبادل السكان، التي أُبرِمَت قبل لوزان ولكنّها طُبِّقَت بعدها، إلى حركة تسفير واسعة للمسيحيين الأرثوذكس، من بينهم ناطقون بالتركية، نحو اليونان (أكثر من 900 ألف شخص)، وتسفير باتجاهٍ معاكسٍ، ما يقارب 400 ألف مسلم، بينهم ناطقون باليونانية، نحو تركيا. وقد جعل هذا التسفير القسري من تركيا بلداً مسلماً بنسبة 99في المئة من السكان. حسمت الاتفاقات الموقّعة في عام 1926 بين أنقره ولندن وبغداد مصير ولاية الموصل السابقة التي ضمّت إلى العراق. أخيراً، في عام 1937، أثمرت الضغوط التركية على باريس،

وأُلحق سنجق (لواء) اسكندرون، الذي أُعلِن في البداية «جمهورية» مستقلة، بتركيا في عام 1939، وهو ما تسبّب بالهجرة الواسعة للأرمن من هذه المنطقة. وهكذا فإن تركيا الجديدة قد ولدت.

نظام الحزب الواحد

في عام 1923 (29 تشرين الأوّل)، أُعلِنَت الجمهورية التركية وأصبح مصطفى كمال أوّل رئيسٍ لها. أكثر من هذا التاريخ الرمزي، كان إلغاء السلطنة قبل ذلك بعام، في الأول من تشرين الثاني 1922، هو الذي شكّل القطع التاريخي مع (الإمبراطورية)[4] العثمانية وأتاح للسلطة الكمالية أن تُبنى في إطار نظامٍ جديدٍ، مختلفٍ كثيراً عن نظام جمعية الاتحاد والترقّي. ولآخر أنصار السلطنة، أعلن مصطفى كمال المبدأ الذي سيسري منذ ذلك الحين في تركيا الثورية: «الآن، ثارت الأمّة وعزمت على أن تستعيد بنفسها ممارسة السيادة إن الأمر يتعلّق بحقيقة ناجزة لن يكون بوسع أيّ شيء الوقوف في وجهها. سيكون من المناسب أن ينضمّ كلُّ واحدٍ من أعضاء هذا المجلس إلى وجهة النظر هذه، المستندة إلى الحقّ الطبيعي. وبخلاف ذلك، سوف لن تتغيرّ وقائع الحقيقة المحتّمة، ولكننا قد نرى رؤوساً تسقط» (ترجمة ب. دومون)[5].

كان النظام السياسي الذي ورثته الجمهورية في عام 1923 تعدّدياً وتابعاً لشخص مصطفى كمال في آنٍ واحد. في الواقع، كانت ظروف الحرب قد دفعت الجنرال إلى أن يقبل بوجود «جماعة سياسية ثانية»، عبارة عن شبه حزب ذي أوساط غير واضحة المعالم، يضمّ اتحاديين سابقين مثلما يضمّ ليبراليين (اغتيل أحدهم، علي شكرو باشا، في

27 آذار 1923). خرجت الجماعة الثانية ضعيفة من انتخابات نيسان 1923. كما كانت هناك حساسية يمكن نعتها بـ «الإسلامية» وسط المقاومة القومية، دون أن تكون لها هيئات مناصرة. أخيراً، كان الحزب الشيوعي، الذي قُتِلَ قادته في عام 1921، بلا شكّ على يدي يحيى كبتان، مرتكب المذابح ضدّ يونانيي بونت، وأحد المقرّبين من مصطفى كمال، يُبدي ضعفاً في الفاعلية. ولم يكن بوسع أيّة فئة من هذه الفئات أن تنال من سلطة مصطفى كمال، الذي كان يجمع بين يديه الإدارة السياسية والقيادة العسكرية.

في عامي 1923 و1924، تحوّلت «المجموعتان» البرلمانيتان إلى حزبين سياسيين: حزب الشعب (الذي بات يُسمّى حزب الشعب الجمهوري، وتأسّس في 11 أيلول 1923) بقيادة مصطفى كمال، والحزب التقدّمي الجمهوري (17 تشرين الثاني 1924-3 حزيران 1925) بقيادة كاظم قرة بكر. من الصعب تصنيف هذين التشكيلين وفق خطوط أيديولوجية فاصلة؛ مع ذلك، كان الأوّل يقدّم نفسه على أنّه أكثر دولانيةً وقومية و«ثوريةً»؛ وكان الثاني، مع إنكاره لكلّ اتّصالٍ مع المعارضة العثمانية السابقة، يعطي صورة حزبٍ «ليبراليٍّ» و«معتدل». ومع ذلك حرص على أن يتجنّب التعرّض لموقع مصطفى كمال، رئيس الحزب الأوّل، الذي كان قد تكرّس كزعيمٍ للبلاد بلا منازع للبلاد.

ولكن هذه التعددية سوف لن تدوم. غداة ثورة شيخ سعيد الكردية، أُقرّ قانونٌ سمي قانون «استعادة النظام»، وأُعيد تفعيل محاكم الاستقلال (4 آذار 1925)، التي كانت قد أصدرت إبان الحرب مئات الأحكام بالإعدام دون محاكمة. خلال بضعة أسابيع، جرى تكميم الصحافة،

ومُنِعَت عناوين عديدة، وحُكِمَ على عشرات الصحافيين بعقوباتٍ صارمة بالسجن. كما تمّ حظر حزب التقدّم الجمهوري، وحُكِم على قادته، بتهمة التعاون مع المتمردين، بالسجن أو أُهينوا علناً. بعد عامٍ من ذلك، قدّمت محاولة انقلاب على مصطفى كمال في أزمير (15 حزيران 1926) فرصة جديدة لتعزيز سلطته وفرض استئثار حزبه: أُقصي بعض الاتحاديين- من بينهم الوزير السابق للمالية جاويد بيه- الذين لم تكن لهم صلة بالانقلاب، ولكنّهم كانوا يرفضون الاقتناع بالكمالية (19 حكماً و18 إعداماً وحالة انتحارٍ واحدة)، وصدرت أحكامٌ جديدة بالسجن.

وعلى هذه الخلفية، ألقى مصطفى كمال، بين 15 و20 تشرين الأوّل 1927، خطابه الشهير Nutuk (نوتوك)، الذي كشف عن حكمٍ بلا محاكمة ضدّ «معارضيه» ومساعديه السابقين الذين لزموا الصمت بعد ذلك. حظي مصطفى كمال منذ ذلك الحين بكلّ السلطة اللازمة لإعادة كتابة تاريخ تركيا التي جرى تنقيتها من معظم الشخصيات التي كانت قد شاركت في حرب الاستقلال. وإذ احتُفي به بمثابة « كتابٍ مقدّسٍ للأتراك» أظهر خطاب الرجل الذي غدا خطابَ الدولة كم كان ترسيخ نظام الحزب الواحد ملازماً لعبادة الشخصية. لكي نستخدم العبارة الموفّقة لهوليا أداك، بهذا الخطاب، ابتدع مصطفى كمال «أنا_الأمّة». لم يكتفِ (نوتوك)، الذي يُدعى أيضاً (أداك) Adak، بالسيطرة على «الذاكرة التاريخية»، بل ترك أيضاً «الأجيال القادمة مع رسالةٍ وحيدة: رسالة الحفاظ على الأمّة، الكيان الدائم والثابت للجميع، وعلى اسم المؤسّس/ الأب: أتاتورك».

مع ذلك، اضطرّ مصطفى كمال، بعد ثلاثة أعوام، أن يجرّب تجربة أخرى للتعددية (آب-تشرين الثاني 1930). فالأزمة الاقتصادية العالمية، التي تسبّبت بإفقارٍ واسعٍ عبر البلاد وفاقمت من عبء الابتزازات المالية، أقنعت الرئيس بضرورة فتح نقاشٍ واسع حول السياسة الاقتصادية الواجب تبنّيها. كما أنّ الرفض المتزايد الوضوح لـ «الثورات» الكمالية من قبل الشعب، بما فيه الشباب، جعله يخشى من الأسوأ. فبدا له أن السماح لـ «معارضة مندمجة» هو السبيل الوحيد لتخفيف ردود الفعل. فكلّف رفيق دربه القديم، فتحي (أوكيار)، بتشكيل حزبٍ ثانٍ: الحزب الليبرالي. هذه المعارضة، التي لم يكن المطلوب منها من حيث المبدأ القيام بدورٍ سياسيٍّ حقيقيٍّ وملموس، حشدت على نحوٍ غير متوقّع، «حشوداً بمائة ألف شخص» (ش. س. أيدمر). استُقبِل فتحي في كلّ مكانٍ كمنقذ؛ أحدثت زيارته إلى أزمير أوّلاً مظاهرة ضخمة، ومن ثمّ أحداث تمرّد. مُزِّقَت صور الرئيس. أطلقت الشرطة النار، وقتلت مراهقاً، أُعلِنَ شهيداً في الحال. في أماكن أخرى، حقّق الحزب نجاحاً حقيقياً في الانتخابات البلدية وتحدّت كوادره المحلية السلطة. أما مصطفى كمال، الذي استُقبِل بعد ذلك في بعض مدن الإقليم على أنّه «جنرالٌ لجيشٍ محتل»، بحسب رفيق دربه أحمد حمدي (بشار)، فقد قرّر حلّ الحزب الليبرالي، الذي غدا كبش المحرقة للصحافة الكمالية. أمّا بالنسبة للجدل بين أنصار السياستين الاقتصاديتين، فقد تمّ حسم الأمر لصالح المدرسة «الدولانية».

من جهة أخرى، كانت لهذه التجربة الثانية للتعددية، مع أنّها لم تدم سوى ثلاثة أشهر، نتائج مهمة على النظام. فقد أظهر نجاح «المعارضة»

مدى رفض الكمالية وسط المجتمع. وأقنع السلطة بضرورة تأطيرٍ قسريٍّ للسكان وإقامة بديلٍ ينقل «صوت الثورة» إلى «الشعب». كما بدا من الضروري تزويد الكمالية بعقيدة ثورية ينبغي أن يحفظها «الشعب» عن ظهر قلب. فثار جدلٌ واسعٌ حول التجربتين الإيطالية والسوفياتية، كنموذجين. عاد فالح رفقي (أتاي)، الذي أوفِد إلى روما وموسكو، مع «برنامجٍ» عمليّ: «إعادة تأسيس الحزب الثوري باستلهام الحزبين الفاشي والشيوعي، أي حزبي البلدين اللذين انتقلا من نظامٍ قديم إلى نظامٍ جديد [...] استخدام، ليس البيروقراطية فحسب، بل والمناهج الثورية، والانتقال مباشرةً إلى تربية الجمهور الكبير». كانت مجلة كادرو («الكادر») التي صدرت في عام 1932، مخصّصة بشكلٍ أساسيّ لهذا المشروع العقائدي. لقد كشفت عن طموح الكمالية في ألاّ تظلّ مرتبطة بالإرث الاتحادي أو بطابع الثورة الفرنسية (التي انتُقِدَت بعنف على إخفاقاتها)، وإنّما أن تتبنى في نموذجٍ شموليٍّ مستقلّ. طرحت الكمالية نفسها منذ ذلك الحين على أنّها القطب الثالث- مع الفاشية الإيطالية والبلشفية السوفياتية- قطب ثالث لعالمٍ جديد كانت تراه معادٍ لليبرالية وللديمقراطية. لعب المنشقون عن الحزب الشيوعي التركي، الذين أصبحوا منظّرين، دوراً حاسماً في هذه «الورشة» المسمّاة كادرو، التي قلبت المشهد الفكري التركي. ولكن المجلّة أثارت أيضاً ريبة النظام براديكاليتها فأوقِفَت عن الصدور في عام 1934 بقرارٍ من مصطفى كمال، وحلّت بديلاً عنها أعمالاً أخرى، «كراريس الثورة التركية» أو «ملخّصات الكمالية».

أُعيد تنظيم الحزب الواحد ومُنِح بدائل جديدة. وهكذا، استُبدِلَت

المقرّات (البؤر foyers) التركية، التي اتّهمها مصطفى كمال بالجمود، ببيوت الشعب، التي كانت مهمّتها تأطير جميع السكان (خلال عقدٍ واحدٍ، رأت 478 داراً، و4322 «غرفةً» للشعب النور). كما تزوّدت الكمالية بعقيدة، هي عبارة عن قراءة للقومية الشعبوية والحرفيّة[6]، والتي يُمكن لها أن تُصاغ تماماً في ستّ كلمات كما في طول الأعمال الضخمة: «الركائز الستّ». كانت أولى هذه «الركائز»، **القومية**، تُشيّد الأمّة التركية في كيانٍ وحيدٍ شرعيٍّ للبلاد؛ وتثبِّت الثانية، «**الجمهورية**»، الإطار المؤسّسي لـ«الميثاق» السياسي وتضفي القداسة عليه؛ وترسّخ الثالثة، **الشعبوية**، النظام السياسي وسط الشعب المجرّد، الذي كان «الزعماء» (وليس النخبة) يجسّدونه؛ وتمنح الرابعة، **الدولانية**، مكانةً رئيسةً للدولة كتعبيرٍ ما وراء تاريخي عن السيادة القومية، ولكن أيضاً كفاعل(acteur) من المستوى الأوّل للاقتصاد؛ وتُعلن الخامسة، **العلمانية**، الأفراد متحرّرين عن قناعاتهم - ولكن شريطة ألاّ يعتنق المسلمون ديانةً أخرى. أخيراً، كانت الركيزة الأخيرة، **الثوروية**، تُرهن كلّ شيء بفعلٍ ثوروي، حيث تعني الثورة، من ضمن ما تعني، سيرورة بلوغ الحضارة الغربية.

أُدمِجَت هذه الركائز، التي أُعدّت في عام 1931، في الدستور عام 1937، وهو أيضاً تاريخ الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب-الدولة، حيث امتزج النظامان منذ ذلك الحين في خطّتيهما العضويتين. لم يتمّ هذا التطوّر دون تبعات على الإجراءات الانتخابية: كان النواب يُعيّنون من قبل الحزب (أي من قبل الرئيس بنفسه) ويخضعون لموافقة الناخبين الذين كان عليهم التعبير عن رأيهم عبر

التصويت العلني. بينما كان يتمّ حساب الأصوات، على عكس ذلك، في السرّ.

أخيراً، ترسّخت بشكل كبير عبادة شخصية مصطفى كمال خلال عقد الثلاثينات. مع بقائه «الغازي» (القائد المنتصر) و«الزعيم الخالد»، أصبح بموجب قانونٍ خاصّ، أُقرّ في عام 1934، أتاتورك، «أب الأتراك» (حظر ذلك القانون نفسه هذا الاسم على أيّ مواطنٍ تركيٍّ آخر). كانت التسمية مطابقة للصورة التي كان يمتلكها مصطفى كمال عن نفسه: «وحده قائد المجتمع البشري جديرٌ بأن يُقدّس». كما وجدت هذه العبادة للفرد تعبيرها الجمالي: تماثيل مصطفى كمال، خاصّة التي أنجزها النحات هنريش كريبيل، والتي صوّرته كرمزٍ لتجسيد القوّة الفظّة. كان الزعيم الخالد قمّة الهرم المتشكّل من «الأمّة_الجيش»، وكان المستوى الثاني من الهرم يتشكّل من الزعماء الآخرين. أخيراً، في القاعدة، كان يوجد الشعب. كان رجب (بكر) يشرح، في عام 1933، هدف الحزب الذي كان أمينه العام،على الشكل التالي: «مجتمعٌ منظّم، يطيع قرارات الزعماء القوميين الذين يثق فيهم».

الكمالية والإرث العثماني والسياسة الدينية

كانت السلطة الكمالية تعرّف نفسها بعبارات مضادة للإرث العثماني. وكما لاحظ ذلك بحقّ المؤرّخ كمال كربات، وُصِفَت كلّ إشارة إيجابية إلى الإمبراطورية بأنّها «عثمانوية» وكادت أن تُعتبَر جريمة. عملياً، عُدّ العثمانيون، وخاصّة عثمانيو «الانحطاط»، كطبقة

اثنيّة Ethno-class، مهمّتها التاريخية كانت استغلال الأتراك وطمس الهوية التركية ككيان. حُذِفَت القرون العثمانية من التاريخ التركي، أو اختُزِلَت إلى حقبة فاصلة طويلة موسومة بالفساد. لم يكن التاريخ التركي الحقيقي يضمّ إلاّ مرحلتين، يتخلّلهما «الانحطاط» العثماني: عصر الأرغَنكون Ergenkon، العصر الذهبي للقومية التركية، والجمهورية، المبشّرة بمستقبلٍ مشرق. وكانت الكمالية تعتبر نفسها حركة قفزٍ من ذلك العصر الذهبي إلى ذلك المستقبل المشرق.

ولكن وصف الكمالية كنظام راديكالي وتحديثي ينجم بشكلٍ خاصّ من سياستها في المجال الديني. في الواقع، اعتُبِرَت على أنّها التجربة العلمانية الوحيدة التي نجحت في زعزعة أسس مجتمع مسلمٍ خاضعٍ للطغيان التيوقراطي. وهذا التأكيد يستدعي أكثر من تحفّظ. أوّلاً، يلزم التأكّد من أنّه يجمّد الإسلام والعالم الإسلامي، المتصوَّر على أنّه شيءٌ هائل الحجم متماثل، خاضع للأعباء اللاتاريخية التي يولّدها بجوهره. ثانياً، بعد تركيب إسلامٍ «بليدٍ» بهذا الشكل، غير مقاومٍ بالطبع لتجربة تاريخية، يرهن «الخروج من الظلمات» بـ«رجل إنقاذٍ»، سيشكّل ظهوره الإعجازي بحد ذاته ثورة. هنا أيضاً، الحجة ضعيفة. في الواقع، يأتي مصطفى كمال في سياق إرثٍ مسهبٍ من الدنيوية والإصلاح، يعود إلى العصر الكلاسيكي للإسلام والذي يضعه المؤرّخون في الألفية الأولى. فالإمبراطورية العثمانية، في أوجها كما في فترة التنظيمات، شكّلت كياناً سياسياً بنزعة دنيوية على نحوٍ كبير. أخيراً، وكما تُظهِر حالة عددٍ من المثقّفين «الشباب - الأتراك» والعرب في بداية القرن، لم يكن مصطفى كمال بالتأكيد المسلم «العلماني» الأكثر راديكاليةً

لعصره. كان ببساطة مَنْ امتلك سلطة فوق - مجتمعية منحته، في الحقل الديني كما في حقول أخرى، وسائل طموحاته الراديكالية. فقد كان مدركاً بأنّه، وقد وصل إلى السلطة، لم يعد بحاجة إلى الدعم الشعبي ليوصل مشاريعه إلى نهايتها. كان يقول: «إذا بقيت الجماهير تحت تأثير التقاليد الآسيوية، فإنّ المثقّفين الذين يمثّلون السيادة القومية باسم هذه الجماهير ينتقلون إلى الفعل. ولكي يجدوا لها نظاماً حديثاً، يقاومون النظام المتخلّف، والمعتقدات الزائفة والخرافات. يقومون بالثورة. يغيّرون النظام. ولهذا، لا نلجأ إلى الاستفتاء الشعبي».

كان عدم الحاجة للجوء إلى الاستفتاء الشعبي يشكّل في الواقع قوّة وضعف السلطة الكمالية في المجال الديني. قوّتها، لأنّها، خلال سنواتٍ قليلة، نجحت في إعادة تشكيل المشهد الديني التركي، وضعفها، لأنّه، منذ عام 1945، كان واضحاً بأنّ الإصلاحات الكمالية المندرجة في إطار تراثٍ مسهب من الدنيوية الإسلامية والعثمانية كانت قد حظيت بقابلية الحياة، بينما كانت إصلاحاتٌ أخرى، ناجمة عن عرض الكمالية كتجربة راديكالية بعمق، محكومة بالنسيان.

ما هي هذه الإصلاحات؟ في 3 آذار 1924، بعد السلطنة، أُلغيت الخلافة، المثبّتة من قبل السلاطين العثمانيين منذ 1517، وأُبعِد آخر خليفة، عبدالمجيد الثاني، عن تركيا. في السنة ذاتها، قوّض قانون توحيد التعليم استقلالية المؤسسات الدينية كثيراً. في عام 1925، إثر قمع الثورة الكردية بقيادة الشيخ سعيد، المنتمي إلى الطريقة النقشبندية، حُظِرت الطرق الدينية وحوِّلت ممتلكات المؤسسات الخيرية إلى الخزينة العامّة. في السنة ذاتها، أعلن الإصلاح الذي سمّي

إصلاح «القبّعة» والذي يعتبر أنّ أيّة أغطية للرأس غير القبّعة تُعتبَر مخالفة للقانون (قُمِعَت المقاومة بقسوة وأُعدِم أكثر من مائة شخص). شهد عام 1926 إدخال القانون المدني السويسري. في عام 1928، وفي إشارةٍ للقطع مع الإرث العثماني، اعتُمدت الأبجدية اللاتينية وفُرِض عقابٌ على استخدام الأحرف العربية في وثائق جديدة. كما أُلغيت الإشارة إلى دين الدولة. في عام 1933، جرى تتريك الأذان وأغلقت آخر كلية للعلوم الدينية أبوابها. في 5 كانون الأوّل 1934، أُقِرَّ للنساء الحقّ في التصويت والانتخاب (في الوقائع، حقّ المشاركة في الاستفتاءات العامّة لمرشّحي الحزب الواحد). في عام 1935، استُبدِلَت العطلة من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، وأخيراً، في عام 1937، دخلت العلمانية مع «الركائز» الخمس الأخرى إلى الدستور.

لا بدّ من التسليم بأنّ هذه الإجراءات الجذرية كانت تضع التجربة الكمالية بين أكثر التجارب راديكالية في العالم الإسلامي. مع ذلك، كانت تلك «العلمانية» تنمّ عن بعض التناقض، وذلك ربّما ليس إلاّ لأنّها كانت تفرض نفسها في إطارٍ مؤسلَمٍ قبل كلّ شيء. لم تُبعِد السلطة الكمالية الإسلام عن مدى الرؤية العامّة إلاّ بعد تشييده على أنه كدين ليس بديلاً عن الأمّة، بل على أنّه مكوّن مشارك لها. بالتأكيد، كان الانتماء التركي هو العنصر الذي يحدّد الهوية الجديدة للأمّة التركية، ولكن، ليكون المرء تركياً، كان عليه أن يكون مسلماً أوّلاً، ولاستعادة عبارة الكاتب الكمالي خليل نيمتول (1928): «التشارك في نفس اللغة ونفس الدين». وكما أظهر اضطهاد بعض التلاميذ الذين اعتنقوا المسيحية في بداية الثلاثينات، فإنّ ترك الإسلام يعني تركُ

الأمّة وبالتالي خيانة لها. من جهة أخرى، كان مصطفى كمال يوافق على هذه الصلة التي لا مفرّ منها بين الأمّة والدين، إذ إنّ خطاباته بهذا الصدد تُختَصَر، إجمالاً، في جملة واحدة: «بما أننا جميعاً، والحمد لله، أتراك، وبالتالي جميعنا مسلمون، سيمكننا وعلينا أن نكون جميعاً علمانيين». باختصار، لم تصبح «العلمانية» قاسماً مشتركاً للأمّة التركية إلاّ بالتكامل بين الانتماء التركي والإسلام. وهكذا، بينما لم يكن في مقدور المواطنين غير المسلمين، أفراد الأقليات الوحيدة المعترَف بها قانوناً، أن يكونوا جزءاً من الأمّة التركية، لم يكن بوسع الأكراد أن يتخلّوا قانوناً عن الأمة التركية، لكونهم كانوا مسلمين.

مثلما يشير أوليفيه آبيل، في تعريفه للكمالية، تكفّ العلمانية عن أن تكون مرادفَ «تعددية لغات الله». على العكس تماماً، اعتُمِدَت واحدة فقط من هذه اللغات «لغةً للأمّة»، بل وفُرِضَت كما هي، بينما مُنِعَت اللغات الأخرى، بما فيها العَلَويّة، مذهب 20 في المئة من مواطني الجمهورية. ولكنّ «العلمانية» الكمالية اتّسمت أيضاً بتناقضٍ آخر: لم تعترف بالاستقلالية المتبادلة للحقلين السياسي والديني وسعت إلى خلق «دين قومي». وعليه، أقامت مراقبة الدين عبر الدولة (وحصرياً عبر الدولة)، الممارسة منذ 2 آذار 1924 من خلال رئاسةٍ للشؤون الدينية مرتبطة مباشرةً برئيس الوزراء. ومع أنّها تموّل من ضرائب عموم المواطنين، بمَن فيهم العلويون وغير المسلمين، إلاّ أنّها لا تقدّم سوى خدمة شعائرية سنّية. وكذلك، لم يجرِ التخلّي عن المرجعية الدينية لشرعنة السياسة، وإنّما جرى الاحتفاظ بها للاستخدام الصارم من قبل الدولة، التي لم تتردّد في اللجوء إليها مراراً، بما في ذلك لفرض

إصلاحاتها. وكعددٍ من مثيلاتها الإسلامية في القرن العشرين، وجدت السلطة الكمالية في الآية 59 من السورة 4 من القرآن هذه المرجعية الدينية المفضّلة: «يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

القومية الكمالية

أكثر من أيّة سمة أخرى، اتّسمت السلطة الكمالية بسياستها القومية. وأبعد من إدراجها في الدستور، الذي حوّلها إلى واجبٍ لعقد المواطنة، عبّرت القومية الكمالية عن نفسها عبر إجراءات حاسمة. كانت حملاتها «أيّها المواطن! تكلّم التركية»، ومعاقبة الاستخدام الشفوي للغات أخرى، وكذلك عدد كبير من الخطابات الممجّدة للقومية التركية. في عام 1924، تحدّث مصطفى كمال عن غير الناطقين بالتركية كأعداء محتملين للأمّة. وفي ردٍّ على دبلوماسيٍّ بريطانيّ، صرّح رئيس الوزراء عصمت باشا (اينونو) في عام 1925:

«نحن قوميون بصراحة والقومية عامل تماسكنا. أمام الغالبية التركية، ليس لبقية العناصر أيّ نوعٍ من التأثير. علينا أن نقوم بأيّ ثمن بتتريك سكان بلادنا. سوف نبيد الذين يقفون بوجه الأتراك والقومية التركية. ما نطلبه من كلّ الذين يريدون خدمة البلاد، هو أن يكونوا قبل كلّ شيء أتراكاً ومؤمنين بالقومية التركية».

أمّا محمود أسعد (بوزكورت)، وزير العدل، فقد أوضح عام 1930 إبان ثورة آرارات الكردية، في أعمدة صحيفة كمالية:

«فكرتي هي التالية: فليعلم الجميع، الأصدقاء والأعداء والجبال،

ليعلموا جيدّاً بأنّ سيدّ هذا البلد هو التركي. الذين ليسوا أتراكاً أقحاحاً ليس لهم سوى حقّ وحيد في الوطن التركي؛ هو حقّ أن يكونوا عبيداً، هو الحقّ في العبودية. نحن نعيش في البلد الأكثر حرية في العالم وهذا البلد يدُعى تركيا. ليس هناك أيّ مكان في العالم أكثر ملاءمةً لأن يكون بوسع النواب أن يعبرّوا عن آرائهم الخاصّة. حتى أنني سوف لن أخفي مشاعري».

إذا كان الإسلام لم يُهجَر كأحد تعابير الهوية القومية وكمعيارٍ يميّز الـ «نحن» عن «الآخرين» أو عن «هم»، فقد تمّت مضاعفته بالمعيار اللغوي، بحيث وُضع المهاجرين إلى تركيا، الذين لم يكونوا يتكلّمون التركية، في وضعٍ صعبٍ للغاية. ولكنّ جهد التتريك لم يقف عند حدود فرض اللغة: فقد غطّى أيضاً حقل التاريخ. وكما يُظهِر ايتين كوبو، جرى تتريك تاريخ كلّ الأناضول، وجهد الكتّاب الكماليون في أن يُعيدوا الأصل التركي لهذه البقعة إلى عدّة آلاف من السنين أوّلاً ومن ثمّ إلى الأبد. وهكذا أعلن المعهد التركي للتاريخ والمعهد التركي للغة، اللذان أُسِّسا في عامي 1931 و1932 على التوالي، الهوية التركية لكلّ الحضارات الأناضولية والميزوبوتامية (الحثّية والسومرية...). ومن ثمّ أتاح نصف دزينة من المؤتمرات التاريخية واللغوية لهذين المعهدين الذهاب بعيداً لبناء الأطروحة التركية في التاريخ ونظرية اللغة-الشمس، ذكرت الأولى «أدلّة لا تُدحَض» عن الأصل التركي للبشرية عبر كلّ حضاراتها، وأكّدت الثانية بأنّ كلّ لغات العالم لم تكن سوى مشتقّات بسيطة، محرّفة بالضرورة، عن لغة «الشمس» التركية. دائماً في الثلاثينات، وبتحريضٍ من الدكتورة

(ثمّ البروفيسورة) عفّت اينان، ابنة مصطفى كمال بالتبنّي، وتلميذة المنظّر العنصري أوجين بيتار (السويسري)، انزلقت القومية الكمالية نحو التفسير العنصري للقومية التركية. في عام 1937، أجرى كرسيّ الأنثروبولوجيا في كليّة الطب، تحت إدارة شوكت عزيز قانصو، «بأمرٍ من أتاتورك» أبحاثاً «أنثروبولوجية» واسعة على 64 ألف «فلاح تركي» ليبرهن في النهاية، انطلاقاً من جماجمهم «العريضة»، على الأصل الآريّ لـ «العرق التركي».

وعلى غرار مصطفى كمال نفسه، لم يدع الباحثون الكماليون أيّ شكّ يحوم حول نياتهم: كان يجب الاستئثار بصكّ الملكية التاريخية للأناضول. في تصريحٍ كانت تلمّح فيه إلى وصول الأتراك إلى الأناضول في القرن الحادي عشر، أوضحت عفّت إينان: «لا يمكن للطفل التركي أن يصبح السيّد الفعلي لهذا الوطن إذا [اعتقد] بأنّه لم يهاجر إليه إلاّ منذ فترة قريبة. هذه الفكرة خاطئة، تاريخياً وعلمياً. العرق التركي ذو الجمجمة العريضة هو الأمّة التي أسّست أوّل دولة في الأناضول».

إذا كانت السلطة الكمالية قد هجرت الطورانية وارتابت في القوميين الانضماميين[7]، فإنّها لم تُقصّر في تقوية وهم الأمّة التركية «المصوغة من أجل السيطرة على العالم». كان مصطفى كمال يذكر بأنّ الأتراك هم «هذه الأمّة التي خُلِقَت كجيش». كان هذا التفوّق يجعل منها، بحسب بهجت كمال جاغلار، أحد الشعراء الرسميين للسلطة، «عرقاً استحقّ الألوهية، ذات يوم، وسوف تنحني أوروبا أمامه من جديد».

لا شكّ أن الأكراد كانوا الضحايا الرئيسيين لهذه السياسة القومية. فمقاومتهم التي تُرجِمَت في ثورات متواصلة، لم تُفَسَّر حصراً بانتمائهم

إلى النزعة القومية الكردية. تقسيم كردستان العثمانية بين تركيا والعراق وسوريا، التي عُدّت خيانةً من قبل مصطفى كمال لالتزاماته الشخصية، ونكث بوعود الأخوّة الكردية-التركية التي كان قد قطعها في الكثير جدّاً من الرسائل إلى الزعماء الأكراد إبان حرب الاستقلال، وإلغاء الخلافة والإصلاحات في المجال الديني، أقنعت عدداً من الأكراد من غير القوميين بأنّ الأخوّة مع الأتراك ماعاد يمكن صرفها وأنّ عليهم بعد الآن أن يتولّوا مصيرهم، وبالتالي، مصير الإسلام. كما أن عسكرة الحدود التي كانت تقسّم الأكراد بين عدّة دول، والتي عدّتها أنقره كحواجز حامية لاقتصاد وهوية وكرامة الأمّة التركية، دفعت الأكراد غير المسيّسين إلى الكفاح المسلّح. كانت الثورات الكردية تضمّ شكلين من المعارضة: معارضة الأنتلجنسيا الكردية المغربَنة، التي كانت تهدف إلى إقامة دولة قومية كردية، ومعارضة الطبقات «التقليدية»، وخاصة القبائل وأتباع الطرق الدينية، التي كانت ترفض وجود دولة مُدرَكة على أنّها قمعية وكافرة. وفي حين وجدت الأنتلجنسيا القومية نفسها مضطرّة لأن تعتمد على القوى البشرية لهذه الطبقات الريفية، وجدت هذه الأخيرة في القومية الكردية تركيبة تمنح معنى لمعارضتها.

ثلاث ثورات كردية، ثورة الشيخ سعيد (1925)، وثورة آرارات (1930)، وثورة ديرسم (1936-1938)، زعزعت النظام على نحوٍ جدّي، مرغمة إياه على حشد عشرات الألوف من الجنود. قمع الثورة الأولى، الذي تطلّب تعاوناً عسكرياً مع فرنسا، (القوّة المنتدبة في سوريا)، أدّى من دون شكّ إلى سقوط أكثر من 15 ألف ضحية في صفوف السكان المدنيين. واعتبرها مصطفى كمال «حرب مُثُل».

وأضاف: «للمرّة الأولى في التاريخ التركي، يقاتل جنودنا في سبيل مثُلهم العليا، في سبيل هدفٍ نبيل». اتّخذ سحق الانتفاضة الثانية، التي شارك فيها مقاتلون أرمن من الطاشناق (اللجنة الثورية الأرمنية)، شكل تدميرٍ واسعٍ للقرى الكردية، بحسب وصف الصحافة التركية. وقد استند قمعها على تعاونٍ نشيطٍ بين تركيا وبريطانيا العظمى وإيران والاتحاد السوفياتي. أخيراً، وكان قمع الثورة الأخيرة، التي اندلعت(1935) في أعقاب قانونٍ بإخلاءٍ غير مشروط لمنطقة ديرسم من السكان،قد اتخذّ بعداً شبيهاً بالإبادة الجماعية، بحسب مارتن ڤان برونسن. وقد عُدّت على أنّها «حرب الاستقلال الداخلية».

كانت السلطة الكمالية في الواقع موسوسة بتناذر فكرة تجزئة تركيا. فكان قمع المقاومة الكردية يُعتبَر الشرط اللازم للتخلّص من هذه اللعنة. وهكذا، في عام 1925، أُعدِمَ الشيخ سعيد ورفاقه ليس فقط لأنّهم تمرّدوا وإنّما أيضاً لأنه كان ينبغي عليهم أن يكفّروا عن الذنوب «الانفصالية» لباقي الشعوب الإسلامية. فكان قرار الإدانة ينصّ:

«إن دوافع وأسباب التمرّد الأخير في المقاطعات الشرقية من الوطن التركي الخالد هي مماثلة لتلك التي ثارت، في ماضٍ ليس ببعيد، في البوسنة والهرسك المحاطة من ثلاث جهات بأعراقٍ ليست تركية ولا مسلمة، ولتلك التي دفعت الألبان، رغم خمسة قرون من الإخاء، إلى طعن الأتراك في الظهر، وهم الذين لطالما أظهروا محبّة كبيرة لمواطنيهم [...] إن الهدف والغاية اللذين ولّدا الثورة الكردية هما ذاتهما اللذين كانا قد أفسدا سوريا وفلسطين.

البعض منكم منقادون بأنانيتهم، وآخرون [بـ] نصائح من الدعاية

الأجنبية وبأطماع سياسية، ولكنكّم جميعاً متّفقون على نقطة واحدة، ألا وهي إقامة كردستان مستقلّة، سرتم إلى الأمام. وعلى أعواد المشانق سوف تدفعون ثمن المنازل المدمرّة، والدم المرُاق».

في ما بعد قمع الثورات، اعتمدت السلطة الكمالية بشكلٍ خاصّ على سياسة صهر الأكراد وتتريك كردستان. أُعدّت العشرات من التقارير الداخلية من قبل مفتّشي وزارة الداخلية بين أعوام 1925 و1930. كانت تقسّم تركيا إلى منطقتين: شمال وجنوب الفرات، إذ أُعطيت الأولوية للشمال، الذي كان ينبغي من كلّ بد حمايته من كلّ اتصال مع «الدعوة الكردية». أمّا المنطقة الثانية، المعترف بها بوضوح على أنّها كردية، كان لا بدّ من فعل كلّ شيء من أجل تجريدها من هويّتها الكردية من خلال تهجير الأكراد وإقامة مستوطنات تركية. أفضت هذه السياسة إلى صدور قانون التوطين (21 حزيران 1934)، الرامي إلى «زيادة عدد السكان من ذوي الثقافة التركية» في المناطق الكردية.

كان المثقّف الكمالي هـ. ف. آلاصاي يطرح: «يجب أن تُدار الأقليات كمستعمرات مختلفة عن الجسد القومي، وأن تُمثّل من قبل هذا الجسد نفسه». حتى وإن لم يكن الأكراد، الذين كان يُنفى وجودهم، يحظون بوضعية أقلية، أُديرت كردستان فعلياً من جانب السلطة الكمالية كـ «مستعمَرة». فقد وضِعَت تحت سيطرة ثلاثة «مفتّشين عامّين» غير مسؤولين سوى أمام الزعيم الخالد. وإذا كانت بيوت الشعب قد انتشرت بكثرة في كردستان، فإنّ الحزب الواحد كان غائباً تماماً، إذ كانت المفتشيّات العامّة هي الوحيدة المخوّلة ممارسة وظيفة سياسية.

ترافق القهر مع عنفٍ رمزيّ لا يُصدّق. بالنسبة للأيديولوجيين الكماليين، كان أصل الطبقة الفلاحية التي يُقال عنها بأنّها كردية من أصل تركي، وأنها نسيت لغتها لأنّها اضطُهِدَت من قبل «الإقطاعيين الأكراد». وبالتالي كان لا بدّ من إعادة هؤلاء الفلاحين إلى الجسد القومي. أمّا الدعوة الكردية، فكانت تُعرّف على أنّها دعوة اثنية تعسفية ورجعية، مجسّدة لتأسّلية[8] سلبية، لا زمانية، على النقيض تماماً من التأسُّلية الإيجابية التي ميّزت الأتراك. وبينما كانت روح الاستقلال والحضارة والثورة والمساواتية تشكّل الفضائل الطبيعية للقومية التركية، فإنّ العبودية والبربرية والتخلّف وعدم المساواة تكوّن القيم الفطرية للقومية الكردية.

ولكنّ لم يكن الأكراد وحدهم المستهدفين من قوميّة الدولة هذه. وُصِفَ اليونانيون والأرمن والعرب استطراداً بأنّهم «الأعداء الداخليون» لتركيا؛ وكذلك نُعِتَ المسلمون الناطقون باليونانية الذين طُرِدوا من اليونان بأنهم «أعداء بالقوّة». «إذا ما استقرّ الوضع في المستقبل، وأُقيمت الصلات بين السواحل والجزر- كتب حمد الله صوفي، رئيس المقرّات التركية، في عام 1925 - وإذا ما دخل [المسلمون] الناطقون باليونانية [للسواحل التركية] في اتّصالٍ مع جماهير الجُزر اليونانية، سوف لن يكون لنا أيّة وسيلة لخنق لغة (بوغماق Boğmak) الغريبة هذه».

وقد جرى الأمر ذاته لليهود، اللذين، مثلما تُظهر الأبحاث الجديدة، وخاصّة أبحاث رفعت بالي باللغة التركية، حُدّدوا كـ «تهديدٍ»، وباتوا منذ عام 1923 هدفاً لإجراءات حاسمة، تنطوي على منع حرية تنقّلهم

في الأناضول. وقد لجأت الصحافة، ولكن أيضاً المسؤولون الكماليون إلى الخطابات المعادية للسامية. في بداية الثلاثينات، خسر اليهود (مثل الأرمن واليونانيين، أيضاً) وظائفهم في المرافق العامّة والبلديات (الصحافة التي ذكرت هذه التسريحات أوضحت بأنّ هذه المناصب ستكون من الآن فصاعداً حكراً على «المسلمين» وحدهم).

أساء تصاعد معاداة السامية في أوروبا إلى وضع الطائفة اليهودية أيضاً. فقد كتبت صحيفة ڤاتن (الوطن) قبل وصول هتلر إلى السلطة (25 حزيران 1931): «يعلم العالم أجمع بأننا بعيدون تماماً عن الأحقاد على أساس العرق واللون. لقد وجدنا أنفسنا أمام ضرورة الدفاع عن أنفسنا بهذه الطريقة، ولكن أمر إبداء الرأي يخصّ الرجال الذين بين أيديهم مصير أحد أعظم الشعوب وإحدى أعظم الدول في العالم». ولكن إذا كانت السلطات التركية تتجنّب أيّ «تدخّلٍ» في «الشؤون الداخلية الألمانية» فإنّها كانت تعتبر معاداة السامية في تركيا «ضرورةً دفاعية». فقد شُنّت، في عام 1934، حملة عنيفة معادية للسامية ضدّ «اليهود الذين رفضوا التكلّم باللغة التركية»، في أزمير وتراسا (أدرنة، جناقلا، أوزنكوبرو، قرقلاري...). تركت الحكومة المحرّضين، وخاصة جواد رفعت آتيلهان ونيهال آدسز، وهما من كبار المعجبين بهتلر، أن يتصرّفوا بلا رادعٍ أو عقاب، ولكنّها قرّرت، لأسباب تخصّ «الأمن القومي» ولكي «تحميهم» طرد يهود تراسا جماعياً. لم تتوقّف الحملات المعادية للسامية، والتي برزت استطراداً، إلاّ في عام 1944.

كان أحد كراريس الثورة الكمالية، الذي كتبه رجب بكر، الأمين العام للحزب والوزير، يوضّح بأنّه كان على الثورة الكمالية أن تلجأ إلى العنف أكثر من كلّ الثورات الأخرى لبلوغ أهدافها.

لحسن الحظّ، لم تكن السلطة الكمالية تتوفّر على وسائل تحقيق طموحاتها. ومع أنّها مرهقة، كانت أوقات القهر خارج كردستان نادرة. غالباً لم يكن بوسع الدولة لا أن تتوقّع ولا أن تقمع، وفي بعض الحالات لم يكن بوسعها أن تحدّد مكان، المقاومات التي كانت تُنتَظَم. بعض هذه المقاومات كانت عنيفة: لمرّات عديدة اندلعت هيجانات شعبية في مدن مثل سيواس وريزه. في عام 1930، وقع حادثٌ ألفيّ في مينمان دون أن تتمكّن السلطة من توقّع حدوث «هذا السيل الثوري» (هـ. كيڤيلجملي). وسط تصفيق الجمهور الذي كان يحتفل بـ «موت الجمهورية»، نحر المتمرّدون نقيباً كان يجسدّها في نظرهم (قرّر مصطفى كمال تدمير المدينة، وهو القرار الذي لم ينفّذه عصمت اينونو، رئيس الوزراء. ولكنّ تمّ إعدام تسعة وعشرين شخصاً، أحدهم يهوديّ). هيّجت تيارات ألفية[9] millénariste أخرى عديدة الأناضول، ولكن دون أن تلجأ إلى العنف. كما كانت مجموعات من «قطّاع الطرق»، «وهم يحرقون صكوك الاعتماد ويتحدّثون في عبورهم عن إصلاح ذات البين بين زوجين منفصلين» تتصرّف في جزءٍ كبيرٍ من البلاد. ومثلما يشير غاڤين د. بروكيت، يُمكن لهذه المقاومات أن تُعتبَر أشكالاً للعمل الجماعي من قبل جزءٍ من السكان. دون أن تنخفض إلى مستوى «ذكريات جماعات رجعية» مثلما تصوّرها النتاجات التاريخية الكمالية، حتى أيامنا هذه.

رغم أنشطة المقرّات التركية، ومن ثمّ بيوت الشعب، بدا أنّ انضمام الشباب والمثقّفين وسكان المدن إلى الثورة ضعيفاً على الأقلّ في الفترة الأولى. ورداً على السؤال «ما هو الشيء الأكثر قداسة بالنسبة لكم؟» الذي طرحته مجلّة على الشباب، كانت إجابات الشباب المستفتين في اسطنبول عام 1927 على الشكل التالي: 2 في المئة «حقوق الإنسان والأممية»؛ 2 في المئة «مثلٌ أعلى»؛40 في المئة «الشرف»؛ 40 في المئة «الدين والقرآن»، فقط 5 في المئة أجابوا «الوطن» و10 في المئة «الأمّة». في الثلاثينات، بينما كان قسمٌ من الشباب، الذي ترعرع مع الجمهورية، يحدّد هويّته منذ ذلك الحين بالمثل العليا للكمالية ويتّسم بحماسته «الثورية»، كان عددٌ من المثقّفين يعيشون في «منفى داخلي» كان يتمثّل في انطواءٍ على الذات أو خضوعٍ ظاهريّ بغية إخفاء ما في قرارة النفس على نحوٍ أفضل. كما كان بعض البيروقراطيين المدنيين والعسكريين تلامذة للطرق الدينية مع أنّها كانت محظورة. كانت الجامعة مليئة بالأساتذة الذين لم يكونوا قط مخدوعين بالنظريات الكمالية حول التاريخ واللغة؛ فكانوا «يقاطعون» المؤتمرات العلمية، أو يحاولون العمل على مواضيع أقلّ تعقيداً (ومع ذلك أُرغِم أحدهم، المؤرّخ أحمد رفيق ألطناي، على أن «يقرّ»، على المائدة الرئاسية الفائضة بالمشروبات، بـ «جهله» بالتاريخ). وفي الواقع، سرعان ما تصوّر عددٌ من المثقفين أنفسهم وكأنّهم disconnectus erectus: الجنس الغريب الذي ابتدعه الروائي أوغوز أطاي، الذي حُكِمَ عليه بالسقوط، لعدم تمالكه لنفسه.

أخيراً، اتّخذ المنفى الداخلي شكل خلوةٍ في خفاء الطرق الدينية

التي، وهي تعلّم وسائل جديدة للوجود والظهور، بدءاً من «تناول الخبز بقطعٍ صغيرة» (علامة التواضع) وانتهاءً بـ «الجلوس أرضاً» مع عامّة الناس (هـ. كيڤيلجملي)، نجحت في أن تستميل أوساطاً واسعة من الأنتلجنسيا. كذلك، فإن جماعات دينية، كانت قد قطعت مع الأوساط الطُرُقية، انتشرت وسط سكان المدن. وإذا كانت قد رفضت أيّ مجابهة مباشرة مع السلطة، إلا أنّها شكّلت سلسلة من العلاقات الاجتماعية وشبكات للتضامن والتكافل الداخليين، وردّت على نظامٍ كان يتلاعب بعموم مدى الرؤية، من خلال «خارطة من العلاقات الاجتماعية» (ش. ماردين). وهكذا استطاع التيار النورسي، الذي أسَّسه في الثلاثينات رجل دينٍ كردي، هو سعيد الكردي (المعروف بسعيد النورسي)، والذي ضمّ بشكلٍ خاصّ الطبقات الوسطى المدينية ذات الشعور الديني، أن يفرض نفسه كمجتمع موازٍ حقيقيٍّ لم تنجح السلطة قط في تفكيكه. لم يكن ذلك التيار هو الوحيد. ظهر التياران السليماني والإيشكجي في العهد الكمالي ليخلفاه ويستمرّا من بعده.

الكمالية، الكماليات...

لم تكن الكمالية لا «القطب الثالث» لعالمٍ معادٍ للديمقراطية كما قدّمت هي نفسها، ولا «ديمقراطية رغم كلّ شيء (ورغماً عنها)»، مثلما يقدّمها المعجبون بها في أيامنا هذه، وإنّما مجرّد نظام استبدادي، وضع نفسه، مثلما يشير طه بارلا، بين النسختين التعاضدية والفاشية للحرفيّة.

وعند موته، في 10 تشرين الثاني 1938، ترك مصطفى كمال خلفه ما هو أكثر من توطيد النظام: «كتابٌ خالد» و«مدوّنة حديث» (إ.

جيلنر)، مقدّسان وبالتالي لا يقبلان الجدال، ولكنّهما متناقضان حتماً. كأنه يجب بعد ذلك تحمّل تلك «الوصية»، وأيضاً، شرعَنة كلّ عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي... من خلالها.

في 9 تشرين الثاني 1980، أي عشية إحياء الذكرى السنوية الثانية والأربعين لموت أتاتورك (والذكرى المئوية لميلاده)، وصف كاتب افتتاحيات صحف، بأسلوبٍ يكاد يكون كاريكاتورياً، الشخصيات «الكمالية» الذين شُرعنوا بهذه «الآية» أو تلك من الكتاب، أو بهذا الحديث أو ذاك، للزعيم الخالد: مربٍّ أمضى جُلّ وقته في تثبيت مواعيد وضوء تلاميذه، رئيس مشروع ادّخارٍ هائلٍ، كان سيتسبّب بإفلاس زبائنه (كان مصطفى كمال يقول: «سوف نجهد لكي يكون لدينا العديد من أصحاب الملايين، بل المليارات»)، رجل أعمالٍ من القطاع الخاصّ ينفر من تدخّل الدولة في الحقل الاقتصادي واقتصادي «دولانيّ» أشاد بتأميم الصناعة بكاملها، وثوريّ يساريّ ذكر مصطفى كمال على أنّه تمنّى على الأتراك أن يواجهوا «الإمبريالية والرأسمالية» ومناضلٌ من اليمين المتشدّد برّر جريمتيه في القتل بالأمر الكمالي في «سحق رأس الشيوعية ما أن يُصادفها»، وموالٍ للغرب عرِف بأنّه «لا يمكن الولوج إلى الحضارة دون التوجّه نحو الغرب» ومعادٍ للغرب استذكر بأنّ الذين اتّبعوا الغرب ليسوا إلاّ «حميراً تعساء».

في الواقع أسفر الإرث الكمالي عن ولادة حقل دلاليٍّ متنافر لم يكن بوسع تطوّره إلاّ أن يرتبط بالرهانات التالية لمصطفى كمال. إلا إذا وُجِدَت سلطة قوية قادرة على إملاء تعريفها للكمالية على حساب كلّ الآخرين... كانت رئاسة عصمت اينونو أولى تلك السلطات القوية.

عند موت أتاتورك، كانت تركيا بلداً مستقراً، ولكنه، بغالبية سكان يعيشون في الريف بنسبة 80 في المئة، لم يكن يتوفّر إلاّ على موارد محدودة جدّاً. لا شكّ أن سياسة الاستثمارات الحكومية التي اتّبعها مصطفى كمال كانت قد تأكّدت على أنّها خلاّقة في مجال البنية التحتية (خاصّة الإستراتيجية) وفي مجال صناعة ثقيلة. فقد ساعدت، من عام 1930 إلى 1939، في الحصول على نسبة من النموّ الإجمالي بلغت 10.6 في المئة في الناتج المحلّي الإجمالي PIB؛ ولكن بقيت هذه النسبة ضعيفة جدّاً. وسياسة تشجيع البرجوازية القومية عبر القروضٍ الحكومية، والتي أفادت بعض أصدقاء مصطفى كمال، «المضاربين في التجارة»، أفادت ما يقارب 1200 مشروعاً، عائلياً بشكلٍ أساسيّ، لكنها لم تسمح بانطلاقة اقتصادية. أخيراً، منعت نتائج أزمة 1929 وكآبة أوروبا على حافة الحرب أنقره من أن تجد في الخارج الموارد المالية التي كانت تعوزها البلاد.

كان النظام مستقراً، ولكنّه منهوكٌ أيضاً. ففي أعقاب جدالٍ عنيفٍ مع مصطفى كمال، كان عصمت اينونو، الذي اشتكى من إدارة البلاد منذ «طاولة سكّيرين»، قد فقد الحظوة واستُبدِل في عام 1937، بجلال بايار. مع ذلك، لدى موت الزعيم الخالد، بدا أنّه الخليفة الوحيد الممكن وفرض نفسه في موقع الرئاسة بدعمٍ من الجيش. أُقيل جلال بايار من مهماته وحلّ في محلّه أولاً رفيق سايدام (25 كانون الثاني 1939-9 تموز 1942) ثمّ شوكرو صاراجوغلو (9 تموز 1942-7 آب 1946)، ورجب بكر (7 آب 1946-10 أيلول 1947) وحسن

صاكا (10 أيلول 1947-16 كانون الثاني 1949) وشمس الدين غونالطاي (16 كانون الثاني 1946-22 أيار 1950).

سرعان ما احتُفي بإينونو على أنّه الزعيم القومي (وهذا ما أصبح لقبه الرسمي). وعلى رأي صحافة الحزب-الدولة، كان «مؤسّس جميع مؤسسات النظام الجديد» وكان قادراً «بنوره الروحاني الداخلي أن يلج إلى لبّ أيّ موضوع وأن يكتشف أعظم الحقائق وأعمقها...». وقد تعزّز استبداد النظام وعبادة الفرد على نحو أكبر في عهده. وفي حين رُبِط كلّ صوت مخالف بـ «الطابور الخامس»، خضع الحزب_الدولة لسيطرة «المفتّشين» المرتبطين غالباً بالرئيس مباشرةً والقائمين بوظيفة المفوّضين السياسيين.

إذا كانت رئاسة إينونو قد دشّنت لعصرٍ سياسيّ جليديَ سوف يستمرّ حتى عام 1945، إلاّ أنّها برعت في مجال السياسة الخارجية. فقد أتاحت له الحرب فرصاً جديدة، وإن أرغمته أيضاً على أن يضغط على حدّ الموسى.

في بداية الحرب، اضطرّ إينونو في الواقع أن يتصرّف بشيءٍ من الحذر. ففي 19 تشرين الأوّل 1939، وقّعت تركيا معاهدة مع انكلترا وفرنسا، تنصّ على سياسة «دفاع مشترك» فيما لو امتدّت الحرب إلى البحر الأبيض المتوسّط. كذلك وقّعت في 24 آذار 1941، اتفاقية عدم اعتداء مع موسكو. ولكن، منذ حزيران 1941، غيّرت سياسة أنقره وجهتها. في 18 حزيران 1941، أي قبل الهجوم الألماني المباغت على الاتحاد السوفياتي بأربعة أيام، وقّعت معاهدة جديدة لـ «الصداقة وعدم اعتداء»، وهذه المرّة مع ألمانيا. في تشرين الثاني 1941، كانت

أنقره، التي أرسلت وفداً فائق الإعجاب بالفوهرر (برئاسة الجنرال علي فؤاد أردان)، تتفاوض علناً حول احتمالات غزوٍ تركيّ لأراضٍ في أسيا الوسطى التي كانت مثيرة جدّاً للأطماع. خلال لقائه، في 27 آب 1942، فرانز ڤون بابن، السفير النازي في أنقره، شرح رئيس الوزراء شوكرو صاراجوغلو، ليس بصفته «مسؤولاً سياسيّاً»، وإنّماكـ«مواطن تركي»، بأنّ ألمانيا ليس بوسعها أن تحلّ «المشكلة الروسية إلاّ بإبادة نصف الروس، وتحرير مناطق الأقليات القومية نهائياً من التأثير الروسي وتثقيفها على أنّها حليفة لبلدان المحور وعدوة للسلاف». وقال بأنّه «يتمنّى بشدّة تدمير روسيا»، قبل أن يضيف: «لو حقّق الفوهرر [هذا الحلم] لافتتح بداية عهد جديد».

سار هذا الاتجاه الموالي لألمانيا بالتوازي مع إعادة تحديث المشاريع الداعية إلى الطورانية، التي كانت قد فقدت كلّ مصداقية في ظلّ حكم مصطفى كمال، وإعادة الاعتبار للحلقات الداعية للطورانية، المقسّمة بين العديد من التيارات العنصرية المتناحرة. ولكنّ إينونو لم يكن قد نسي دروس الحرب العالمية الأولى والتحالف العثمانيّ-الألماني، وأراد أن يستمرّ في سياسته الحيادية الرسمية بقدر المستطاع. بدءاً من العام 1943، والهزيمة الألمانية في ستالينغراد، التي استُقبِلت كصدمة في أنقره، تبيّن أن هذه السياسة مثمرة. تدريجياً، ومع الاستمرار في السماح لبرلين باستخدام المضائق لأغراضٍ عسكرية، ملحقة ضرراً كبيراً بلندن، عادت أنقره أدراجها. في 2 آب 1944، قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا. وكإشارة حسن نية حيال الاتحاد السوفياتي، قرّر إينونو أن يوقف بعض الطورانيين ويحاكمهم، ومن بينهم الزعيم

المستقبلي لليمين التركي المتشدّد آلب أرسلان توركيش. أخيراً، في 23 شباط 1945، تخلّت تركيا عن سياستها المحايدة لتعلن الحرب على ألمانيا.

السياسات التمييزية ضدّ الأقليات ومعاداة السامية

خلال السنوات الأولى للحرب، تبنّت أنقره سياسة معادية بوضوح للأقليات، وخاصّة معادية للسامية. وجرى الدفاع علناً عن النظريات العرقية التي تقيم مفهوم الأمّة على نقاء الدم. بما في ذلك من قبل المسؤولين الرفيعين في البلاد. لا شكّ أنّ تركيا استقبلت بعض الأساتذة اليهود أو الألمان المناهضين للنازية، ومن بينهم عالم الرياضيات ريشار كوران، والفيزيائيان ماكس بورن وجيمس فرانك، والفيلسوفان ارنست فون آستر وهانز ريشنباخ وكذلك القانوني كارل ايبرت، الذين فرّوا من القمع النازي. وقد حفظوا لها جميعهم عرفاناً كبيراً بالجميل. وآخرون تمكّنوا من الوصول إلى فلسطين عبر تركيا. ولكن تبيّن أن تلك السياسة السخيّة كانت انتقائية جدّاً بحيث لم تخصّ سوى نخبة فقط. اعتباراً من 28 حزيران 1938، أقرّت أنقره العديد من القوانين، التي جعلت من شبه المستحيل دخول اليهود المضطَهَدين إلى تركيا. وكذلك «ألزَم» قانونٌ جديد الحكومة بألاّ تمنح جوازات سفر إلاّ «لمن ينتمون إلى العرق التركي»، وبذلك تمّ حرمان كلّ رعية ألمانية من الحصول على جواز سفرٍ. تحت ضغط برلين، رفضت تركيا استقبال الـ 780 يهودياً رومانياً كانوا قد فرّوا من بلادهم على متن

الباخرة ستروما، على الرغم من الطلبات الملّحة للسلطات البريطانية التي أبدت استعدادها لمنحهم سمة الدخول إلى فلسطين. كما رفضت طلبات القبطان بالرسوّ الموقّت في ميناءٍ تركي. بعد عدّة أشهرٍ من التجوال في البحر الأسود، أُغرِق المركب بركابه من قبل غواصات عُدّت رسمياً مجهولة الهويّة (شباط 1942). ومع إبداء تأسّفه، برّر رئيس الوزراء رفيق سايدام موقف حكومته: «لا يمكن لتركيا أن تصبح موطناً لغير المرغوب فيهم من قبل الآخرين».

أخيراً، في تشرين الثاني 1942، أقرّ البرلمان التركي قانوناً سمّي «ضريبة الثروة»، الهدف منه فرض ضريبة على موارد المضاربة والإثراء غير المشروع. ومع أنّه لم يُشِر إلى أصل المكلّفين، فقد طُبِّق بشكلٍ أساسيّ على الأرمن واليونانيين واليهود. وكان المكلّفون مقسّمين إلى أربع فئات: م. (المسلمون)، د. (اليهود المهتدون)، أ. (الأجانب)، غ.م. (غير المسلمين). وكان ربع العدد، البالغ 61673 شخصاً، فقط من المسلمين الذين استفادوا من تخفيضات خاصّة.

لم يترك رئيس الوزراء شوكرو صاراجوغلو أيّ غموضٍ يلفّ المصير الذي سينتظر الآخرين: «سوف يُطبّق هذا القانون بكلّ الصرامة اللازمة ضدّ الذين استغلّوا حسن ضيافة هذا البلد لكي يغتنوا والذين قد يتخلّفون، في هذا الوضع الراهن الحسّاس، عن أداء واجباتهم حياله». وعجّت الصحافة بالرسوم الكاريكاتورية، في نسخٍ طبق الأصل من الرسومات النازية المعادية للسامية، مهينةً المكلّفين بالضرائب. وقد حُدِّدَت النسبة المئوية المفروضة بطريقة لا يستطيع أحدٌ أن يفي بها: كان دخلٌ سنويٌّ من 800-1000 ليرة خاضعاً لضريبة تفوق 5000

ليرة. حتى أنّ البعض قد حُكِمَ عليهم بدفع ضريبة تبلغ مليون ليرة. قادت استحالة تسوية هذه الضريبة المكلّفين بالضرائب إلى معسكر العمل المبني على عجلٍ في آشقالا (تابعٍ لتركيا). وهكذا جرى اعتقال 1400 شخص بحسب الأعداد الرسمية، وبلغ العدد 8000 شخص بحسب معلومات السجناء. وقد فقد خمسة وعشرون منهم حياتهم في المعتقل، وآخرون لم يعودوا منه إلاّ في عام 1944.

الانتقال إلى التعددية السياسية

شهد 8 أيار 1945 نهاية نظام الزعيم القومي والحزب الواحد. كانت هزيمة إيطاليا الفاشية قد حطّمت مشروع إقامة قطب ثالث لعالمٍ غير ديمقراطي؛ وكانت هزيمة ألمانيا، للمرّة الثانية خلال خمسة وعشرين عاماً، قد قضت على أحلام الإمبراطورية الطورانية، وأعلنت نهاية نظام الحزب الواحد.

قدّم إينونو نفسه كبطل، بل كمحاربٍ قديم من أجل الديمقراطية. فبات أكثر إلحاحاً على أن يأخذ مكانه في العالم الجديد الذي انبثق عن الحرب وأن يشترك في المعسكر الغربي، لا سيما وأنّ موسكو لم تخفِ رغبتها في أن تُدفِّع تركيا ثمن تعاونها مع ألمانيا وطالبت بالتخلّي عن الأقاليم الشرقية الثلاثة من الأناضول كشرطٍ للسلام.

في تركيا نفسها، علت أصوات ضدّ الرئيس، بما في ذلك وسط الحزب-الدولة؛ فقرّر إينونو، مرغَماً، السماح بتشكيل أحزاب معارضة. وتشير كلّ الدلائل إلى أنّه قد فهم التعددية الحزبية على أنّها صيغة من «المعارضة المسيطَر عليها» والتي، على غرار الحزب الليبرالي في ظلّ

حكم مصطفى كمال، يمكن أنّ تحلّ في الوقت المناسب. ولكن الأمور ستتطوّر بشكلٍ مختلف. ففي 17 كانون الثاني 1946، تأسّس حزبٌ جديد بقيادة جلال بايار، خليفة إينونو كرئيس وزراء في عهد أتاتورك، وعدنان مندريس: الحزب الديمقراطي. فقد إينونو لقبه كزعيمٍ قومي، وأُلغيت هيئات الحزب-الدولة التي كانت تفرض ولاة المقاطعات وأيضاً رؤساء الفروع المحلية للحزب. أُجريت أوّل انتخابات تعدّدية في السنة ذاتها. لم تكن حرّة تماماً، ولكنّها شهدت، في بعض المقاطعات على الأقلّ، نهاية التصويت العلني والفرز السرّي. لم تسفر عن الإتيان ببديل، ولكنّها هزّت أركان النظام.

كرّس 14 أيار 1950 انتصار الحزب الجديد، الذي فاز بالانتخابات بنسبة 53.6 في المئة من الأصوات.

III

التعددية الحزبية والأنظمة العسكرية (1950-1983)

العقود الثلاثة التي تلت انتصار الديمقراطيين، شهدت في آنٍ واحد حالات استمرارية وقطع مهمّة. وقبل تحليل هذه الحالات، من الضروري التركيز على الاتّجاهات الصعبة التي وسمت بشكلٍ خاصّ السياسة الخارجية والمجال الاقتصادي.

التقارب مع الغرب

من عام 1945 ولغاية 1950، كان إينونو قد قرّر إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية. وفي عام 1949، انضمّت تركيا إلى مجلس أوروبا وأظهرت أولى علامات التحالف مع واشنطن (شكّلت تركيا واحدة من المراكز الحسّاسة لعقيدة ترومان وخطّة مارشال، التي أُقرّت في تموز 1948، وشملت أيضاً هذا البلد). الحكومة الديمقراطية، المعجبة بـ «النموذج الأمريكي»، والراغبة في جعل تركيا «أمريكا مصغّرة» اتّبعت هذه السياسة. وسرعان ما غدت البلاد، مع الألمانيتين (الغربية والشرقية - المترجم)، الجبهة المتقدّمة لـ «الحرب الباردة».

في 17 تشرين الأوّل 1951، انضمّت أنقره إلى حلف شمال الأطلسي OTAN، وفي السنة ذاتها، أرسلت قوّات إلى كوريا. كما شكّلت المستودع الرئيسي للمعدات الإستراتيجية الغربية والأمريكية في شرقِ أوسطٍ مزعزعٍ بأزمات متعاقبة: انقلاب 1958 العسكري الذي أعلن نهاية «حلف بغداد» الذي أقامته لندن، والثورة الإيرانية في عام 1979 التي أفرغت حلف السنتو CENTO، المناظر الشرق أوسطي للناتو، من كلّ مضمون، وتقارب سوريا والعراق ومصر ما قبل 1977 مع الاتحاد السوفياتي، كلّ هذه التطوّرات لم تؤثّر في الروابط التركية-الأمريكية. تزعزع هذا التحالف لفترات، وخاصّة بالاحتلال التركي لشمال قبرص في عام 1974، الذي دفع واشنطن إلى فرض حصار عسكري لبضع سنوات ضدّ حليفتها؛ ولكنّه واجه اختبار الزمن وأمّن لأنقره سنداً أمنياً ثابتاً.

كما اتُّبِعَت سياسة التقارب مع الغرب في الميدان الاقتصادي أيضاً، حيث أصبحت تركيا عضواً في البنك الدولي وOCDE وFMI منذ تأسيس هذه المؤسّسات. استطاعت أنقره أن تستفيد من قروض مباشرة وغير مباشرة، مُنِحَت غالباً بسخاء، وكذلك من الرساميل الخارجية التي، مع أنّها ظلّت متواضعة، ساهمت في الحيوية الاقتصادية للبلاد. وخلال عقود، غدت تركيا، مع إسرائيل، البلد الوحيد الصناعي فعلياً في منطقة الشرق الأوسط.

تبعيات Dépendances وأزمات اقتصادية

علامة أخرى على الاستمرارية، شكّلت هذه التبعيات أيضاً أحد

أسباب الأزمات المتتالية التي واجهت البلاد: دورات متعاقبة من النموّ المدوّخ ومن الركود الصادم، تضخّم غير مسيطر عليه، قطاع عامّ مكلف جدّاً موظَّف كصندوق إعانة موارد للأحزاب الحاكمة؛ أخيراً حالات الشلل التامّ التي كانت، كلّ عشرة أعوام، تُفرض برامجَ ضبطٍ كانت تُضعِف السلطة وتتسبّب بموجات جديدة من الإفقار. فبات القطاع غير الرسمي، الذي كانت أكثر نتائجه شدّة تتجلّى في المضاربة وفي ظاهرة المافيا، المكان الوحيد للتضامن والخلاص. وهكذا أسفرت الأزمات الاقتصادية الجمعية عن تحوّلات اجتماعية عميقة جدّاً، ولكنّها غير محسوسة بتعابير اقتصادية جمعية.

أتاحت شبكات تكافل متنوّعة، بدءاً من العائلة إلى الجماعات المسماة hemşehrilik (مجموعات تضامن مؤسّسة بحسب الأصل الجغرافي)، خلال تلك العقود الثلاثة، امتصاص النموّ السكّاني، بنجاحٍ متفاوت. فقد ارتفع عدد السكان من 20947000 نسمة في عام 1950 إلى 35605000 في عام 1970، ثمّ 44736000 في عام 1980. وقد ارتفعت حصّة سكان المدن التي يزيد عدد سكانها على 10000 نسمة من 18.3 في المئة في عام 1950 إلى 59 في المئة في عام 1980. وانقلبت البنى المدينية الكلاسيكية التي ظلّت شبه ثابتة من عام 1923 حتى عام 1950. وسوف لن تكفي التحولات المهمة الناجمة عن التمدين، لوحدها، لتقييم هذه التغيّرات. كما تنبغي الإشارة إلى أنّ وصول السكان الجدد قد أثّر سلباً على مكانة أُسَر الوجهاء القديمة، وتسبّب بنزاعات حول الموارد وحوّلت الشبيبة، التي كانت قليلة الظهور إلى ذلك الحين، إلى فاعلٍ اجتماعي وسياسيّ راديكاليّ.

في نهاية هذه العقود، ظهر مجتمع أكثر انفتاحاً على العالم. الهجرة إلى ألمانيا ومن ثمّ إلى البلدان الأوروبية الأخرى (قرابة مليوني شخص من رعايا تركيا كانوا يعيشون في الخارج في عام 1980)، إرسال الكثير من الطلاب إلى الجامعات الأمريكية، وإدخال الترانزستور أوّلاً ومن ثمّ التلفزيون، وحيوية الصحافة... غيّرت المجتمع بعمق.

الخمسينات: عقد الديمقراطية

كان لعقد الخمسينات، الذي اتّسم بحكومة مندريس، كلّ مظاهر عهدٍ مستقرّ. ولكنّه مع ذلك شهد العديد من التوترات.

من المؤكّد أنّ الحزب الديمقراطي، الذي كان يدين بوصوله إلى السلطة للآمال القوية التي أنعشها، جدّد انتصاراته الانتخابية في عامي 1954 و1957 (نُظِّمت الانتخابات الأخيرة، المبكرة، «بفظاظة»). ولكن بدل أن تستجيب السلطة لآمال الناخبين، انزلقت أكثر فأكثر نحو سياسة قوموية وشعبوية حصراً. فقد كانت متكأً للهيجانات الشعبية المعادية لليونانيين (وتعميماً، معادية «للأقليات»)، مع أنّها لم تكن المحرّض عليها، والتي اندلعت في اسطنبول في السادس والسابع من أيلول 1955. أُثيرت شائعات عن تدمير المنزل الأمّ لأتاتورك في سالونيك، بينما كان مؤتمر لندن ينعقد لإقرار مصير قبرص، من قبل أوساط اليمين المتشدد ورابطة «قبرص تركية» المشجّعَة من قبل السلطة. أوقعت الاضطرابات العديد من القتلى. وتمّ نهب أو تدمير 5622 مبنى (من كنائس ومساكن ومشاريع). صدمت هذه الأحداث ما تبقّى من جماعات غير مسلمة، وتسبّبت بموجات هجرة جديدة على نطاقٍ واسع.

كذلك تحوّلت الحكومة إلى سلطة استبدادية قامعة. عُدِّلَت القوانين الانتخابية بما يتيح للحزب الديمقراطي سحق منافسه الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، بقيادة «الزعيم القومي» السابق، عصمت إينونو. منذ عام 1957، أُعلِنَت حرب مفتوحة على المعارضة: تمّت دعوة «المواطنين» إلى التجمّع تحت راية «جبهة وطنية» مشكّلة ضدّ أنصار إينونو. وبات التشهير بأعضاء المعارضة والإساءة العلنية إليهم من خلال برامج إذاعية ممارسة شائعة. بحسب الباحث السياسي جم ايروغول، كانت السلطة الديمقراطية، التي لم تتردّد في ذكر المشانق وهي تتحدّث عن المعارضة، تهدف، اعتباراً من عام 1957، إلى إقامة نظام جديد للحزب الواحد. لم تفعل هذه الإجراءات سوى تجذير المعارضة وتوليد حركة طلابية بشكلٍ خاصّ. لم يتأخّر ردّ الحكومة: في نيسان وأيار 1960، قُمِعَت التظاهرات (قتيلٌ وعددٌ من الجرحى)، وأُعلِنت حالة الطوارئ. هدّد مندريس، الذي لم يُدرك خطورة الوضع، المعارضة بـ «اللجوء إلى المساعدة العسكرية الأمريكية» لاستعادة النظام.

فاقم عاملٌ آخر الوضع: معارضة النخبة الكمالية والجيش لحكومة مندريس، والتي بدأت فعلياً منذ عام 1950. لقد وجدت النخبة الجمهورية في الانطواء على مصطفى كمال وإرثه المقدّس (والذي يتقاسمه الحزب الديمقراطي أيضاً) مصدراً للمقاومة والراديكالية. أَلَم يحذّر الزعيم الخالد الأمّة من «الخيانة» المحتملة لزعماء البلاد المقبلين؟ ألم يكلّف الشباب بحماية إرثه؟ بدل تركيا قويّة، فخورة ومستقلّة، مطابقة للصورة التي رسمها النظام الكمالي لنفسه، رأى الشباب (والأصغر سنّاً) تركيا ضعيفة، معدومة الثقة بنفسها، وتابعة

لواشنطن. دفع هذا الاختلال عدداً من المثقّفين والضباط الشباب والطلاب لأن يعدّوا لكمالية جديدة خيالية إلى حدٍّ كبير، مقطوعة تماماً عن وقائع سنوات العشرينات والثلاثينات. وقد عُدّت «تجاوزات» الحزب الديمقراطي في المجال الديني (إعادة تعريب الأذان -وإن كان إينونو هو مَن قرّر ذلك-، الإدخال الاختياري للتعليم الديني في المدارس الابتدائية، تأسيس كلّية للتعليم اللاهوتي، المصادقة على المدارس القرآنية، فتح مراقد بعض «القديسين» لزيارتها، التسامح حيال الطرق الدينية وتلامذة سعيد النورسي الذين يُلقبون بالنورسيين...)، هي الأخرى، بمثابة خيانة للثورة. لم يكفِ إقرار الحكومة لقانون «حماية أتاتورك»، الذي أعقب أعمال استهدفت تماثيل أتاتورك (25 تموز 1951)، لتهدئة غضب العسكر والشباب حيال السلطة «المعادية للثورة». أخيراً، لم يكن بوسع مختلف التيارات الراديكالية عبر الشرق الأوسط (الناصرية خاصّة) سوى أن تؤثّر في هذه المعارضة المنتشرة التي كانت ترى في «العودة إلى الكمالية»، في آنٍ واحد، طريقة لاستعادة كرامة «تركيا الثورية» وحلاً جذرياً لكلّ مشاكلها.

طيلة سنوات الخمسينات، ظهرت إلى النور العديد من المبادرات «الثورية»، أي العسكرية، الهادفة إلى الإطاحة بالسلطة الديمقراطية. كانت آخرها، في عام 1960، تأسيس «لجنة الاتحاد القومي»، المتشكّلة أساساً من الضباط الشباب، الذين كان بعضهم يحمل ميولاً يسارية، بينما ينحدر آخرون، مثل العقيد توركيش، من المعسكر الطوراني. أطاحت اللجنة، التي اختارت جمال غورسيل، العضو الوحيد فيها الذي يحمل رتبة جنرال، بالحكومة المدنية في 27 أيار 1960.

النظام العسكري، الذي أَرْسَلِ بعد عام رئيس الوزراء المخلوع عدنان مندريس واثنين من وزرائه إلى المشنقة (خُفِّف حكم الإعدام الصادر بحقّ الرئيس المخلوع بايار إلى السجن المؤبّد لتقدّمه في السنّ)، أثار ردودَ فعلٍ قويّة. فقد أحلّ التدخل العسكري مبدأ فعل «القوى الحيوية» (zinde kuvvetler)، أي الشباب الذي يجسّد مستقبل الأمّة، الأنتلجنسيا الكمالية والجيش، محلّ مبدأ الديمقراطية البرلمانية. فإذا كانت السلطة الجديدة قد أعلنت عن نفسها على أنها مطابقة لإرادة مصطفى كمال، المرجعية الوحيدة التي تؤمّن لها الشرعية، فإنّها في الواقع لم تفعل سوى حفر الهوّة بين «الأمّة» و«قواها الحيوية». من جهتهم اعتبر ناخبو الحزب الديمقراطي، المحافظون غالباً، النظام العسكري انتقاماً من البيروقراطية «الخائنة» للإرادة الشعبية. غدا رئيس الوزراء، الذي أُعيد إليه الاعتبار في الثمانينات، شهيداً للديمقراطية. وأثارت قرارات الاتّهام ومن ثمّ الحكم على مندريس ووزيريه، المبنية على اتّهامات مضحكة (إجهاض حمل عشيقة أو شراء طعام للكلاب من المال العام) الشبهات حول وعود النظام الجديد بالعدالة.

كان الانقلاب العسكري ليفضي إلى نظامٍ استبداديٍّ جدّاً، بل وشمولي. في الواقع لم يكن الطورانيون، الذين كانوا يتمثّلون في الجونتا (الهيئة الحاكمة -المترجم-)، يخفون رغبتهم في إقامة نظام القائد الأوحد والأمّة العسكرية، المنظّمة حول مشروعٍ حرفيّ. غير أنّ هذا الاحتمال أثار خشية أعضاء «يسار» الجونتا بقدر ما أخاف الجنرالات. أُبعِدَ أنصار توركيش من لجنة الاتحاد القومي. بعد الكثير

من التردّد، أعدّت اللجنة دستوراً جديداً، أكثر ليبراليةً من سابقه (أُقرّ في 9 تموز 1961 بنسبة 60 في المئة من أصوات المقترعين)، وقرّرت السماح بالانتخابات، لكن ليس دون الاحتفاظ مع ذلك بالرئاسة لجمال غورسيل، الذي عُدّ على أنّه ضامن «ثورة 27 أيار».

راديكاليّات الستينات

شكّلت انتخابات 15 تشرين الأوّل 1961 العلامة الواضحة بأنّ «ثورة 27 أيار» سوف لن تكون إلاّ مرحلة معترضة. لا شكّ أنّها أتاحت لعصمت إينونو، المعتبَر على أنّه وريث وخليفة مصطفى كمال، أن يشكّل تحالفاً ؛ ولكنّها أيضاً أعادت تأهيل الحزب الديمقراطي، الذي كان ينبعث من رماده، من خلال تجسّده الجديد، حزب العدالة. ففي حين حصل حزب الشعب الجمهوري على 36.7 في المئة من الأصوات، نجح الحزب الفتي المحافظ في الحصول على 34.7 في المئة من الأصوات في أوّل مشاركةٍ له في الانتخابات. بعد أربعة أعوام، 10 تشرين الأوّل 1965، حقّق هذا الحزب، الذي بات يقوده المهندس الشاب سليمان ديميريل، انتصاراً لافتاً: 52.87 في المئة. وتراجع منافسه الرئيسي، حزب إينونو PRP إلى نسبة 28.75 في المئة.أعطت انتخابات 1969 فوزاً جديداً للحزب المحافظ (46.63 في المئة)، والذي أفاد تراجعه حزب عصمت إينونو (27.36 في المئة). وبات 27 أيار، اليوم الذي أُعلن يوم عطلة احتفاءً بذكرى «الثورة»، جزءاً من الفولكلور. وكانت الشخصيات الرئيسية لـ «الجونتا»، التي تملك حصّة احتياطية في مجلس الأعيان، قد هُمِّشَت. أمّا موت جمال غورسيل في عام 1966 (وقد حلّ محلّه رئيس

هيئة الأركان جودت صوناي في الرئاسة)، فقد حرم «الثورة» من ضامنها الوحيد داخل المؤسّسة الحاكمة.

بيد أن التاريخ السياسي لهذا العقد لا يختزل في التوزيعة البرلمانية الوحيدة. فخلف تركيا العسكر والسياسيين المحافظين الرسمية هذه، كانت، في الواقع، تركيا أخرى مجزّأة وراديكالية، تبدأ بالتشكّل. إذا كانت الكمالية لا تزال تشكّل العقيدة «الشرعية» الوحيدة للبلاد، فقد تمّت منافستها من قبل أيديولوجيات أخرى ومشاريع اجتماعية أخرى. وقد بلورت هذه السنوات يميناً ويساراً راديكاليين، وحركة إسلاموية، ومعارضة كردية جديدة.

كان الحزب الرئيسي لليمين المتشدد، حزب العمل القومي (MHP)، المؤسَّس في 9 شباط 1969 على أسس حزبٍ سابقٍ سيطر عليه توركيش، لا بل منتظم حول شخصيته وأفكاره، يُدرِج نفسه علناً في إطار التراث الطوراني للأربعينات. كان رمزه «القيادة- العقيدة -التنظيم». وكانت شعاراته بسيطة: دولة تركية متجانسة، لا بدّ أن تحدّد هدفها في إقامة إمبراطورية تركية تمتدّ من الأدرياتيكي إلى الصين، أمّة منظّمة على أساسٍ حرفيّ وعسكري، يقودها قائدها العام bşbug. وأخيراً، أمّة-جيش مبنية على أساس «الأنوار التسعة»: القومية، المثالية، الأخلاقية، الاجتماعية (من الاجتماعي)، العلموية، التحرّرية (من الحرية)، الفلاحية، التطوّرية والشعبوية، الصناعية والتقنية. وإذا كان أتاتورك يشكّل أحد مراجع الحركة، فهو لم يكن الأهمّ من بينهم: مع القائد العام توركيش، كانت الشخصيات الأسطورية لآسيا الوسطى هي التي تزيّن واجهاتها. وقد استطاعت، بفضل دعمها بقوّة من قسمٍ

من الجيش والشرطة ضدّ «اليسار»، وتساهل السلطة والرئيس صوناي معها، أن تتزوّد سريعاً بقوّة ضاربة: «المغاوير» أو «الذئاب الرمادية». كما نجحت في استمالة أوساط واسعة من الشبيبة الأناضولية السنّية، المتروكة في أوضاع مزرية من قبل السلطة الكمالية كما من قبل سياسات الانفتاح الاقتصادية لسنوات الخمسينات والستينات.

برزت في المقابل شبيبة يسارية، مخدوعة بالأناشيد الكمالية عن إيكال مصير الجمهورية إليها، كما بأناشيد الانقلاب العسكري لعام 1960، بالادعاء بأنّها «القوّة الحيوية» للأمّة، ولكنّها كانت بالتأكيد غير محبوبة من قبل سلطة ديميريل المحافظة. ومع ذلك تلقّت تشجيعاً ومساندةً من حركة عمالية متزايدة القوّة (كانت نسبة الانتساب للنقابات من قبل الموظّفين، في عام 1970، 30 في المئة)، وحركة فلاحية نشطة جدّاً هي الأخرى. وقد أمدّتها أحداث أيار 1968 في فرنسا بشرعية تجاوزت الإطار البسيط لتركيا. وإذا كان بعض زعمائها، الأعضاء في الحزب الشيوعي التركي، الذي عرفوا بـ «الحرس القديم» من كبار السنّ، فإنّ قسماً كبيراً من مناضليها لم يكونوا قد بلغوا العشرين من عمرهم. في الأصل، كانت غالبية أولئك المناضلين، المجتمعين من حول حزب العمال التركي الذي تأسّس في أعقاب الانقلاب العسكري، تنحدر من أوساط الأنتلجنسيا والبرجوازية الصغيرة في اسطنبول. غير أنّ صفوفها تنامت، خلال بضع سنوات، من خلال الانضمام الواسع النطاق إليها من قبل طلاب المدارس والشبان الأكراد والعلويين من ذوي الأصول الريفية. من عام 1965 وحتى 1969، تخلّت هذه الحركة، المتأثّرة بنموذج النضالات الأمريكية اللاتينية أو الآسيوية،

عن الكمالية، التي نزلت إلى مصاف «الطور الأوّل من الكفاح من أجل الاستقلال» و/ أو مصاف «الثورة الديمقراطية» في أحسن الأحوال، وانتُقِدَت على أنّها نظامٌ رجعي، في أسوأها. في عام 1970، بعد عددٍ من المواجهات مع قوات حفظ النظام وذئاب توركيش الرمادية، والتي أوقعت العديد من الضحايا في صفوفها، قرّر اليسار المتطرّف الانتقال إلى الكفاح المسلّح. أشاد بعض الشبّان بصيغة حرب العصابات في المدن، بغية إضعاف السلطة وإظهار أنّ قوّتها تستند إلى «توازنٍ مصطنع»، بينما اختار آخرون حرب العصابات الريفية، المرتكزة على «محاصرة المدن انطلاقاً من الأرياف».

أمّا القطب الثالث، الذي لم ينخرط في الكفاح المسلّح، مع أنّه التزم بـ «واجب» «قتل الشيوعيين»، مثل الطلاب الذين تظاهروا ضدّ زيارة الأسطول السادس الأمريكي («الأحد الدامي» يوم 16 شباط 1968، حيث سقط قتيلان)، فقد كان يتكوّن من الإسلاميين. كانوا يشهّرون بالنظام «الكافر» ولكنّهم لم يكونوا معادين لأمريكا. كان بعض الإسلاميين، المنحدرين بشكلٍ أساسيّ من الأناضول السنّي، يطالبون بإقامة الشريعة. بينما كان آخرون، بقيادة المهندس نجم الدين أربكان، يقبلون باللعبة البرلمانية. أسّس هؤلاء الأخيرون، في عام 1969، حزباً سياسياً: حزب النظام الوطني. ومثل النزعة الكفاحية لليمين المتطرّف، التي وضعت نفسها معها في مجموعة اتصالية سوسيولوجية، دفعت هذه النزعة الإسلامية، بردّة فعل، عدداً من الشباب العلويين للانضمام إلى صفوف اليسار، الاشتراكي الديمقراطي، ولكنه أيضاً المتّجه نحو المزيد من التشدّد.

أخيراً، كان القوميون الأكراد يشكّلون القطب الرابع، وإن كانوا يمتزجون، حتى نهاية عقد الستينات، مع اليسار المتشدّد. كانت النهضة الكردية ثمرة صدمةٍ وأملٍ في آن واحد. كانت الصدمة تتمثّل بالطبع في نتائج القمع الكمالي الذي كانت ذكراه الحديثة بعد قد خادعت الشبيبة الكردية. ولكن التصريحات المجلجلة للقوميين الأتراك المتشدّدين أظهرت أن أخطاراً جديدة وشيكة الحدوث. كتب نيهال آدسز، الشخصية الأسطورية لليمين المتطرف، في أوائل الستينات:

«إذا ما جرى الأكراد خلف وهم إقامة دولة، سيكون مصيرهم إزالتهم من على وجه الأرض. لقد أظهر العرق التركي الطريقة التي يمكنه أن يعامل بها الذين يطمعون في الوطن الذي حصل عليه بدمه وبعناءٍ لا يقُدّر. لقد أزال الأرمن من هذه الأرض في عام 1915 واليونانيين في عام 1922.»

لم يكن رئيس الجمهورية جمال غورسيل أقلّ تشدّداً: فقد طلب أن يُبصَق في وجه كلّ مَنْ يصنف أو ينعت أحدٍ ما بأنّه كردي.

ولكن الأمل كان يلازم الصدمة، لأن ثورة مصطفى البرزاني، التي اندلعت في عام 1961 في كردستان العراق والتي كانت أخبارها باللغة الكردية تصل يومياً بفضل الراديوات المزوّدة بترانزيستور، سمحت لعددٍ من الشباب الأكراد أن يستعيدوا كرامةً مهانة وأن يعيدوا الاعتبار للغتهم المحظورة كلغة للتواصل، وأخيراً، أن يتباهوا بنضالٍ من أجل الاستقلال مشرِّفٍ مثله مثل النضالات التي تُخاض في آسيا أو أفريقيا. أتاح الانفتاح السياسي النسبيّ في الستينات ظهور بعض الأعمال باللغة الكردية أو عن الأكراد، وكانت كتبٌ أخرى، خاصّة التي خلفتها أجيال

ثورات العشرينات والثلاثينات، تُتداول سرّاً أو تُشترَى في ألمانيا. هذه الحركة التي وجدت في «الماركسية-اللينينية» تركيباً عالمياً مشرعناً لمعارضة «شعبٍ مضطهَد»، استقلّت عن اليسار التركي في أواخر عقد الستينات لتؤسّس منظمات خاصّة بها.

نظام 1971 العسكري

عند منعطف عقد السبعينات، أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من الحركات المتطرّفة والمواجهات اليومية التي أضعفت كثيراً الطبقة السياسية. كذلك، الأزمة الاقتصادية التي سرّعت، بدوراتها في خفض القيمة والتضخّم، إفقار سكان المدن والأرياف، وتعمُّق الفوارق الاجتماعية الصارخة في أوساط سكان المدن والتمدين نفسه هذه الأزمة لم تكفّ عن تعزيز الحركة العمالية (احتُلّت اسطنبول عملياً من قبل العمال في 6 و7 حزيران 1970) والفلاحية والطالبية.

ولكن بالتوازي مع هذه المعارضات، نضجت مشاريع أخرى في الظلّ: كانت لجان منافسة تتشكّل داخل الجيش. وكان ضبّاط شباب «كماليون» (وناصريون بدرجة أقل أو أكثر) يتهيئون للاستيلاء على السلطة في 9 آذار 1971. وقرّرت الطبقة العسكرية أن تسبق إلى استعادة وحدة الجيش و«تجديد الكمالية» في آن واحد. بعد إقصاء «لجنة اليسار»، أصدر الجيش، برضا رئيس الجمهورية جودت صوناي، القادم من صفوفه، البلاغ الذي سمّي بلاغ 11 آذار 1971. استقالت حكومة سليمان ديميريل خلال الساعات التي تلت ذلك البلاغ.

رحّبت بعض مجموعات اليسار وتقريباً كلّ النخبة الكمالية

الجديدة، من خلال «معاداة الإمبريالية»، بالبلاغ العسكري وتأسيس حكومة تكنوقراط، برئاسة نهاد اريم، النائب وأستاذ القانون. ولكن سرعان ما بات الوضع أشبه بالنزول إلى مهاوي الجحيم. لم يترك رئيس الوزراء أيّ شكٍّ حول نواياه: «سننهال عليهم كمطرقة.» أُعلِنَت حالة الطوارئ، وأُنشِئت محاكم عسكرية، ومُنِعَت مظاهرات. ووسط الصخب العسكري، حُلَّ حزب نجم الدين أربكان الإسلامي. ولكنّ اليسار والقوميين الأكراد هم مَن تمّ استهدافهم بشكلٍ خاصّ من قبل الجيش. أُعدِم ثلاثة زعماء يساريين، من بينهم القائد الرمز دنيز غزمش. وضُرِب عشرات آخرون وعذّبوا عذاباً مميتاً، ومن بينهم ماهر جايان وإبراهيم كايباكايا. واستُدعي «المواطنون المحترمون» يومياً لأداء «واجبهم في الوشاية». الإرهاب الأبيض، الذي شرّعته قيادة مصطفى كمال في «سحق الشيوعيين»، لم يستثنِ الكماليين الذي كانوا قد ابتلوا بمحاكاتهم أكثر من اللازم. وقد أوقِفَ وعُذِّب العديد منهم، من مدنيين وعسكريين، متّهمين بتنظيم أعمال تخريبية. كانت منظّمة سرّية تُدعى كونتر غيريلا، مبنية بحسب تعليمات البنتاغون التربوية المناهضة للتمرّد، في قلب ذلك الجهاز القمعي. وقد أظهرت وثائق هذه المنظّمة، التي نُشِرَت بدون علم واضعيها في السبعينات والثمانينات، بأنّها كانت تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك «السلب والقتل والاغتصاب» وسائل مشروعة لـ «الحرب النفسية».

1973ـ1980: **سنوات تعذّر الحكم**

إلا أنّ «التطعيم الكمالي» لم يستمرّ واصطدم النظام العسكري بأزمةِ

شرعية لم تنجح عمليات تغيير رؤساء الحكومات (فريد ملان: 22 أيار 1972-15 نيسان 1973، نعيم طالو: 15 نيسان 1973-26 كانون الثاني 1974) في التغلّب عليها. وقد عطّل نفسه بنفسه من خلال السماح بإجراء الانتخابات في تشرين الأوّل 1973.

وقد أجريت هذه الانتخابات في مشهدٍ سياسيّ متغيّرٍ جذرياً. كان حزب الشعب الجمهوري، الذي بات يقوده، منذ موت مصطفى كمال، عصمت إينونو، قد تغيّر إبان النظام العسكري. بعد نزاع مع الأمين العام المعارِض بولنت أجاويد، الذي أعلن نفسه في البداية زعيماً لليسار الوسط، ومن ثمّ لليسار الديمقراطي والكمالي، ترك الزعيم العجوز رئاسة الحزب في عام 1971 ثم مات بعد ذلك بعامين. أظهر أجاويد، مع شعار «الأمل»، الشعار الجديد لحزبه، نفسه زعيماً شعبياً، وضمّ اليسار المصدوم من النظام العسكري، ولكن، أكثر من ذلك، جزءاً كبيراً من سكان المدن أيضاً. وكان حزبه، تحت قيادته، قادراً، أخيراً على تحدّي حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل.

قلب عامل آخر المعطيات: تأسيس حزب إسلامي جديد، حزب السلامة الوطنية، المؤسّس من قبل نجم الدين أربكان في 11 تشرين الأوّل 1972. باستخدام كلّ الوسائل، تمكّن من حشد تحالف مزيج من الناخبين، يمتدّ من اليائسين من حزب العدالة إلى أعضاء الطرق الدينية الكردية، من البرجوازية الريفية إلى التيارات المحافظة في المدن الكبيرة.

كرّست الانتخابات انتصار أجاويد، وبدرجة أقلّ، أربكان؛ فعلى الرغم من اختلافاتهما العميقة، أسّسا تحالفاً همّش حزب العدالة

بقيادة ديميريل (26 كانون الثاني 17- تشرين الثاني 1974). وعلى الرغم من معارضة أربكان، صدر عفو شمل أنصار اليسار. في أعقاب انقلاب نيكوس سامسون في قبرص، بتحريضٍ من الجونتا الحاكمة في أثينا، قرّرت حكومة أجاويد التدخّل عسكرياً، بذريعة رسمية هي منع ارتكاب مجزرة ضدّ الأتراك القبارصة. اتّسعت «عملية السلام» التي شُنّت لتصل إلى حدّ احتلال 40 في المئة من البلاد، متسبّبة بمقتل ما يقارب ألفي قبرصي يونانيّ وطرد عشرات الآلاف من منازلهم. نظّم أجاويد، وهو في أوجّ شعبيته، القائمة المعادية للإمبريالية والقومية، وقدّم استقالته بغية إجراء انتخابات مبكرة كان واثقاً من الفوز فيها.

تبيّن أنّ النتيجة كانت مختلفة تماماً. بعد أشهرٍ من الفوضى السياسية والحكومة الانتقالية لسعدي ايرماق، نجح أربكان في عقد اتّفاقٍ مع سليمان ديميريل بهدف تشكيل «جبهة قومية» تشمل أيضاً ألب آرسلان توركيش، زعيم اليمين المتشدّد الذي لم يكن لحزبه سوى ثلاثة نوّاب، وتورهان فيضي أوغلو الذي كان حزبه «الاطمئنان الوطني» يعدّ نفسه كمالياً (31 آذار 1975-21 حزيران 1977). شهدت انتخابات 5 حزيران 1977 ضعف هذه الجبهة، التي احتفظت مع ذلك بالغالبية البرلمانية (الحكومة التي شكّلها أجاويد غداة هذه الانتخابات لم تنل ثقة البرلمان. أمّا الحكومة الثانية «الجبهة القومية»، التي تشكّلت في 21 تموز 1977، فقد استمرّت حتى 5 كانون الثاني 1978). أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية وخاصّة السياسية، المرتبطة بظاهرة العنف المتوسعة، استقال بعض نواب الائتلاف في عام 1979 من حزب العدالة بقيادة ديميريل. ولقاء مناصب وزارية، سمحوا لبولنت أجاويد

بتشكيل حكومة بهدف إحداث بعض الاستقرار (5 كانون الثاني 1978-12 تشرين الثاني 1979). ولكنّ تحالفهم، الذي تبيّن أنّه غير قادر على حلّ المشاكل الاقتصادية مثلما هو غير قادر على توطيد السلم الأهلي، عوقِب خلال الانتخابات التشريعية الجزئية. استقال أجاويد لتُنقل مقاليد السلطة إلى ديميريل، الذي تبيّن أنّ حكومته (12 تشرين الثاني 1979- 12 أيلول 1980) هي الأخرى عاجزة تماماً عن مواجهة العنف والأزمة الاقتصادية.

العنف

بدءاً من عام 1975، وحتى عام 1980، عاشت تركيا في الواقع جحيماً حقيقيّاً. العنف الذي أوقفه الانقلاب العسكري استؤنِف من جديد، ليغطّي سريعاً عموم المجتمع. وقد أوقع 5713 قتيلاً و18480 جريحاً، وهي أعداد تفوق أعداد حرب الاستقلال 1919-1923 (5241 قتيلاً و14152 جريحاً). في عام 1980، تراوح عدد جرائم القتل السياسي بين 15 و20 شخصاً يوميّاً.

كان اليمين المتطرّف، الذي خرج من النظام العسكري سليماً، بل ومعزّزاً، أحد المحرّكين الأساسيين للعنف. خلال عقدٍ من الزمن، كان قد أمّن لنفسه انغراساً حقيقياً، لا سيما في المدن الأناضولية المسمّاة «مختلطة»، حيث استمدّ قوّته من الكراهية حيال السكان من العلويين والأكراد. كما منحته مشاركته في الحكومة بدءاً من عام 1975 قواعد سياسية متينة، مستخدمة بالتناوب من قِبل الحضور الواسع لأنصاره في المناصب أو وظائف القطّاع العام. كان هناك تساهلٌ حياله من قبل

اليمين الكلاسيكي الذي كان يرى فيه أداةً فاعلة ضدّ اليسار الراديكالي، بل وضدّ حزب أجاويد، ولكنّ حزب (القائد العام) başbug فرض نفسه، في عددٍ من المواضع، كفاعلٍ مرجعيّ لليمين.

لا شكّ أنّ آلب أرسلان توركيش لم يكن يسيطر على كلّ تصرّفات تيّاره، ولكنّه كان يعطي الضوء الأخضر لذئابه الرمادية الذين كانوا يرتكبون جرائم قتلٍ ومذابح. كان أيّ انشقاق في حركته يُعاقب بقسوة. كان (الباشبوغ) يقول: «لقد اعتنقتُ القضيةّ وأتقدّم دون أن أهتمّ بأيّ شيءٍ كان. اتبعوني! و[لكن] اقتلوني إن عدتُ على أعقابي! اقتلوا أيّ شخصٍ يعود على أعقابه بعد الانضمام إلى القضيةّ.»

بدءاً من انتخابات 1977، التي كرّست انتصاره في العديد من الأقاليم، اختار اليمين المتطرّف الإستراتيجية الأسوأ: سلسلة من المذابح ضدّ العلويين، حيث أوقعت مذبحة مراش في عام 1979 أكثر من مائة قتيل، اغتيالات للمثقفين اليساريين الليبراليين، والتي نُفِّذَت أحياناً لحساب المافيا، مثل اغتيال عبدي ايبكجي، الصحافي المشهور في صحيفة مليّت Milliyet، بل ومحاولة انقلاب عسكري (نُظِّمَها الجنرال نامق كمال أرسين في عام 1978). كانت قواته تحافظ على روابط مع المنظّمة الشهيرة كونتر غيريلا دون أن يُعرَف بدقّة المسؤوليات التي كانت تتوجّب على كلٍّ من الطرفين. وهكذا، كانت عملية إطلاق النار التي أوقعت في الأوّل من أيار 1977 في اسطنبول أربعة وثلاثين قتيلاً بين صفوف المتظاهرين، أو محاولات الاغتيال التي استهدفت بولنت أجاويد، تحمل بصمات هذه المنظّمة أو تلك أو الاثنتين معاً.

كان هناك في المقابل يسارٌ سحقه الانقلاب العسكري، وقد تمّ تقديس قادته الصغار جدّاً في السن (بالكاد كانوا يبلغون الخامسة والعشرين من العمر)، والذين قُتِلوا إبان حكم النظام العسكري في عام 1971. ولكن كان واجب الوفاء لهم يبدو صعب الأداء: كيف يمكن تأويل «وصايا» أولئك الشهداء، وكيف يمكن تنفيذ رسالة الخلاص التي كانت تتضمّنها؟ تعسكرت الحركة اليسارية، التي تنامت سريعاً بجموعٍ من المراهقين، وخاصّة العلويين، في سياق عمليّة تفتّت مدوّخة: في عام 1980، كانت ليس أقلّ من أربعين منظّمة، اعتمدت خصوماتها التحزّبية على تفسير كلمة أو صفة من «الوصايا»، تعمل داخل هذا التيار المتفرّع. انضاف إلى هذا اليسار «التركي» يسارٌ «كردي»، مكوّن في البداية من منظّمات سلمية ومن ثمّ عسكرية. وهكذا خاض حزب العمال الكردستاني (PKK)، والمحرّرون القوميون لكردستان (KUK)، اللذان تأسّسا في عام 1978، كفاحاً لا هوادة فيه أوقع مئات القتلى. متحدّثاً عن مصير اليسار خلال تلك الفترة، يذكر مراد بلج في عام 1983 صورة «المحاكمة بالتعذيب».

كان كلا هذين المعسكرين يعيشان على أمل حربٍ أهلية، كانا يقدّران بأنّها ستكون وشيكة، وأنّها، بنظرهما، لا يمكن أن تنتهي إلاّ باستئصال واحدٍ منهما. هذه الرؤية التراجيدية، التي وصِفَت على نحوٍ لافت من قبل أورهان باموك في روايته بيت الصمت (باريس، غاليمار)، دفعت المناضلين إلى العيش آنيّاً، دون احتمال الانخراط في مستقبلٍ قابضٍ، وعلى نحوٍ أقل في جهدٍ تفكيريٍّ يتيح لهم إعطاء معنى للعنف الذي كانوا مسبّبيه و/ أو التخلّي عنه.

مع ذلك، يجب أيضاً الإقرار بأنّ العنف الذي هزّ البلاد لم يكن من الممكن إرجاعه إلى الراديكاليات الأيديولوجية مانحين إيّاه اتّجاهاً وشرعيةً. في العديد من المواضع، كان العنف قد اكتسب في الواقع بعداً فئوياً، بل وميليشيوياً. كان بمثابة الأداة التي سمحت باحتكار الفضاء السياسي على المستوى المحلّي وبالتالي التوصّل إلى حكمٍ ذاتيّ فعليّ بالنسبة إلى السلطة المركزية. جمّد العنف الميلشيوي الهويات الفئوية التي كان يولّدها أو يغيّرها بعمق من خلال إعادة تعريفها على أساسٍ من الكراهية. وقوّض العنف الفضاءات الاختلاطية، وحوّل الحدود الفئوية إلى جبهات بالمعنى العسكري للكلمة. وفي مكان آخر، اكتسب العنف بعداً «داخلياً» وقد حلّ محل أي نمطٍ آخر لتسوية النزاعات على مستوى الجوار. وقد تخصّص، لا سيما في حالة مقاتلي اليمين المتطرّف، ليتماهى مع تصرّفات المجموعات المافيوية.

أخيراً، أيّاً كانت التحوّلات العديدة التي طرأت عليه، في كلّ الأحوال نجم العنف عن عجز نظامٍ سياسيّ عن دمج الشبيبة في تعدديته، وعن الاعتراف بشرعية المصادر الرمزية للفئات المتنازعة، وعلى نحوٍ أعمّ، عن تدبير عقد سياسيّ واجتماعيّ. وأظهر أيضاً كم أنّ النسيج الاجتماعي للبلاد قد وهن، كنتيجة لتشظية اجتماعية كان يسرّعها بالمقابل.

انقلاب 1980 العسكري

الأزمة الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل والتي اجتازت تركيا فاقمت من نتائج غياب الاستقرار السياسي. ارتدادات الصدمة القويّة

لعام 1973، والحصار الذي فرضته البلدان الغربية في أعقاب احتلال شمال قبرص، وانعدام الثقة في النظام السياسي، نضوب الاستثمارات الأجنبية والقروض، واستنفاد سياسة التحوّل إلى الواردات... كلّ هذه المشاكل خلقت وضعاً كانت البلاد فيه « معوزة للغاية.» (س. ديميريل). في عام 1979، استُدعي تورغوت أوزال، وهو تكنوقراطي كان يحظى بثقة رجال الأعمال، للسهر على اقتصادٍ في حالة ركود: ولكنّ الظروف السياسية الضرورية لنجاح برنامجه في الإصلاحات الذي أعلنه في 24 كانون الثاني 1980 كانت بعيدة عن أن تجتمع. كانت الأحزاب السياسية، المنهمكة في إستراتيجية انتحارية، تتحرّك في حقلِ رؤية لا يتعدّى بضعة أيام. وبينما كان أجاويد وديميريل يرفضان أيّ تفاهم، وذلك ليس إلاّ لمنح البلاد رئيساً جديداً ليحلّ محلّ فخري كوروتورك، الذي كانت ولايته الرئاسية قد شارفت على نهايتها، قرّر حزب السلامة الوطنية بقيادة أربكان «طبخ الحكومة على نار هادئة»، مصوّتاً مع المعارضة على كلّ اقتراح بحجب الثقة عن أحد الوزراء.

جاء الردّ العسكري على شكل العديد من البلاغات، ومن ثمّ وقع انقلابٌ جديد: استولى مجلسٌ للأمن القومي، يضمّ رئيس هيئة أركان الجيوش كنعان أفرين، وقادة كلّ قوّة من قوات الجيش والدرك، على السلطة في 12 أيلول 1980، وأعلن حالة الطوارئ في عموم البلاد واعتقل غالبية السياسيين، من بينهم أجاويد وديميريل وأربكان وتوركيش، وحلّ المجلس القومي، وحظر أنشطة معظم النقابات والجمعيات. توسّعت الجونتا بأميرالٍ متقاعدٍ، بولنت أولوصو، رئيس

الوزراء الجديد، لممارسة كلّ السلطات التشريعية والتنفيذية (وبشكلٍ غير مباشر، عبر المحاكم العسكرية، والقضائية). وسرعان ما أعلن رغبته في تأمين الاستقرار السياسي ووضع حدٍّ للعنف المدني، وتجديد الكمالية وفرض «النظام» الضروري للإصلاحات الاقتصادية.

حينما غادرت الجونتا السلطة في عام 1983، كانت هذه الأهداف قد تحقّقت (باستثناء «تجديد الكمالية»)، ولكن بثمنٍ باهظٍ جدّاً في مجال حقوق الإنسان. أُعدِم حوالي خمسين مناضلاً، من اليسار أساساً، (لم يكن أصغرهم بالغاً). أكثر من 400 مناضل قُتِلوا أو عذّبوا حتى الموت أو عدّوا مفقودين. أكثر من 600 ألف شخص وضِعوا تحت الرقابة المُحكَمَة، وسُجِن 85 ألف شخص غالباً لفتراتٍ طويلة. أورهان آبايدن، المحامي السابق لعدنان مندريس ورئيس نقابة محامي اسطنبول، وكذلك المغنّي روحي صو، الذي أحدث أداءه ثورة في الموسيقى الكلاسيكية التركية، ماتا من جراء تدهور حالتهما المرضية خلال فترة الاعتقال. وتقاسم آلاف المثقّفين والنقابيين تجربتهم في السجن. تمّ تطهير الجامعات، وزالت تماماً الحماسة التي اتّسمت بها العلوم الاجتماعية في تركيا الستينات والسبعينات.

في المقابل، سمح مجلس الأمن القومي لبعض أعضاء اليمين المتطرّف، ومنهم عبدالله جاتلي، المطلوب بعددٍ كبير من جرائم القتل (ومنها جرائم قتل سبعة طلاّب يساريين في اسطنبول)، بالذهاب إلى أوروبا في سبيل «النضال ضدّ الأرمن». كان آلب أرسلان يشتكي من كونه في السجن «في حين أنّ أفكارنا في السلطة». مثّل نظام 12 أيلول في الواقع مصادرة قومية متطرفة مناظِرة تماماً لأفكار اليمين المتطرّف،

في عموم تركيا. أعلن العسكريون بأنّ كلّ انتساب أيديولوجي لغير الكمالية، وكلّ انتماءٍ إثني غير تركي وكلّ انتماءٍ دينيّ غير سنّي هو «ضلالٌ» يستدعي معالجة بطبّ الأمراض العقلية، مقدّمة من قبل أطبّاء مختصين بالأمراض العقلية منحدرين من تقاليد سيزار لومبروزو[10].

حُظِر الاستخدام الشفوي للغة الكردية، وزُيّنت جبال كردستان من جديد بشعار أتاتورك: «سعيدٌ من يقول بأنّه تركي.» وجدت القرى العلوية نفسها وقد أُغدِقَت عليها المساجد. فالكمالية التي يفرضها الجيش هذه المرّة على المجتمع كانت مصبوغة بإسلامٍ متزمّت. وهكذا تبنّت الجونتا التوليفة التي سمّيت تركية-إسلامية-غربية، المعدّة من قبل ندوة المثقّفين، وهي منظّمة محافظة بشدّة، لتأطير الأمّة التركية. في فترة وجيزة، من الجامعة وحتى التلفزيون، جرت «إعادة صياغة» كلّ مؤسّسة تبعاً لمتطلّبات هذه الأيديولوجية. بالتوازي مع ذلك، أصبحت قراءة خطاب مصطفى كمال في السجون إلزامية، مع التشديد على قراءة القرآن. أُرغِم السجناء السياسيون على أن يدوّنوا على جدران زنزاناتهم شعارات النظام الجديد: «تُركيا أعظم من كلّ ما تبقّى»؛ «مَنْ يلامس جبينه سجّادة الصلاة هو أخي».

أُعدّ مشروعُ دستورٍ، كان يُقنّن كامل ممارسات النظام العسكري، ويُعيّن الجنرال كنعان أفرين رئيساً للجمهورية ويُعفي الجنرالات من كلّ ملاحقة جزائية. وإذ عُدّت كلمة «لا» في الاستفتاء على الدستور خيانةً للوطن، تفوّقت كلمة «نعم» بنسبة 92 في المئة من الأصوات. قرّر العسكريون، المستقوون بهذا الانتصار، أن يُصلحوا كذلك النظام السياسي، فشكّلوا بأنفسهم حزباً يمينياً (حزب الديمقراطية القومية،

بقيادة الجنرال المتقاعد تورغوت صونالب)، وسمحوا بتشكيل حزبٍ يساريّ (الحزب الشعبي، بقيادة نجدت كالب) وحزبٍ ليبرالي (حزب الوطن الأمّ، ANAP، بقيادة تورغوت أوزال). اختير أعضاء الحزبين الأخيرين تحت المراقبة اللصيقة للجيش. لم يكن يخامر الجونتا أيّ شكّ بأنّ حزبها، الذي قامت بالدعاية له علناً، سوف يفوز في هذه الانتخابات «التعددية». ولكنّ في مساء 6 تشرين الثاني 1983، كانت الهزيمة: جاء ANAP في المقدّمة بنسبة 45.15 في المئة من الأصوات (غالبية مطلقة في المجلس)، تلاه الحزب الشعبي (30.27 في المئة)، وأخيراً، وبعيداً عنهما، حزب العسكر (23.27 في المئة).

IV

عقود الأزمة

(1983 - 2002)

1983-1991: سنوات حكم حزب الوطن الأم ANAP

قدّمت سلطة ANAP، المتمتّعة بغالبية راسخة، نفسها على أنّها تكتّلٌ للاتّجاهات الأربعة في تركيا ما قبل الانقلاب العسكري (اليميني، واليساري، والإسلامي، واليميني المتطرّف). أرادت لنفسها، وهي الشعبوية والديماغوجية، أن تكون المدافع عن «الدعامة المركزية» وهو التعبير المجازي المستخدَم للحديث عن الطبقات الوسطى. ولأنّها محافظة جدّاً، سعت إلى بلوغ الأسهم الرابحة للنظام العسكري، الذي كان قد حرم السياسيين السابقين من حقوقهم المدنية (استعادوا تلك الحقوق في عام 1987 بفضل استفتاء). مع أنّه من أصلٍ كرديّ، كما أقرّ بذلك في ما بعد، أراد أوزال لنفسه في المرحلة الأولى أن يكون بطل القومية التركية وباني دولة قويّة، قادرة على فرض القانون والنظام. كان السيّد المطلق لشبكةٍ زبائنية، تضمّ «أمراءها»، التكنوقراط والاقتصاديين، الذين قلّما كان لهم المظهر الكلاسيكي للبيروقراطيين الأتراك. أخيراً، كان يجسّد صورة مجتمع متديّنٍ بعمق وفي الوقت ذاته

مغربَن، لكونه بنفسه تلميذاً للطريقة النقشبندية ودارساً في الولايات المتّحدة.

ومع ذلك دفع تورغوت أوزال (وليس حزبه) قُدماً التحوّلات السياسية التي عرفتها البلاد في ظلّ حكمه الذي تقاسمه من جهة أخرى مع العسكر إلى حين وصوله إلى سدّة رئاسة الجمهورية في عام 1989.

في تلك الفترة، كان الزعماء السياسيون القدامى، أربكان وديميريل وأجاويد وتوركيش، قد عادوا واحتلوا من جديد صدارة المشهد. كان كلٌّ منهم قد تغيّر، ظاهرياً على الأقل. فأربكان، رئيس حزب الرفاه؛ وتوركيش، رئيس حزب العمل القومي؛ «تعقّلا» بطريقة ما، وحاولا تحسين صورتهما. وكان أجاويد، رئيس حزب اليسار الديمقراطي، قد فقد اندفاعاته الشبابية وعدداً كبيراً من التزاماته وتعهداته؛ فمع ادّعائه الدائم بالانتماء إلى اليسار، انعطف بخطوات كبيرة نحو قوميّة متشدّدة قرّبته من توركيش؛ أمّا ديميريل، رئيس حزب الطريق القويم، فقد بدا أنّه يسير في الاتّجاه المعاكس: فقد جعل من نفسه، مع حزبٍ يساريٍّ آخر، المدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. كان هذا الحزب الثاني، (حزب الشعب الاجتماعي-الديمقراطي SHP والذي سيُسمّى في ما بعد حزب الشعب الجمهوري)، حليفه المزعوم، والذي ضمّ جزءاً من الأعوان السابقين لأجاويد، يُقاد من قِبَل أردال إينونو، نجل عصمت.

من عام 1980 إلى 1989، كان كلّ واحدٍ قد عاش نصيبه من التجارب، تماماً مثل أحزابهم، التي غيّرت اسمها كلّما قرّرت المحكمة الدستورية حظرها، واجتمعت تحت مسمّى جديد مع أحزابٍ أخرى، أو

انقسمت لتتولّد عنها تنظيمات جديدة. غدت تلك اللوحة السياسية غير المفهومة بسيطة بعض الشيء خلال انتخابات 1991: شكّل حزبان، حزب الطريق القويم DYP بقيادة ديميريل (27 في المئة)، وحزب إينونو SHP (20.75 في المئة)، أي حزبٌ يميني وآخر يساريّ، تحالفاً أطلق في المعارضة تشكيلاً من اليسار (حزب اليسار الديمقراطي DSP، بقيادة أجاويد: 10.75 في المئة)، وحزب الوطن الأم ANAP، الذي قاده، منذ رئاسة أوزال، يلدريم أكبولات أوّلاً، ومن ثمّ مسعود يلماز (24 في المئة)، وكذلك حزب الرفاه، الحزب الإسلامي الجديد لنجم الدين أربكان (16.88 في المئة).

أُجريت هذه الانتخابات في مناخٍ من الهدوء الاجتماعي والآمال الديمقراطية. وهكذا كان القوميون الأكراد، الذين تعاطف بعضهم مع الكفاح المسلّح الذي كان يخوضه PKK منذ عام 1984، قد انضموا إلى SHP. أقرّ ديميريل، المعادي لأمدٍ طويل لأيّ تعبير هويّوي Identitaire، منذ ذلك بـ «الحقيقة الكردية». وتركت الخيارات الراديكالية في المجتمع المكان لفكرة عقدٍ اجتماعي تكامليٍّ. حتى الدين الإسلامي بات، شيئاً فشيئاً، مكوّناً مشروعاً للمجتمع. وحلّت، منذ ذلك الحين، محل المعارضات العنيفة التي كانت قد قادت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية في عام 1980 فكرة مجتمعٍ مدنيّ متصالح مع نفسه ومع الدولة المدرَكة كمنظّم لا كسيّد للمدى العام.

أخيراً، رغم مرحلة الإفقار في عقدي السبعينات والثمانينات، كان الوضع الاقتصادي يتحسّن. كانت البلاد تخرج من ركود النظام العسكري الذي جمّد الرواتب وحظر الإضرابات. من عام 1980 إلى

1983، انتقل ثبت الرواتب من 96.9 إلى 74 في القطّاع العامّ (100 في عام 1976) ومن 81.9 إلى 74.6 في القطّاع الخاصّ. في عام 1990، ارتفع إلى 127.1 بالنسبة للأوّل و112.8 بالنسبة للثاني. وفي عام 1991، بلغت القيمة الشرائية للمحاصيل الزراعية، التي هبطت بنسبة تقارب 25 في المئة في ظلّ النظام العسكري، إلى مستواها السابق. أخيراً، أتاحت الحرب الإيرانية-العراقية والبرامج الواسعة لتشييد البنية التحتية في بلدان الخليج لعددٍ من المهنيين والمقاولين والخبراء الأتراك التحرّر من ضغوطات سوقٍ داخلية ضيّقة، والوصول إلى إيرادٍ منتظم من العملة انعكس إيجاباً على مجمل الاقتصاد.

التشظّي السياسي:1991-1999

تمكّنت انتخابات 1991 أن تعبّر عن ولادة تركيا مستقرّة، قادرة على حلّ المسألة الكردية، ودمج مختلف حساسياتها السياسية ولعب دورٍ يساهم في الاستقرار في ما وراء حدودها. ومع ذلك كان عقد التسعينات عقد الأزمات المتواصلة.

فَقَدَ تحالفُ ديميريل في الحال كلّ استقلالية حيال العسكر، وخاصّة في إدارة المسألة الكردية التي سنعود إليها لاحقاً. يكفي هنا أن نوضّح بأنّ ديميريل كان قد صرّح في نهاية عام 1991 في كبرى المدن الكردية في البلاد (دياربكر)، بأنّه يقرّ بـ «الحقيقة الكردية». ولكن بعد بضعة أشهر، قُمِعَت احتفالات عيد النوروز (رأس السنة) الكردية (21 آذار 1992) بقسوة من قبل الجيش، الذي برّر استخدام القوّة بـ «التمرّد المديني» لحزب العمال الكردستاني PKK. غير أنّه لم

يكن هناك، من بين القتلى المائة الذين أوقعهم «التمرّد» مقاتلٌ واحد من PKK ولا عسكريٌّ واحد. كان الضحايا جميعهم مدنيين قُتِلوا بدمٍ بارد. تراجع ديميريل بعد إظهار القوّة ذاك، مؤيّداً منذ ذلك الحين كلَّ عملية عسكرية بذلك الخصوص. وكذلك أبدى تحفّظاً شديداً حتى حيال فكرة توسيع الحريات العامّة التي كان قد طالب بها حينما كان في المعارضة. لم يتبقّ بعد ذلك من انتصاره الانتخابي سوى مذاق الانتقام الشخصي من جنرالات 12 أيلول، وهو إحساسٌ غير كافٍ أبداً لتحطيم علاقات التبعية التي كانت تربط المدنيين بالعسكريين.

ساهمت وفاة تورغوت أوزال في نيسان 1993 أيضاً في تغيير التوزيعة السياسية. فمنذ وصوله إلى سدّة الرئاسة، فرض أوزال نفسه على أنّه البديل الديمقراطي والليبرالي الوحيد، وطرح حلّ المسألة الكردية بطريقة ديمقراطية وتكاملية، وكلّف مبعوثيه بالتفاوض مع الأرمن وأراد أن يعترف، إن لم يكن بالإبادة الجماعية، فعلى الأقلّ بجريمة ضدّ الإنسانية ارتُكِبَت من قبل السلطة الاتّحادية في عام 1915. وإذ يئس من حزبه السابق (ANAP)، الذي اعتبره امتثالياً للغاية، خطّط لترك الرئاسة ليؤسِّس حزباً آخر يُستَخدَم كرأس رمح في بناء جمهورية ثانية، مقطوعة الصلة عن تلك التي أسّسها مصطفى كمال.

شكّل موته انتقاماً شخصياً جديداً لمرشده السابق، ديميريل. الذي ما أن انتُخِبَ رئيساً للجمهورية، حتى تخلّى نهائياً عن وعوده بدمقرطة البلاد ليجعل من نفسه محامي «منطق الدولة». فبينما كان يُصرّح، خلال سنواته في المعارضة، بأنّ «من المستحيل الحديث عن الديمقراطية في سياقٍ يكون الكلّ فيه مرغمٌ على أن يكون أتاتوركياً»، بات يتحدّث عن

«قدسية القيم الكمالية». كما أصبح أحد المتحدّثين الأكثر حماسةً باسم العسكر ودستور 12 أيلول. ورثَ الإعصارَ الذي كانه أوزال «الكابحُ ديميريل»، الذي بات الضامن الرئيسي للنزعة الجمودية.

ترك ديميريل قيادة حزبه لتانسو جيلر المحسوبة عليه، الأستاذة الجامعية، والمرأة السياسية عديمة الخبرة «المستجلَبة» من الولايات المتّحدة، والتي كان عليها أن تواكب صورة تركيا منفتحة ومغربَنة. سرعان ما تبيّن أن جيلر متغنّية بنزعة قومية مفرطة. واقتصرت خطاباتها على بضع جمل كمالية وشعارات عسكرية. وإذا كانت قضايا الفساد العديدة التي اتّهِمَت فيها قد أثارت استياء الجيش فإنّ رؤيتها الأمنية حصراً للمجتمع قد أكسبها بعض البريق وسط الجنرالات والأجهزة الأمنية. بحسب تعابير مراقبٍ (أنيس بربرأوغلو). عشية انتخابات 1995 كان حزبها قد أصبح «أكاديمية الشرطة رقم واحد» في البلاد، مع عددٍ كبيرٍ من مسؤولي الأجهزة الأمنية والشرطة القومية، مثل دوغان غوريش، الرئيس السابق لهيئة الأركان، المرشّحين للنيابة على قائمة الحزب. أصبح حزب أردال إينونو اليساري (الذي حلّ محلّه على رأس الحزب مراد قره يالجين) الشريك الذليل لجيلر، مكتفياً ببعض الانتقادات الشفوية حول حالة حقوق الإنسان.

كما قدّمت تانسو جيلر نفسها على أنّها السور الوحيد أمام الإسلام السياسي. وخلال جولاتها في أوروبا، كانت توضّح بحسب ما تشاء بأنّه لولا البديل العلماني الذي تمثّله، كانت تركيا ستصبح حتماً أفغانستان أخرى. شهدت انتخابات 24 كانون الأوّل 1995 تآكل كتلة ناخبي حزبها (من 27 في المئة في عام 1991 إلى 19.2 في المئة)،

الأمر الذي أرغمها على أن تنحو نحو الاعتدال في أحاديثها. حينما تقوّض تحالفها، الذي شكّلته تحت ضغط العسكر، مع خصمها اليميني مسعود يلماز (ANAP 19.6 في المئة) بعد بضعة أشهر، تقرّبت من نجم الدين أربكان الذي كان حزبه الإسلامي قد خرج من الانتخابات منتصراً بنسبة 21.32 في المئة من الأصوات. ولقاء الحصانة التي منحها أربكان بخصوص قضايا الفساد التي تواجهها، وافقت على أن تكون نائبة له في رئاسة الوزراء.

بيد أنّ هذا التحالف سرعان ما غدا مكروهاً جدّاً من قبل العسكر. حينما أعلن العسكر والمجلس الأعلى للتعليم العالي الحرب على «الحجاب» (وعلى المعلّمين الذين قبلوا طالبات محجّبات) وعلى مدارس إعداد الأئمّة، «أظهرت» الدبابات غضبها في مدينة سنجان بالقرب من أنقره (4 شباط 1997). أعطى الجيش، الذي صعّد تدريجياً القمع، أثناء الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997، إنذاراً للحكومة الإسلامية ينذرها فيه باستئصال كلّ مظهر ونشاط إسلاميين في تركيا، وتوقيفهما بطريقة مختلفة. كان المقصود، حسب الجنرال المتقاعد ايرول أوزكاسناك، انقلاب «ما بعد حداثي»، مختلفاً عن الانقلاب العسكري الكلاسيكي. سقطت الحكومة في حزيران 1997.

حلّ محلّها تحالفٌ جديد بقيادة مسعود يلماز، هو الآخر لم يستمرّ طويلاً: فقضايا الفساد التي كشفت عن تواطؤٍ بين بعض وزراء يلماز وعلاء الدين چاكيجي، العضو السابق في اليمين المتطرّف والملاحق من قبل الأنتربول لعدّة جرائم قتل سياسية، وإحدى شخصيات المافيا

(اعتُقِل في فرنسا وسُلِّم إلى تركيا)، أرغمت الحكومة على تقديم استقالتها. في 2 كانون الأوّل 1998، أوكل النظام مصيره إلى بولنت أجاويد، الممثل الآخر مع ديميريل لحكم الشيوخ «الحكيم»، والذي علاوة على ذلك أصبح أحد المبشّرين الرئيسيين لنزعة قومية متشدّدة. قادت حكومته الأقلّوية تركيا إلى انتخابات نيسان 1999، ليخرج منها الرابح الأكبر.

يمكن قراءة الأزمات المتعاقبة للتسعينات على أنّها نتائج للتدخّل العسكري عام 1980، الذي كان قد حطّم بنية النظام السياسي التركي الثنائي القطب إلى حدّ ما. ولكنّها كانت أيضاً نتيجة لعملية تشظٍّ بدأت منذ الستينات، وتفاقمت في العقود التالية على الرغم من الانقلابات «الباعثة للنزعة الإجماعية». كان تفتّت الأحزاب السياسية يعكس صعوبة «خلق الألفة» والتشظّي الذي كانت تركيا قد أصبحت مسرحاً له.

المسألة الكردية

وجدت ظاهرة تشظّي المجتمع تعبيرها الأكثر ذرورية في وخلال حرب العصابات التي شنّها PKK (حزب العمال الكردستاني). هذه المنظّمة، التي شكّل تورّطها في العنف الأخوي خلال السنوات 1977-1980 مصدر صدمة بالنسبة للأكراد، كانت أحد الأهداف الرئيسية لنظام 12 أيلول العسكري. أُبيد جزءٌ كبير من كوادرها من قبل الجيش، وضحّى آخرون بأنفسهم حرقاً بالنار احتجاجاً على الإهانات التي تعرّضوا لها في السجون العسكرية. قرّر زعيمها عبد الله أوجلان أن يعيد تنظيم PKK انطلاقاً من سوريا ولبنان حيث كان قد لجأ إليهما.

بعد سنوات من التدريب العسكري في وادي البقاع، قدّر بأنّ اللحظة قد نضجت لشنّ حرب عصابات ضدّ تركيا (15 آب 1984). لقيت المبادرة ترحيباً حارّاً من الشبيبة الكردية، التي اعتبرتها ثأراً للكردويّة (الانتماء القومي الكردي -المترجم-) من النظام العسكري. على الرغم من ممارساته غير المحمودة، مثل قتل المدنيين في عام 1987، وآلياته للقمع الداخلي، المسؤولة عن عشرات حالات الإعدام، وعبادة الفرد الجديرة بـ «الزعيم غوزمان»، زعيم منظمة الدرب المضيء، وكذلك غياب أيّة إستراتيجية متوسّطة المدى، بل وحتى قصيرة المدى، لم يكفّ PKK عن التنامي على مرّ السنين، على الرغم من العدد المرتفع جدّاً للخسائر (أوقعت حرب العصابات حوالي ثلاثة آلاف قتيل من عام 1984 حتى 1991، وأكثر من 35 ألف قتيل من عام 1991 حتى 2000، ثلاثة أرباعهم من مقاتلي PKK)، انضمّ عشرات الآلاف من الشباب إلى صفوف المنظّمة التي كوّنت لنفسها أيضاً «دائرةً» (م. ڤان برونسن)، مشكّلة من سياسيّين أكراد أو من النخب القومية السابقة.

ورداً على حرب العصابات، بدءاً من عام 1987، فُرِضت الأوضاع الاستثنائية على جميع القرى الكردية، وأُسِّسَت «حاكمية» تحظى بسلطات مدنية وعسكرية واسعة على عموم المنطقة (تناقص عدد الأقاليم الخاضعة لإدارتها تدريجياً؛ ولم تُحلّ الحاكمية إلاّ في 18 حزيران 2002، تاريخ انتهاء الوضع الخاصّ). كما تمّ تشكيل قوّة شبه عسكرية من «حماة القرى»، تضمّ الآن حوالي 100 ألف شخص مسلّحين ومأجورين من قبل الدولة، تنتمي بشكلٍ أساسي إلى القبائل التي تُسمّى «موالية».

في بداية التسعينات، تبنّت هيئة الأركان، التي باتت مقتنعة بأنّ حرب العصابات التي يشنّها حزب العمال الكردستاني PKK تشكّل «الثورة الكردية التاسعة والعشرين» في تاريخ البلاد، رسميّاً إستراتيجية «الحرب الخفية». كانت عقيدة الجيش، المدعومة من قبل الحكومة، تستند إلى عدم معالجة المسألة الكردية على أنّها مسألة سياسية ولا حتى «ثقافية»وإنّما على أنّها إحياء لـ «الإرهاب الانفصالي». أبعد من PKK بكثير، عُدّ كل تعبير عن الانتماء للقومية الكردية على أنّه «التهديد الاستراتيجي الرئيسي» ضدّ تركيا. وسرعان ما أصبحت «الإستراتيجية القومية» الجديدة للجيش مرادفة لسياسة الأرض المحروقة. دُمِّرت عدّة آلافٍ من القرى والضِّيع الصغيرة، وكذلك بعض المدن، مثل شرنَخ وجزيرة وكولب ولِجه، كلّياً أو جزئياً، الأمر الذي تسبّب بحركة تهجيرٍ واسعة للسكان (حوالى ثلاثة ملايين شخص). وأُرسلَت عشرات الغزوات العسكرية إلى كردستان العراق بذريعة «اجتثاث الإرهاب». تحمّل الجيش بصراحة لا شرعية عقيدته الجديد. في مقابلة مع صحيفة زمان Zaman، يتذكّر دوغان غوريش، رئيس هيئة الأركان الأسبق، اجتماعاً مع «القادة»: «قلتُ لهم: الأمر الذي أعطيكم إيّاه غير شرعي. سوف نلاحقهم ونبيدهم أينما وجدوا. إذا دعت الضرورة، سوف نتصرّف مثل الجنرال موغلالي»، من اسم العسكري الذي قَتَل رمياً بالبندقية، في 30 تموز 1943، ثلاثة وثلاثين قروياً كردياً اتّهمهم بتهريب البضائع.

أصابت إستراتيجية الحرب القذرة بشكلٍ أساسي المثقّفين الأكراد، المقرّبين من حزب العمال الكردستاني، أو الذين في الأغلب لم تكن لهم أيّة صلة بالحزب. ارتكب «فاعلون مجهولون» أكثر من ألفي عملية

قتل غير قضائية. كان في عداد الضحايا نائبٌ في البرلمان وعشرات الأعضاء في الأحزاب المشروعة. وقد أتاحت التحقيقات التي طالب البرلمان ورئيس الوزراء التعجيل فيها عام 1997، الإثبات بأنّ هؤلاء «المجهولين» كانوا من بين مختلَف الأجهزة الأمنية. ولكن كان من بين القتَلة أيضاً بعض أعضاء حزب الله، وهي جماعة إسلامية شبه عسكرية، كانت الدولة تتساهل معها. في مدينة باطمان، قدّمت الولاية لهذه المنظّمة ترسانة حقيقية. حينما قرّر وزير الداخلية، بعد ذلك بسنوات، في شباط 2000، قطع «التحالف» مع أعضاء حزب الله، قُتِلَ قائدهم حسين ولي أوغلو، واكتُشِفَت في حفرٍ مشترَكة جثث بعض المثقّفين الأكراد، والأتراك، والإسلاميين «الهرطوقيين»، أو العلمانيين، الذين قتلتهم هذه المنظّمة. أمام ردّ فعل الرأي العام، برّر الرئيس ديميريل الدعم الذي قدّمته الدولة لهم: «لضمان أمنها، للدولة الحقّ في الخروج من إجراءاتها الروتينية.»

في عام 1993، قرّر الرئيس تورغوت أوزال، متفادياً الحكومة والجيش، أن يتوصّل إلى حلٍّ تفاوضيٍّ مع حزب العمال الكردستاني. بحسب معلوماتٍ شبه رسمية، كان ينوي تحقيق خطة مزدوجة: لا مركزية تركيا بحسب نموذج بعض الدول الفيديرالية، حيث تعود السلطة المحلية للأكراد المنتَخَبين، وعفوٌ مشروط من خمسة أعوام لا يصبح نهائياً إلاّ إذا تخلّى حرب العمال الكردستاني بشكلٍ دائمٍ عن العنف. وكان ينبغي لهذا التدبير الثاني أن يسمح أيضاً لأعضاء الحزب القيام بأنشطة مشروعة. فقرّر الحزب وقفاً لإطلاق النار من جانبٍ واحد لمدّة شهر، ثمّ مدّده لثلاثة أشهر. ولكنّه لاقى مقاومة مزدوجة: الجيش

الذي لم يكن مستعدّاً لأيّ تنازلٍ قابلٍ لأن يُشرعِن المطالب الكردية أو يوسّع هامش المناورة لدى أوزال، وبعض أرباب الحرب في حزب العمال الكردستاني. كما أن موت أوزال إبان فترة وقف إطلاق النار وقتل أكثر من ثلاثين جندياً تركياً، من قبل قائد منشقٍّ عن حزب العمال الكردستاني PKK، رمياً بالرصاص بعد ذلك ببضعة أيام، أجهض كلَّ مشروع حلٍّ تفاوضيٍّ لتنطلق حربُ إبادة.

عرفت تلك الحقبة تجذيراً سريعاً للطبقة السياسية الكردية. نحو أواسط عقد الثمانينات، كان عددٌ من السياسيين الأكراد في صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي. واحتجاجاً على فصل البعض منهم، عقاباً على مشاركتهم في المؤتمر العالمي حول الأكراد المنظّم من قبل المعهد الكردي في باريس في عام 1989، استقالوا جماعياً وأسّسوا في عام 1991 كياناً آخر، (حزب العمل الشعبي) HEP. فقرّر أردال إينونو، الذي فقد بذلك كلّ قاعدة اجتماعية في كردستان، أن يشكّل قائمة مشتركة مع هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية لعام 1991. ولكنّ النواب الأكراد، الذين وضعوا شارات بألوان العلم الكردي، باتوا سريعاً «غير مرغوبٍ فيهم» في المجلس. في عام 1994، وتحت ضغط العسكر، رُفِعَت عنهم الحصانة واعتُقِلوا (ما زال أربعة منهم، ومن ضمنهم ليلى زانا، الحائزة جائزة زاخاروف من البرلمان الأوروبي، في السجن). كانت التهم الموجّهة إليهم خطيرة: اتُهِموا بالتواطؤ مع حزب العمال الكردستاني، والأخطر من هذا، اتهموا بإهانة شعار مصطفى كمال: «سعيدٌ مَنْ يقول إنّه تركي.» كذلك تمّ حظر أحزاب أخرى موالية للأكراد (DEPOZDEPHADEP)، تأسّست بعد HEP، دون أن يمنع

ذلك نجاحها الانتخابي وتأييدها في المدن الكردية.

أخيراً، لا بدّ من الإشارة بأنّ هذه الحرب الدامية قد كلّفت، حسب تقديرات العسكر، أكثر من مائة مليار دولار وحشدت خلال الأوقات التي تكون فيها المواجهات في أوجّ نشاطها قرابة 300 ألف جندي، أي أكثر من ثلث الجيش.

الإسلام السياسي

شكّل الصعود السريع للإسلام السياسي، ومنه حزب الرفاه، الحزب الجديد بقيادة نجم الدين أربكان، مصدراً آخر للتوتّرات وللتشظّي الاجتماعي. كان نجاح هذا الحزب، الذي لم يكن متشدّداً قط، عائداً لعدّة عوامل: شعبية الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، فقدان مصداقية الأحزاب «الكلاسيكية»، وقدرته على عقد تحالفات براغماتية. ففي حين كان الرفاه في جزءٍ من الأناضول يأخذ موقعه مع مجموعة سوسيولوجية إلى جانب اليمين المتشدّد (الذي تحالف معه لأجل انتخابات 1991)، كان في وسعه بالمقدار نفسه أن يطوّر خطاباً مؤيداً للأكراد في كردستان.

في عام 1994، فاز الرفاه في الانتخابات البلدية في اسطنبول وأنقره على الرغم من حملة إعلامية شديدة ضدّه وعلى الرغم من العديد من التدخّلات والعروض العسكرية التي انتهت إلى فقدان الحصانة البرلمانية للنائب حسن مزارجي، المتّهم من قبل الجنرالات بأنّه «رأسٌ فاسد». في عام 1995، تأمّنت حملته الانتخابية جزئياً من قبل نساء غير محجّبات، الأمر الذي حطّم صورة «طالبان» التي كان

الجيش والصحافة الكمالية يريدان إدانته به. وتلطّف خطابه أكثر فأكثر، منتقلاً من الديانة الإسلامية كبرنامجٍ سياسيّ إلى الإسلام كمرجعٍ ثقافي وديني. ونجح الحزب في تجنيد أوساط من خارج كتلته الناخبة المعتادة: وسط الضواحي الفقيرة للمدن الكبيرة ووسط الشباب، والنساء والبرجوازية والأنتلجنسيا...، بما في ذلك وسط الجيش رغم حملات التطهير المنهجية. في كردستان، صوّت جزء من الكتلة الناخبة لحزب الرفاه الذي كان مسؤولوه المحليّون من القوميين الأكراد. وكذلك كان الحال في اسطنبول، حيث اعتبره ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين مهاجر كردي أنّه الحزب الوحيد الساعي إلى دمجهم في الكتلة السكّانية دون أن يتخلّوا في المقابل عن انتمائهم الكردي.

مجازفاً بفقد هذه الكتلة الناخبة، قدّم الرفاه نفسه في التسعينات على أنّه حزبٌ «قوميٌّ» تركي، مُكِنّاً للجيش إجلالاً لا تشوبه شائبة. لم تكذِّب السنة التي أمضاها في الحكم هذا الالتزام: في الواقع عملت حكومة أربكان كديوان للقرارات المتّخذة من قبل مجلس الأمن القومي، ولم تتردّد الحكومة، على الضدّ من إرادة البلدان الإسلامية والإسلاميين الأتراك، في توقيع اتفاقات الشراكة العسكرية مع إسرائيل. ومع ذلك، اعتبِرَت أنّها تهديدٌ للنظام، الذي اكتشف فجأةً بأنّه «ثوروي». بدءاً من عام 1997، حلّت، في الوثائق العسكرية، سمة (الرجعية الدينية) محلّ «الإرهاب الانفصالي» على أنّه «التهديد الاستراتيجي الأوّل» الذي ينبغي على البلاد أن تواجهه. نُظِّمَت العشرات من «الندوات»، المنقولة أحياناً تلفزيونياً على نحوٍ مباشر، والتي دُعيَ إليها دورياً الرئيس ديميريل وأساتذة وإداريون وقضاة وكذلك صحافيون في نفس مقرّ هيئة الأركان

لتحذير الرأي العام من «الطَلْبَنة»[66] التي كانت تكمن للاستيلاء على البلد. كان شفيق بير، الرجل الثاني في قيادة الجيش، يؤمّن شخصياً غالبية مخصّصات هذه الأنشطة. لم تكن الوثائق الداخلية للجيش، الذي أُمِّن اتّصاله بالصحافة بمهارة من قبل العسكريين أنفسهم، تتردّد في الإشارة إلى ضرورة «حربٍ ثانية للاستقلال» وهي حرب سوف لن تستهدف هذه المرّة «المحتلين اليونانيين» وإنّما «أعداء الداخل» هؤلاء. وكذلك، اتُّهِم أربكان صراحةً بتخريب «الدفاع القومي» بتقديم دعم سريٍّ لحزب العمال الكردستاني.

أعطت هذه السياسة ثمارها: أُطيح بالرفاه في حزيران 1997، ثمّ حُظِرَ في كانون الثاني 1998. في 28 حزيران 1998، حُكِمَ على رجب طيّب أردوغان، رئيس بلدية اسطنبول، بالسجن عشرة أشهر والحرمان مدى الحياة من حقوقه المدنية، لاستشهاده بقصيدة لضياء غوكالب، منظّر القومية التركية، كانت قد قُدِّست من قبل العسكر («المآذن حرابنا، والقباب قبّعاتنا؛ المساجد ثكناتنا والمؤمنون جنودنا»). وإذا كان الناخبون قد واصلوا، في عام 1999، التصويت للوريث الجديد للحزب الإسلامي، حزب الفضيلة، خلال الانتخابات المحلية، فإنّهم فضّلوا أحزاباً أخرى على المستوى الوطني. أخيراً، في آذار 2000، حُكِمَ على أربكان بالسجن لعشرة أشهر وحُرِمَ من حقوقه المدنية. أمّا حزب الفضيلة، فقد تمّ حظره في 22 حزيران 2001.

المسألة العَلَويّة

شعر العَلَويّون بأنّهم معنيوّن بشكلٍ خاصّ بصعود الرفاه، بغياب

البديل بين الأحزاب الكمالية والجيش. وكانت هذه الطائفة، التي تشكّل حوالي 20 في المئة من السكان، وتعتمد الثالوث: الله-محمد-علي (صهر النبي) بدل الالتزام بالله الواحد الأحد في الإسلام السنّي، قد تعرّضت للتمييز مراراً تحت حكم الجمهورية. فبين سنوات 1936 و1938، أصبح أفرادها الأكراد هدفاً للمذابح الواسعة النطاق، والتي سيُقّر بجسامتها، بعد عقودٍ من ذلك، من قبل إحسان صبري جاغلايانغِل (الرئيس بالوكالة في عام 1980)، ومن قِبَل ديميريل. مع الانتقال إلى التعددية السياسية، صوّت العلويون بكثافة للحزب الديمقراطي. ثمّ، بعد ابتعادهم عن الحزب الديمقراطي والأحزاب التي ورثته، اتّجهوا إمّا نحو حزبٍ صغيرٍ ذي طابعٍ طائفي، أو نحو PRP الذي كان قد اكتسب إلى جانبه حركات يسارية. انخرطت الشبيبة العلوية، في السبعينات، بكثافة في صفوف اليسار المتطرّف. واستهدفت المذابح التي ارتكبها اليمين المتطرّف في تلك السنوات في جزءٍ كبيرٍ منها هذه الطائفة. تبنّى نظام 12 أيلول العسكري أخيراً سياسة «تسنين»[12] قسري ضدّ العلويين، الذين اعتُبِروا «تهديداً داخلياً».

كشفت سنوات التسعينات عن صدمات جديدة: فالحريق الذي تسبّبت به مجموعة من أنصار اليمين المتطرّف والإسلاميين في سيواس عام 1993، أودى بحياة سبعة وثلاثين مثقّفاً، معظمهم من العلويين، وأظهر الاستخفاف الذي قابلت به السلطات ذلك الحادث للطائفة بأنّ حملات القمع الماضية لم تكن سوى ذكرى سيّئة. كما كان هذا الإقليم مسرحاً لسياسة «إلغاء الطائفة العلوية» طيلة سنوات عديدة، فالقرى العلوية المشتبَه بها أو «التي من المحتمل» أن تساعد «الإرهابيين»

دُمِّرَت منهجياً، وسُلِّحَت القرى السنّية من قبل الدولة ضدّ التهديد «الإرهابي»، كما أنّ ديرسم، التي سُميّت تونجلي (وهي كلمة متعددة المعاني، تعني «اليد البرونز» وكذلك «بلد البرونز»، بعد تدميرها في عام 1938، تعرّضت لموجة من القمع وتدمير القرى. أخيراً، في آذار 1995، بعد إطلاق النار على مقهى يرتاده العلويون في حي غازي (في اسطنبول)، اندلعت هيجانات شعبية؛ فتدخّلت الشرطة، موقعةً حوالي خمسة وعشرين قتيلاً.

عاش العلويون عقد التسعينات مع شعورٍ بفقدان المعالم والأمل. كما أن سقوط النظام السوفياتي والانعطاف المتزايد للاشتراكية-الديمقراطية التركية نحو الأيديولوجية القومية خلق فراغاً مرجعياً. ولم يفعل صعود الإسلام السياسي، ومن ثمّ اليمين المتطرّف سوى تضخيم مخاوفهم. طيلة سنوات التسعينات، استمرّت حركة علوية، مبنية بشكلٍ أساسي حول الجمعيات ودور العبادة (cemevi) . بالنسبة للغالبية، عمل المناضلون العلويون بوسائل سلمية وحدّدوا مطالبهم في المجالات الثقافية والشعائرية: إلغاء رئاسة الشؤون الدينية، التي حوّلها موظّفوها الـ 83 ألفاً، المأجورين من قبل مجموع المشاركين فيها، إلى مديرية شعائرية سنّية، كما طالبوا بالاعتراف بالتعددية المذهبية، وإلغاء النصوص الشديدة العداء لهم في المناهج المدرسية (التي تذهب إلى حدّ تمجيد المذابح التي ارتُكِبت ضدّ أجدادهم في القرن السادس عشر)، وبالنسبة للعلويين الأكراد، الذين يشكّلون أقليّة داخل الطائفة، طالبوا بالاعتراف بحقوقهم الثقافية والحلّ السلمي للمسألة الكردية. وحدها أقلّية صغيرة جداً صاغت برنامجاً «انفصالياً».

مع ذلك، ظلّ جزءٌ من الشبيبة العلوية مخلصاً للمنظمات اليسارية المتطرّفة. وعلى الرغم من القمع الذي أوقع مئات الضحايا بين مناضليها في عقدي الثمانينات والتسعينات، نجحت هذه المنظمات في الاحتفاظ بوجودٍ، خاصة في بعض الأحياء مثل حي غازي وكذلك في بعض الأقاليم. كما نجحت في تشكيل بعض مفارز حرب العصابات في ديرسم ومراش وفي الأقاليم الساحلية على البحر الأسود. وإذا كانت لم تعد حركة شعبية كما كانت في السبعينات حيث كانت تحشد مئات الآلاف من الأشخاص، فإنها نجحت إلى حدٍّ ما في استمالة شبّان ولِدوا بعد انقلاب 1980. في نهاية عقد التسعينات، كانت لا تزال تتبنى الأيديولوجيات «الماركسية-اللينينية» أو «الماوية» (ظلّت شعاراتهم الداخلية، التي تعمّقت على مرّ تهميشهم، توقِعُ ضحايا) وخطابٌ طائفيّ لم يعد مفهوماً سوى لأعضائها. وعبادة الشهيد و«المرشد» التي اتّسموا بها، قادت مناضليها إلى تمجيد عنفٍ يقوم على التضحية بالذات وخاصّة على شكل إضراب عن الطعام متواصلٍ حتى الموت (أكثر من مائة ضحية).

العصابات المنظّمة ونموّ اليمين المتطرّف

خلال هذه العقود، فرض اليمين المتطرّف نفسه من جديد كفاعل رئيسي على المسرح السياسي، كان ذلك في البداية بقيادة رمزه الأسطوري آلب أرسلان توركيش، الذي عاد إلى المسرح السياسي منذ عام 1987، ومن ثمّ بعد مماته، بقيادة الأستاذ الجامعي دولت بهجلي. البعض من

أعضائه، المتورّطين مع المافيا في الثمانينات، انخرطوا في الأجهزة الاستخباراتية المتنافسة التي كانت تتشكّل في البلاد. وقد أوضحت الحادثة التي سميّت بحادثة سوسورلوك في تشرين الثاني 1996، والتي أُجري فيها الكثير من التحقيقات الرسمية حجم هذا التواطؤ ومداه. فعبدالله جاتلي، عضو اليمين المتطرّف، ومرتكب جريمة قتل سبعة طلاّب من اليسار في السبعينات، إضافة إلى جرائم أخرى، والمتورّط في محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني عام 1982، والفارّ مرّتين من السجون الأوروبية، لقي حتفه في حادثِ سيارة برفقة حسين كوجاداغ، الضابط الرفيع في شرطة اسطنبول. ونجا الراكب الثالث في السيارة، سادات بوجاق، زعيم عشيرة كردية، ومقرّب من رئيس الجمهورية والنائب عن حزب تانسو جيلر DYP، من الحادث.

كان جاتلي، المحميّ من أنقره خلال فترة «نفيه» الأوروبي، والذي بات شخصية مهمة في المافيا، يحمل العديد من جوازات سفر مخصّصة للموظّفين الكبار في الدولة، موقّعة بيد وزير الداخلية محمد آغار شخصياً. كانت «عصابته المنظّمة»، التي استُخدِمت بالتناوب من قبل العديد من أجهزة الاستخبارات، متورّطة أيضاً في تهريب المخدّرات وتبييض الأموال عبر منطقة شمال قبرص وتركمانستان. وبحسب التقارير التي طالب رئيس البرلمان والحكومة بالتعجيل فيها، لم تكن هذه العصابة، وهي واحدة من تسع عصابات متشكّلة داخل أجهزة الدولة، فقط مسؤولة عن اغتيال المثقّفين ورجال الأعمال الأكراد، وإنّما أيضاً عن عمليات اختطاف وتعذيب وقتل استهدفت أفراد أجهزة استخبارات أخرى. فالحرب بين الأجهزة السرية، هذه الحرب التي

دفعها إلى إخراج وثائق وتسجيلات محرِجَة لـ «المنافسين» إلى العلن، سلطت الأضواء على التقسيم المثمر بين العصابات للدخل الأمني الناجم عن الحرب في كردستان، وعن سوق المخدّرات (المنقولة أحياناً بمروحيّات عسكرية)، والمقدّرة بـ 45 مليار دولار. حمل توقيف علاء الدين جاكيجي في فرنسا عام 1998 معلومات جديدة. كان جاكيجي، المطلوب هو الآخر من قبل الأنتربول بجرائم قتل، من ضمنها قتل زوجته، ابنة زعيم كبيرٍ للمافيا، دوندار قليج، يحصل على جوازات سفره الخاصّة من سفارة تركيا في بكين. وقد كان وضعه يسمح له بإعطاء تعليمات لأكثر من وزير في حكومة يلماز.

أظهرت تلك المعلومات كم كانت الدولة قد تحوّلت، خلال التسعينات، إلى ميدان صراع بين مجموعات الجريمة المنظّمة، المتشكّلة، بالتقاطع مع المافيا، من أجهزة أمنية ومن اليمين المتطرّف، والتي كانت تبني وتقوِّض «الدولة العميقة». إن وابل الوثائق التي باتت علنية بفضل تلك الفضائح -بضعة آلاف من الصفحات- أثبت أنّ عنف اليمين المتطرّف في السبعينات كان قد انتهى بقبض أتعابه: كانت ذئابه الرمادية قد وصلت أخيراً إلى قمّة الدولة.

ولكنّ اليمين المتطرّف لم يكن يقتصر بطبيعة الحال على هذه «العصابات» وحدها. فقد ظلّت أحزاب اليمين، طيلة تلك السنوات، حركة جماهيرية قويّة، قادرة على تغيير خطابها وعلى أن «تتعصرَن»: حلّ شبح «الإرهاب الانفصالي» محلّ شبح الشيوعية الذي برّر العنف في السبعينات. كان اليمين قد خفّف من خطابه الطوراني الذي ساد في السبعينات، إذ أدرك بعدئذٍ بأنّ مشروع توحيد الدول «التركية» لم يعد

مستساغاً، لا سيما أنّ جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق «التركية»، التي كانت آخر المدافعين عن النظام السوفياتي عند انهياره، قد ظهرت متمسّكة باستقلالها ورفضت كلّ تدخّلٍ تركي. ومحاولة الانقلاب العسكري التي كانت «عصابة جاتلي» قد نظّمتها برضا رئيسة الوزراء جيلر في آذربيجان وعلى الضدّ من رأي الرئيس سليمان ديميريل (10 آذار 1995)، جعلت هذه الجمهوريات أكثر ريبة حيال أنقره. أخلى هذا الهدف «المؤجّل» المكان بعدئذٍ لـ«الدفاع عن الوطن التركي المعرّض للخطر» المبطّن بسياسة معادية لأوروبا، ومعادية، على نحوٍ متزايد، لأمريكا، «الإمبرياليتين» المتّهمتين بالرغبة في خلق دولة كردية في شمال العراق، وبالتالي، كردستان عظمى موحّدة. جعل حزب العمل القومي بقيادة توركيش من نفسه المدافع عن (الشهداء) الذين سقطوا في الحرب الكردية، وعلى نحو أخصّ عن أمّهاتهم، وسعى إلى إثارة نزاعات فئوية بين الأكراد والأتراك. كما كان أسلوبه قد تغيّر: فـ(القومية الشعبية) المنظِّمة للشعارات الحربية وموسيقى الروك وعروض الأزياء لشعارات الحزب حلّت محلّ الشوارب الكثّة التي كانت تميّز ذئابه الرمادية في السبعينات. حقّقت هذه التغيّرات نجاحاً، بحيث إنّ اليمين المتطرّف، وقد استبدل صورة (الإرهابي) بصورة (وطنيّ) السبعينات، حصل في انتخابات 1995 على ما يقارب 10 في المئة من أصوات الناخبين، وهو أفضل سجلّ انتخابي له في تاريخه.

وراء التشظّي، تضامنات غير رسمية

في المحصلة، كان قد حلّ محلّ الانقسام إلى يسار- يمين في

سنوات السبعينات، والذي شكّل معلماً في مخيال المجتمع دون أن يعكس ذلك واقعه، خلال عقدين سلسلة كاملة من النزاعات الدامية أو الحاملة لعنفٍ رمزيٍّ شديد: الإسلاميون والكماليون المدافعون المزعومون عن العلمانية، الأكراد والأتراك، العلويون والسنّة... ومع ذلك، لم يصل هذا التشظّي إلى تفجّرٍ اجتماعي كالذي كان في السبعينات. في عددٍ من الحالات، وليس دون تناقض، أظهر التشظّي أنّه حاملٌ لترياقٍ للتصدّعات الإثنية. فقد أتاحت النزعتان الإسلامية والعلوية، على سبيل المثال، فرصة لتضامنات من نوع آخر. وهكذا، ومع الاحتفاظ بوعيٍّ قوميٍّ واضحٍ، لدرجة تنظيم تظاهرات قومية ضخمة، صوّت عددٌ من أكراد اسطنبول لحزب الرفاه أو البدائل التي ورثته. في حي غازي في اسطنبول، انضمّ الشباب الأكراد بكثافة إلى أحزاب اليسار الراديكالي وليس إلى حزب العمال الكردستاني. في الحالتين، مرّ الاندماج بالكتلة السكانية عبر تحقيق الذات بروابط تضامنية أخرى، منبنية حول نزاعات أخرى.

كما لا يسعنا سوى الإقرار بأنّ تركيا الثمانينات والتسعينات كانت مسرحاً لحركية متسارعة في دوراتٍ من النمو، أتاحت، بين أزمتين اقتصاديتين كبيرتين، رقيّاً اجتماعيّاً سريعاً. ومن دون عزل الأسماء الكبيرة في أوساط الأعمال، فقد برزت شخصيات اقتصادية جديدة وطبقة متوسّطة حقيقية في المدن الكبيرة في البلاد كما في الأقاليم الأناضولية. يسّرت هذه الدينامية الاقتصادية الاندماج وولّدت العديد من الجمعيات غير الرسمية، منبثقة على التخوم الفضفاضة للقطاع الخاصّ و(تضامن أبناء البلد الواحد) hemşeherilik، والجماعة،

والجوار والجمهور. كان غموض كلٍّ من هذه المفاهيم مصدراً للمرونة والسلاسة. وهكذا اكتست البلديات، المدارة بآليات تشتمل على التوافق كما على الإرغام، وعلى الموالاة وإعادة التوزيع كما على الإقصاء، أهمية كبيرة. وتماسكت الأحزاب السياسية، المحتَضِرة، على المستوى البلدي، واكتسبت تقنية محلية «منزوعة السياسة» على نحوٍ واسعٍ أمّنت بقاءها. أخفى الاقتصاد غير الرسمي، بل البنى ذات النمط المافيوي، التي كانت تتشكّل في البداية بين أوساط (أبناء البلد) المنحدرين من نفس مكان الانتماء، ومن ثمّ الحلقات العديدة للتكييف الاجتماعي، على مستوى الحيّ، والمدينة وتركيا (بل وإلى ما وراء ذلك، في المهجر)، أخفت غياب التضامنات الأفقية. من خلال الضغوطات التي كانت تمارسها على أفرادها، ولكن أيضاً من خلال ليونتها ومستويات مختلفة من التأثير، شكّلت «الشبكات»[13] أحد العناصر المؤسّسة للحياة الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، بحسب تقديرات عثمان آلتوغ، في عام 1992، كان ثلث العاملين براتب (قرابة خمسة ملايين شخص) يعملون في الهيئات غير الرسمية التي ارتفعت مواردها خلال بضع سنوات إلى قرابة 50 في المئة من الناتج المحلي. لم تكن الشبكات المتشكّلة في الثمانينات والتسعينات، والتي استندت أحياناً على روابط تضامنية سابقة، تعارض الدولة وجهاً لوجه كما كانت الحال في السبعينات؛ ولكنّها كانت تعزّز تشييّد الدولة كقاعدة أساسية لبقاء وحماية واستقلالية الأفراد والأحياء والمجمّعات. كما كانت تشكّل دون شكّ كبحاً لـ «تفجّرٍ اجتماعيٍّ» تخشاه السلطة كثيراً.

شهد عقد 1980-1990 بالتأكيد انفتاحاً ما للمجتمع التركي على العالم، وخاصّة من خلال المبادرات الثقافية والاجتماعية. وهكذا جعلت مهرجانات عديدة من اسطنبول واحدة من العواصم الثقافية لأوروبا. ورأى النور العديد من المنظمات غير الحكومية ONG، بدءاً من غرين بيس (السلام الأخضر) وحتى تلك المدافعة عن حقوق المرأة مثل «السطح البنفسجي» Mor Çati. وكذلك، انخرط بعض المثقّفين الأتراك، مثل أورهان باموك[14]، الأعضاء في «جمهورية للآداب» حقيقية، وعابرة للحدود، بنشاط في الدفاع عن حقوق الإنسان.

بيد أنّه كان لهذه المبادرات، كمبادرات صادرة تماماً عن الجالية التركية والكردية في أوروبا، تأثير ارتدادي طفيف على المجتمع. وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن جزءًا كبيراً من البرجوازية الاسطنبولية والأنتلجنسيا المنفتحة على العالم وأوروبا وضع نفسه علناً على علاقات كراهية مع السكان الذين وجدوا، سواءً في تكوينات الحي، أو في الأحزاب الإسلامية، المتراس الوحيد الذي يتيح لهم الحفاظ على ترابطهم «التقليدي» والطريقة الوحيدة التي تمكنهم من خلالها تحقيق اندماجهم في الوسط المديني. وقد واجه هاتين الفئتين نضالٌ مزدوج، ثقافي وسياسي. نضال ثقافي، بحيث أنّ البرجوازية والأنتلجنسيا، اللتين كانتا تعتبران أنّهما تملكان احتكار الغَربنة، كانتا تستخدمان الانفتاح على أوروبا والعالم كعلامة رقيّ اجتماعي وتحتقران «الدهماء» التي كانت تجتاح مدنـ (هم) في تركيا، بل وتزعجهم خلال زياراتهم الأوروبية (هكذا، كانت صحافية تصف مرارتها من التقائها بـ «أتراكٍ

مشَوْرَبين» كانوا يزهون بتلويث صورة جادة سان-جرمان «حارة جان بول سارتر»). كان هؤلاء «الأتراك- الأوروبيون» أو «الأتراك البيض» كما كانوا هم بأنفسهم يعرّفون أنفسهم، يقوّون «شوفينية ليبرالية جديدة» (تانيل بورا) ضدّ هؤلاء «الفلاحين» المفتقرين للّباقة، الذين إمّا لم يكونوا يملكون وسائل استحصال الخيرات المادية والثقافية، وإمّا لم يكن لهم بكلّ بساطة الحقّ فيها. ونضالٌ سياسيّ في الاتّجاه الذي كانت الأنتلجنسيا (وليست بالضرورة برجوازية اسطنبول) تخوضه، حيال «خيانة» هذه الدهماء التي صوّتت للإسلاميين، تلعب صراحة ورقة الجيش، الذي كانت تعتبره المؤسسة الحديثة الوحيدة القادرة على الدفاع عن «الهوية الغربية» لتركيا ضدّ سكانها. ومثلما أشار إزرك وغوزلدره، انتحلت بذلك «الحداثة الغربية» ولكن فقط بعد أن حُرِمَت من اثنين من مكوّناتها الرئيسية: الديمقراطية، والاستقلالية الفردية.

وهذا النزاع المزدوج، الثقافي والسياسي، يفسّر أيضاً مصير «المجتمع المدني» في تركيا. أصبح هذا المفهوم، المتعدد المعاني في ذاته، ضحيّة لشعبيّته وولّد شبه أيديولوجيا، «المجتمع-المواطنية» (sivil toplumculuk). لاءمت هذه الإيدولوجية أحسن التلاؤم جزءاً من الطبقات المتوسطة التي ظهرت ضمن نموذجٍ عالميٍّ جديد. ومثلما يشير يائل ناڤارو ياسهين، كان يمكنها أيضاً أن تضع نفسها في خدمة هندسة سياسية جديدة وتمنحها فاعلية رهيبة. هكذا، ومن خلال فهم «المدني» على أنّه «اللاعسكري»، شجّع الجيش بنفسه تشكيل منظّمات لـ «المجتمع المدني» كانت تشيد بشكلٍ شبه علنيّ بالحرب الأهلية. كانت «جمعيات الدفاع عن الحياة العلمانية» أو «الفكر الأتاتوركي»

على سبيل المثال تنوب عن المؤسسة العسكرية وجزءٍ من البيروقراطية في المجتمع.

في المقابل، غالباً ما شوِّهت المشاريع المستقلة القليلة المنبثقة عن المجتمع نفسه. فغداة حادثة سوسورلك، بادر مواطنون متعطّشون للشفافية داخل الدولة إلى عملية «دقيقة من الظلام في سبيل ضوءٍ أبديّ». وللتعبير عن غضبهم حيال العصابات المنظّمة التي تتصرّف في ظلام الدولة، أطفأوا في الساعة الحادية عشرة ليلاً ولمدّة دقيقة أنوار بيوتهم. قرّر العسكريون الانضمام إلى العملية، لفضح... «الظلامية الإسلامية».

مبادرات أفقية أخرى، منبثقة عن المثقفين اليساريين أو الإسلاميين، انتهت بأن جلبت، بهيئاتها المدافعة، مخارج أمنية للسلطة. وقد أنجزت مهمّة مزدوجة رغم أنّها فعلت كلّ شيء لتجنّب ذلك. على الصعيد الخارجي، تمأسست على أنّها الواجهة الديمقراطية للنظام. وعلى الصعيد الداخلي، في المقابل، شكّلت «العدوّ المثالي» الذي كانت الأمّة تتساهل معه في سموّها الأخلاقي، ولكنّه الذي، بدل الشكر، لم يتردّد في خيانة بلده من خلال الوشاية به عند «الأجانب»، بل وفي التعاون مع «الإرهاب الانفصالي» أو «الإسلام الرجعي». عدوٌّ مع أنّه منحدرٌ من الأمّة، كان مستعداً لطعنها في ظهرها. وهكذا، في عقد التسعينات الذي أنشأت تركيا في أثناءه وزارة لحقوق الإنسان، كان الشعار الأكثر شعبية لتجمّعات اليمين المتطرّف (وأيضاً لقوى الأمن مصادفةً) هو «الموت لحقوق الإنسان». كيف يمكن الاندهاش للسخط الشحيح الذي أثارته في البلاد محاولة اغتيال آكين بيردال،

رئيس جمعية حقوق الإنسان، والتي نجا منها رغم الرصاصات الأربع عشرة التي تلقّاها (12 أيار 1998).

دور الجيش

طيلة عقد التسعينات، تعزّز دور الجيش في المدى العامّ. ومحلّ صورة جيشٍ انقلابيٍّ، كان قد علّق اللعبة الديمقراطية وأحلّ الكمالية في الإسلام في 12 أيلول 1982، حلّت تدريجاً صورة جيشٍ هو «الملاذ الأخير» لوطنٍ معرّضٍ للخطر هو الضامن لنظامه العلماني المهدّد. كان جزءٌ من الأنتلجنسيا يرى فيه المؤسسة الوحيدة الناجية من تفكّك المجتمع التركي ومن الفساد الذي يسم طبقته السياسية. عبّر ناشر صحيفة حريت Hurriyet أرطوغرل أوزكوك في 15 كانون الثاني 1999 عن فرحته بالتأكّد من أنّ «حتى وإن انهارت السياسة، فالمؤسسات المبنية من قبل الجيش تبقى قائمة».

ليس هناك أيّ شكّ بأنّ «ثمن الدم» المراق في حربه ضدّ «الإرهاب الانفصالي» والكفاح ضدّ «خطر الطَّلْبَنة» قد عزّزا رؤية الجيش كآخر متراسٍ للنظام. ولكنّ الشعور «الوطني» لا يكفي لفهم مكانة العسكر في تركيا ودورهم السياسي. كان الجيش البالغ تعداده 40 ألف ضابط وحوالى 800 ألف جندي تحت لوائه، يمثّل قبل كلّ شيء مؤسسة مكتفية ذاتياً تحظى بسيطرة مطلقة على نشاطها وعمليات تجنيد متطوّعيها ومهنها أو عمليات التطهير الذاتي التي يجريها عدّة مرّات في العام. وكانت قراراته لا تُردّ على كلّ المستويات. وكذلك، بفعل التسليح الذي وضع تركيا في المرتبة الثالثة في قائمة البلدان المستوردة للسلاح (

معدّل السنوات 1994-1998)، كان العسكر يتصرّفون بأكثر من 16 في المئة من الميزانية الوطنية (كان هذا الرقم يمثّل، عدا دفع الدين، 45 في المئة من الميزانية، أو 4.5 في المئة من الناتج المحليّ). وظلّ استخدام هذه المبالغ يحصل خارج رقابة السلطة المدنية بشكلٍ شبه تام.

كما كان الجيش مرادفاً لصندوق دعم الصناعة الدفاعية، إمبراطورية اقتصادية بذاتها: كان 5 في المئة من الضرائب المهنية و10 في المئة من الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية والوقود وكذلك نسب متغيّرة من أرباح أوراق اليانصيب الوطني تعود إليه قانوناً. وكانت المبالغ المحصّلة من خلال «شراء الاستثناء من الخدمة العسكرية»، خاصّة من قبل رعايا تركيا في الخارج، تُدفَع له بالكامل. بحسب عصمت آقجا، سيكون هذا الصندوق قد انتفع بدخلٍ إضافيٍّ مقداره 11.6 مليار دولار بين عامي 1985 و2000. أمّا الصناعة الدفاعية للبلاد والتي ارتفع الرقم السنوي لأعمالها إلى 5 مليارات دولار، فقد كانت مراقبة بالكامل من قبل العسكر.

لم ينحصر انخراط العسكر في الاقتصاد على الصناعة الدفاعية وحدها. فقد شكّل الجيش فاعلاً اقتصادياً مهمّاً في تركيا. كانت مؤسسته التأمينية OYAK (المؤسسة التعاونية للجيش- قرابة 5 مليارات دولار مبلغ أعمالها في عام 2000) القوة الاقتصادية الثالثة أو الرابعة في البلاد، بحسب السنوات، وكانت تضمن تقاعداً تامّاً مدى الحياة للضبّاط. كما امتلكت العديد من محطّات التوزيع، والوكالات العقارية، ومصانع المعلّبات والإسمنت والصناعات الغذائية الزراعية والسيارات (منتجة ووكيلة شركة رينو). ونشطت أيضاً في قطاعات

المصارف والتأمين والبناء. بحسب تحليلات طه بارلا، لم يكن النشاط التعاوني، بحصر المعنى، يشكّل سوى 20 في المئة من مجموع أعمال OYAK. شرح جوشكون ألوصوي، المدير العام السابق للمؤسّسة، بأنّه كان يفهم المضاربة وسط مجموع القطاعات التي كان حاضراً فيها على أنها «نشاطٌ حربيّ».

الهندسة الجديدة للسلطة

أخيراً، وعبر مجلس الأمن القومي، الذي كان سكرتيره عسكرياً، ظلّ الجيش الجهاز الحقيقي للسلطة في تركيا. يمتلك هذا المجلس الذي يجمع مرّة واحدة في الشهر الرئيس ورئيس الوزراء وكذلك العديد من الوزراء والقادة الخمسة للجيش، ولكنّ هياكله الدائمة مكوّنة من العسكر فقط، عنده عدّة مئات من الموظّفين و«think-tanks» واللجان المتخصِّصة (مثل اللجنة المكلّفة بصدّ خطر «الرجعية» في عام 1997، كانت تُدعى «لجنة الغرب»). بحسب الدستور، تكمن وظيفة المجلس في «تقديم النصيحة» للسلطة المدنية، التي ينبغي عليها مع ذلك التعامل مع هذه النصائح بأولوية.

شكّل الجيش ومجلس الأمن القومي والمجلس الدستوري، المقرّب جدّاً منه، طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات ما دأب الناس على تسميته في تركيا بـ «حزب الدولة» أو «الدولة العميقة». وقد لعبوا معاً دوراً حاسماً في إقامة هندسة جديدة للسلطة. بعد بلاغات وتدخّلات العسكر الماضية جاءت تدخّلات أكثر كتماناً ولكنّها ممأسَسَة وفاعلة، مثل رفع الحصانة البرلمانية عن النوّاب الأكراد

ونائبٍ إسلامي عام 1994، وإطاحة السلطة الإسلامية عام 1997، وتُعدّ الخطوتان كانقلابين حقيقيين، حدثا دون تدخّلٍ عسكريٍّ مباشر. كما كان بوسع «الدولة العميقة» أن تجازف بانتشارها في بعض المجالات، متساهلة في مجالات أخرى: فقد حظيت تركيا خلال معظم سنوات التسعينات بوزارة مكلّفة بحقوق الإنسان، لنقل عرضاً، إنّها لم تتوانَ عن فضح التجاوزات بهذا الخصوص. ولكن لم يكن هناك أيّ تحسّن في سجلّ حقوق الإنسان وواصلت «الدولة العميقة» الانخراط في لا شرعية ارتضتها تماماً باسم المصالح القومية. وتمّت السيطرة على الأصوات المخالفة. والتي صوِّرت على أنّها خيانات للأمّة وهُمِّشَت. ومثلما تُظهِر المذكّرات الداخلية للجيش التي تعود إلى نيسان 1998، أصبح التلاعب بالإعلام تقنية شرعية لتشويه سمعة جمعيات حقوق الإنسان والصحافيين الليبراليين. كانت تلك الوثائق السرية، التي أُبلغَت من قِبَل مخبرين مجهولين إلى الصحافية الليبرالية نازلي ايليجاك، تطلب من كتّاب الافتتاحيات المقرّبين من الجيش شنّ حملة ضدّ اثنين من زملائها، هما محمد علي بيراند وجنكيز جاندار. هذان الشخصان الشهيران جداً خارج تركيا، الناقدان جدّاً للجيش والمناصران للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، اتهما بأنّهما مأجوران لحزب العمال الكردستاني (برّر رئيس أركان الجيش، الذي اعترف بصحّة هذه الوثائق، هذا الإجراء بـ «المصالح القومية»). ثمّة إشارة أخرى على انتشار «الدولة العميقة»: لم تعد عقوبة الإعدام تُطبّق بدءاً من عام 1984 (وألغيت في 3 آب 2002)، ولكنّها «فوِّضت» إلى العصابات المنظّمة.

أخيراً، خلال هذا العقد، منح «حزب القوات المسلّحة» (سميح قانر) نفسه دستوراً موازياً حقيقيّاً يُسمّى «مبادئ السياسة والأمن القوميين»، المدوّنة الرسمية، ولكنّ السرية، المكوّنة من كتابين وحوالى عشرة ملاحق، أُبلِغَت نسختان فقط منه إلى الحكومة، وذلك في مقابل «تواقيع تفيد بالاستلام». كذلك، تحوّل مجلس الأمن القومي إلى السلطة الوحيدة لتحديد «الأزمات» وللأجوبة التي كان عليه أن يقدّمها لها. من جهة أخرى، أُقِرَّ قانون في 9 كانون الثاني 1997 حرم المجلس الوطني من أيّ امتيازٍ في هذا المجال. ومنذ ذلك الحين، كان لـ «مكتب رئيس الوزراء للأزمات» الذي يرتبط بأمين عام مجلس الأمن القومي CNS، وبالتالي بعسكريّ، «السلطة لتحديد مبادئ التوجهات السياسية، وتعديل مبادئ التوجهات الحالية وإدخال التغييرات الضرورية في الوثائق المرتبطة بالأمن القومي».

لا شكّ أنّ الرغبة في إعداد خطاب مهيمن شكّل السمة الأكثر أهمية لهذه الهندسة الجديدة للسلطة، التي انتهت إلى فرض الكمالية في «سياقٍ إلزاميّ» (إ. كوبو) وتحويل «اللاكمالية» إلى اللامعقولية الإدراكية للحياة السياسية والفكرية التركية. بقدر ما يتعلّق الأمر بتسمية القوميين الأكراد أو الإسلاميين على أنّهم «أعداء إستراتيجيون» للبلاد، أو بالتشهير بالمثقّفين الليبراليين، حاول مجلس الأمن القومي الحصول على مساندة جزءٍ من الرأي العام: الصحافة، وبعض أصوات «المجتمع المدني» أو الشيوخ «الحكماء». وتمّ إبراز هذه الحادثة أو تلك التي تخصّ حزب العمال الكردستاني أو الإسلاميين بعناية فائقة؛ وشرح كتّاب افتتاحيات أو أساتذة جامعيّون أو حتى دكاترة في

الأمن القومي قرب وقوع الخطر «الانفصالي» أو «الرجعي»، وطالبوا بإخلاص المواطنين للوطن وللعلم ولخطاب أتاتورك وبالطبع للسلطة المكلّفة بالدفاع عن هذه القيم المقدّسة. وحلّت ثنائية «صديق-عدو» محلّ كلّ مشروع سياسي واجتماعي. بهذه الطريقة، كان بوسع العسكر بسهولة أن يصفوا المطالبة بتعليم اللغة الكردية على أنّها «هاوية خيانة الوطن»، أو وصف كتّاب الافتتاحيات الليبراليين، المؤيدين للانضمام إلى أوروبا، بـ «سيڤريين»[15] يعملون على تدمير الوطن.

وصف الأستاذ الجامعي أحمد إينسل النظام الذي رأى النور في التسعينات في تركيا على أنّه «نظام الأمن القومي». حتى أنّ هذا المفهوم حُجِبَ عن كلّ تحليلٍ وكلّ نقاش. حينما دعا مسعود يلماز، نائب رئيس الوزراء، في آب 2001، إلى ضرورة الخروج من «نظام الأمن القومي»لم يتأخّر الردّ عبر تصريحٍ رسميٍّ، اتّهمه الجيش فيه بأنّه سياسيٌّ عديم الشرف. واضطرّ يلماز إلى التراجع.

2002_1998

فصلٌ أخير يُسمّى أجاويد

في تركيا مطيعة ولكن أيضاً فاقدة تماماً للاتجاه، لم يعد يُطرح للبحث النظام القائم وهيمنة العسكر والانضباط الاجتماعي المطلوب باسم المصالح العليا للأمّة، كما لم تعد تدري أيّاً من هذين العدوّين، «الإرهاب الانفصالي» أم «الإسلام الرجعي» كان يشكّل التهديد الألدّ. شكّل بولنت أجاويد حكومته الأقلّوية (2 كانون الأوّل 1998). إلاّ أنّه سرعان ما فقد أوّل التهديدين إمكانية وقوعه الوشيك. بناءً على قرارٍ

شخصيٍّ ظاهرياً للرئيس بيل كلينتون، أخبرت الولايات المتّحدة تركيا بوجود عبدالله أوجلان في سفارة اليونان في كينيا. أثمرت الضغوطات الأمريكية على أثينا ونيروبي، ونجحت تركيا في اختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني (نُقِلَ إلى السجن العسكري في ايمرالي، حيث كان قد سُجِن القادة المخلوعون للحزب الديمقراطي عام 1960). لم يشكّل هذا الاعتقال ضربة قاسية للمنظّمة فحسب، بل وأسفر عن مردودٍ عاطفيّ هائل، لم تتوانَ الأحزاب القومية المتطرّفة عن استخدامه. كما همّشت الانتخابات التي أُجريت بعد ذلك بشهرين (19 نيسان 1999) الحزب الإسلامي، محطّمة أيضاً دينامية «التهديد الاستراتيجي الثاني».

تخطّى حزب اليسار الديمقراطي بقيادة أجاويد أثناء هذه الانتخابات حاجز الـ 20 في المئة (21.71 في المئة) ليفرض نفسه كأوّل حزبٍ في المجلس، يليه حزب العمل القومي (اليمين المتطرّف) بقيادة دولت بهجلي، الذي حصل على 18.03 في المئة. ودفع حزب الفضيلة الإسلامي ثمن المخاوف التي أثارتها ضغوطات العسكر على الرأي العام، بحصوله على 15.41 في المئة فقط من الأصوات وتراجع إلى المرتبة الثالثة. بينما أنقذ حزب مسعود يلماز ANAP الوضع بنسبة 13.42 في المئة، واكتفى حزب تانسو جيلر DYP بنسبة 12.26 في المئة. وتخلّف حزب CHP (SHP السابق)، الذي بات يقوده دنيز بايكال، قليلاً عن العتبة المطلوبة 10 في المئة، ووجد نفسه خارج المجلس.

في عزاءٍ كبير للجيش، عُهِدَ بمصير تركيا إلى القوميين المتطرفين

(والعدوين اللدودين لعقد السبعينات) أجاويد وبهجلي، حتى وإن لم تكن الأمور، في الصراع ضدّ الإسلاميين، ملائمة لهما دائماً. بالتأكيد، بناءً على طلب أجاويد، أُقصيَت مروة قباقجي، النائبة التي أصرّت على وضع غطاء على الراس، باستخدام القوّة من المجلس، ومن ثمّ جُرِّدَت من نيابتها. ولكن كان رئيس الوزراء يحتفظ بصلات مع فتح الله غولن، زعيم جماعة دينية معتدلة جدّاً، وكان اليمين المتطرّف يمتلك على الدوام قاعدة دينية. غير أنّ الأمر الأساسيّ كان شيئاً آخر: حول المسألة الكردية، شكّل الحزبان تشاركاً في الآراء المتطرّفة بقدر أفكار الجيش وهُمِّشَ الحزب الإسلامي.

رغم المخاوف التي أثارتها مشاركة اليمين المتطرّف (كان سبعة عشر نائباً من نوابه قد تورّطوا في العنف، بل في عمليات القتل في السبعينات)، قوبِلت حكومة أجاويد في الحال باستحسان. على الصعيد الداخلي، شهدت تركيا أخيراً هدوءاً. قرّر أوجلان، السجين، والمحكوم بالإعدام، وقف الكفاح المسلّح (3 آب 2000)، ورغم بعض الأصوات المخالفة، أطاعه حزبه. كان الإسلام السياسي يتعافى بصعوبة من هزيمته الانتخابية ويجتاز توتّرات داخلية، انتهت بانشقاق، بعد حظر الفضيلة.

بالتأكيد، كان أجاويد يصرّح، قبل شهرٍ من الانتخابات، بأنّ تركيا سوف لن تبقى بدون أعداء:

«قوّة تركيا واضحة من الآن فصاعداً. وهذا لا يقُلق دول المنطقة فحسب، بل وحلفاءنا الغربيين أيضاً. يريد هؤلاء الأخيرون إبقاء تركيا تحت سيطرتهم. ولذا سوف نواجه على الدوام مشاكل نابعة من

المنطقة أو من بلدان خارج المنطقة. سوف نتخلّص من حزب العمال الكردستاني. ولكن [سوف يجدون] أدوات أخرى، وذرائع أخرى. علينا أن نكون مستعدّين لذلك. ذلكم هو ثمن عظمة وقوّة تركيا.»

ولكن، على الصعيد الداخلي، كان العدوّ الموضوعي، الذي يهدد وحدة الدولة أو علمانيتها، بدأ يغيب.

وكان الحال كذلك على الصعيد الخارجي، لأنّه بعد فضيحة نيروبي، التي كانت قد كشفت علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني، جهدت اليونان لكي تتصالح مع أنقره وكانت حكومة غيرهارد شرودر الألمانية الجديدة مؤيّدة لمنح تركيا وضعية المرشّح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أحدثت القمّة الأوروبية في هلسنكي (كانون الأوّل 1999) هذه المفاجأة المرغوبة جدّاً.

ومع ذلك، فقدت حكومة أجاويد سريعاً كلّ مصداقية. لم يكن تهاون الدولة في مواجهة زلزال اسطنبول (17 آب 1999)، الذي أوقع بحسب الأرقام الرسمية قرابة 200 ألف قتيل، المصدر الوحيد للاستياء. كانت ظاهرة أخرى تهزّ البلاد: الفساد. لم يكن أجاويد متّهماً لأنّه كان معروفاً بنمط حياته التقشّفي جداً. في بلدٍ مهنة السياسي فيها ليست جذّابة إلاّ بالعقود التي تؤمّنها، لم يقبل قطّ أدنى هبة وكان يعيش منذ عقود على الموارد الشحيحة التي تؤمّنها له وظائفه. ولكنّ الحكومة التي قادها، كانت، برأي جميع المراقبين، الأكثر فساداً في تاريخ البلاد. وهكذا تحوّلت كل خصخصة وتحول كل طلب عروض على شيءٍ من الأهمية إلى فضيحة، وقد اضطرّ نصف دزينة من الوزراء إلى الاستقالة. فقد فُصِل وزير الداخلية سعد الدين تانتان من حزب ANAP بقسوة

بقرارٍ من يلماز رئيس حزبه، لكونه مهتماً للغاية بأعمالٍ مشبوهة مورِّطة للحكومة. أمّا حسام الدين أوزكان، نائب رئيس الوزراء وظلّ أجاويد، فقد كان هو الآخر على رأس إمبراطورية اقتصادية ذائعة الصيت.

كان السبب الثاني لفقدان شعبية الحكومة، سبب مرتبط مباشرةً بالفساد، هو الأزمة الاقتصادية، التي نشبت في ظروفٍ سريالية. خلال اجتماعٍ لمجلس الأمن القومي، اتّهم رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر (المنتَخَب في نيسان 2000 بديلاً عن ديميريل) رئيس وزرائه بأنّه «جالسٌ في الوحل»، ورمى بالدستور على رأس نائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزكان. غادر أجاويد الاجتماع وانتقد الرئيس خلال مؤتمرٍ صحافيٍّ بحدّة متناهية. بعد ذلك ببضع دقائق، كانت أكثر من 10 مليارات دولار تغادر تركيا. هذا الهروب الواسع للعملات زاد من هشاشة اقتصادٍ مريضٍ إلى حدٍّ ما (فقد سبق وأحدث إفلاس خمسة مصارف حكومية، في عام 1994، أزمة كبيرة. ومنذ ذلك الحين، كان القطّاع العام، الذي تجاوز عجزه السنوي خمسة مليارات دولار، يفيد في آن واحد في خلق وظائف، متيحاً للأحزاب السياسية توسيع حلقاتها من الأنصار، وفي تغذية الفساد بفضل عمليات الخصخصة).

إنّ المضاربة بالليرة التركية، التي فقدت أكثر من نصف قيمتها خلال بضعة أيام، والنسب الفلكية للفائدة في مدّة قصيرة جدّاً، أرغمت الحكومة على تبنّي برنامجٍ جديدٍ للإصلاح. وقد أثمر «العلاج بالصدمة» الذي اعتمده كمال درويش، الوزير المستجلَب على عجلٍ من البنك الدولي، ولكن بثمنٍ باهظٍ جدّاً: فبينما كان التضخّم يواصل ارتفاعه إلى قرابة 80 في المئة ، انكمش الاقتصاد بأكثر من 9.5 في

المئة، متسبّباً بأكبر موجة إفقارٍ للبلاد منذ الحرب العالمية الثانية. ارتفع الدين الخارجي بسرعة: من 115.6 مليار في بداية عام 2000، ليبلغ 126 ملياراً في عام 2002. تجاوزت نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج القومي المحلّي من 59.1 في المئة إلى 74.3 في المئة، ونسبة الدين الداخلي من 28.7 في المئة إلى 68.1 في المئة في خلال عام (2000-2001). لا شكّ أنّ «التفجّر الاجتماعي» المخيف جدّاً لم يحدث؛ ولكنّ الرابط الذي لم يعد من الممكن أن يكون واضحاً بين الفساد والمضاربة والأزمة والإفقار أحدث شعوراً بالقلق والانزعاج.

السبب الثالث للاستياء، وخاصة وسط «أهل اليسار» الذين كان البعض منهم قد صوّتوا لأجاويد تقديراً للرجل الذي كانه في السبعينات، كمن في السياسة القمعية المفرطة للحكومة، قمعٌ شقّ على الرأي العام أن يجد صلة له بأيّ «تهديدٍ للأمّة». تمّ توقيف آلاف الطلبة الأكراد الذي طالبوا سلمياً بحقّ التعليم بلغتهم الأمّ، وهو الأمر الذي يتوافق مع الالتزامات التي كانت تركيا قد قطعتها لقمّة هلسنكي، وعذِّبوا، وطُرِد بعضهم من جامعاتهم. كان الردّ الانتقاميّ للحكومة على الإضراب عن الطعام الذي أعلنه سجناء اليسار الراديكالي، الذين كانوا يرفضون نقلهم إلى سجون ذات زنازين منعزلة، هو شنّ حملة مسعورة ودامية. في كانون الثاني 2000، انتهت العملية المسمّاة «العودة إلى الحياة»، التي كان يفترض بها أن تنقذ حياة السجناء، بموت خمسة وثلاثين من بينهم. كان الأمر يتعلّق بالطبع بعملٍ انتقاميٍّ ترتكبه الدولة ردّاً على هجومٍ شُنّ من قبل مناضلين من اليسار الراديكالي ضدّ شرطيين في اسطنبول. ومن ثمّ قرّرت الحكومة أن تترك حوالى مائة

سجينٍ، كانوا قد واصلوا إضرابهم المفتوح عن الطعام، يموتون. وإذا كانت قضية هؤلاء السجناء لم تحرّك أحداً، حتى في الأحياء العلوية، فإنّ الرأي العام لم يقبل بتلك الميتات الشبيهة بالإعدامات.

من جهة أخرى، كانت الحكومة قد نجحت في الحصول على وضعية المرشّح لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولكنّها فعلت كلّ شيء في سبيل منع تحقيق الشروط الضرورية للانضمام. وهكذا، أشار الأمين العام لمجلس الأمن القومي، الجنرال تونجر كلينج، إلى حاجة تركيا للتقارب مع إيران وروسيا، ودعا، في بروكسل ، الجالية التركية إلى أن تقف في وجه الاتحاد الأوروبي. كانت الإصلاحات التي التزمت بها الحكومة ذات طبيعة تجميلية، وصوِّرَ كلّ واحدٍ منها على أنّه «تنازلٌ» لأوروبا، ووصِف بعبارات تكاد تكون مغلّفة بالعداء. من جهة أخرى جرت موازنة كلّ «تنازل» بقوانين أو ممارسات أخرى أكثر صرامةً. على سبيل المثال، في عام 2002، قُدِّم القرار بالسماح لبرامج «باللغات واللهجات المحلية» وتعليمها في المعاهد الخاصّة على أنّه رفعٌ للمحظورات التي كانت تمسّ اللغة الكردية. وفي الواقع، لم يكن ذلك باطلاً فحسب، بل وقُمِعت بقسوة كلّ مظاهرة مطالِبة بالحقّ في التعليم باللغة الكردية.

أخيراً، لم تكن مساندة العسكريين للحكومة كافية أبداً لتأمين تماسكها الداخلي. إذا كان أجاويد قد تفاهم على نحوٍ مدهش مع اليمين المتطرّف، فلم تكن تلك حالة وزراء حزبه. فبعد ثلاثين عاماً من إطاحته بمعلّمه السابق عصمت إينونو، فإن رئيس الوزراء، الغائب غالباً بداعي المرض، والذي كانت ذاكرته تخونه على نحوٍ متزايدٍ، كان بدوره

ضحية تمرّد رفاقه الشباب: في تموز 2002، قام سبعة من وزرائه، من بينهم إسماعيل جم، المروّج للسلام السلمي والموالي للغرب، وكمال درويش، الذي كان قد وافق على ترك منصبه في البنك الدولي ليأتي لنجدة الاقتصاد التركيٍ، وكذلك خمسة وزراء آخرين وسبعة وثلاثون نائباً من حزبه بإعلان استقالتهم ونيّتهم تشكيل حزبٍ جديد. أعلنت هذه الارتدادات نهاية الحكومة، التي وافقت على إجراء انتخابات مبكّرة في 3 تشرين الثاني 2002.

خاتمة

3 تشرين الثاني 2002

سجّل الثالث من تشرين 2002 انحطاط الطبقة السياسية التركية. تمّ كنس الشيوخ من أمثال أجاويد وأربكان، اللذان كانا قد تقدّما في عقدهما التاسع من العمر، وكذلك الأصغر سنّاً من أمثال يلماز وجيلر وبهجلي، الذين كانوا قد قاربوا الستين من العمر. وحزب اليسار الديمقراطي بقيادة أجاويد، والذي كان الحزب الأوّل في عام 1999 بنسبة تفوق 21 في المئة من الأصوات، حصل على 1.23 في المئة. ولم يحقّق «العصاة» الذين كانوا قد تركوه لتشكيل حزب تركيا الجديدة نجاحاً أفضل: 1.15 في المئة. وكان على كلٍّ من الأحزاب الكمالية العديدة أن تكتفي بأقلّ من 0.5 في المئة. وغرق حزب الطريق القويم DYP وكذلك حزب الوطن الأم ANAP بقيادة يلماز وحزب العمل القومي MHP بقيادة بهجلي تحت حاجز 10 في المئة الأمر الذي أغلق أبواب المجلس في وجهها.

وحصل حزب السعادة (حزب العجوز أربكان، الذي تأسّس بعد حظر

الرفاه والفضيلة) على أقلّ من 3 في المئة. وأحدث حزبٌ جديد، الحزب الشاب، لرجل الأعمال القوموي والشعبوي جم أوزون، المفاجأة ولكنّه لم يتخطّ نسبة 7.25 في المئة من الأصوات. أمّا DEHAP، الحزب الموالي للأكراد، والذي حقّق نتائج كاسحة في كردستان، فلم تتجاوز حصيلته على المستوى الوطني نسبة 6.23 في المئة.

دخل حزبان فقط إلى البرلمان، مبسّطين بذلك التوزيعة السياسية كثيراً، حزب العدالة والتنمية AKP بقيادة رجب طيب أردوغان (حزب العدالة والتنمية، المنشقّ عن الحزب الإسلامي السابق): 34.26 في المئة وحزب الشعب الجمهوري CHP (بقيادة دنيز بايكال) الذي نجح، بعد العديد من الصفقات، في «ترحيل» كمال درويش، وزير الاقتصاد المستقيل، وحصل على 19.4 في المئة. ترك النظام الانتخابي المعتَمَد بعد انقلاب 1980 العسكري 46 في المئة من المقترعين خارج التمثيل البرلماني.

كان نجاح حزب العدالة والتنمية، الحزب «المعتدل» و«المعادي للنظام» في آنٍ واحد، قبل كلّ شيء إشارة واضحة على فشل نظامٍ سياسيٍّ مذرّر، مبنيٍّ حول شخصيات مستَهلَكة.

ومثلما أشار عالم الاجتماع أوميد جزره، خلال العقدين اللذين أعقبا انقلاب 1980 العسكري، كانت الأحزاب السياسية قد تحوّلت إلى كارتيل، لا يضمن سلامته سوى بالتقارب مع الدولة (الجيش، المؤسّسة المدنية). وفقدت كلّ قدرة على إنتاج سياسة، مكتفية بالرهانات الولائية المحلية أو القومية.

وقد غدت نزعة قومية حربية، وفي بعض الحالات معاداة سطحية

للإسلام، جديرة بمعاداة الشيوعية في الستينات والسبعينات، هي مصادرها الوحيدة للشرعية.

كذلك كانت الطبقة السياسية تدفع ثمن الفضائح الخانقة. كانت فضيحة سوسورلك، التي أظهرت بوضوح أنّ المعاناة المفروضة بعبارات البؤس والدم، تُسَكُّ على شكل دخلٍ موزّعٍ بين «العصابات»، قد كُتِمَت وتم التستّر عليها (أُدينَت بعض «الأيادي الصغيرة» فقط). كانت قضايا الفساد المتواصلة قد سوّيت على أنّها «قضايا عائلية». والتضامن الداخلي الذي كانت الطبقة السياسية تبديه كلّما هُدِّد أحد أفرادها بقضية فساد عزّز فكرة أنّ المعارضة والحكومة هما في الواقع وجهان لـ «طغمة» واحدة.

كذلك، لم يعد القطب الحربي للبيروقراطية العسكرية والمدنية، التي أدارت خلال أكثر من عقدٍ من الزمان البلاد بالخوف من التهديدات الوشيكة والمميتة، ينجح في إعادة إنتاج «الكتلة المهيمنة» التي كانت تشرعنه. لا لأنّ كتّاب افتتاحيات الصحف المقرّبين من الجيش والمناضلين السابقين في اليسار المتشدّد المهتدين إلى نزعة قومية مفرطة وفّروا جهودهم لإثارة يقظة «المواطنين»، وإنّما، بعد وقف حرب العصابات من قبل حزب العمال الكردستاني وتحوّلات الإسلام السياسي، كان من الصعب جعل الناس يقبلون بفكرة أنّ «الأعداء الداخليين» كانوا لا يزالون يشكّلون خطراً داهماً. وكانت محاولات الجيش وجزءٍ من البيروقراطية تصوير فتح الله غوڤن، زعيم تيار إسلاميٍّ سلميّ موالٍ للدولة، على أنّه «الإرهابي رقم واحد» و«التهديد الاستراتيجيّ الأكبر» للأمّة قد انتهت إلى فشلٍ ذريع. والدعوة

المقامة في أواخر عام 2002 ضدّ المؤسسات الألمانية التي كانت تساند البحث في العلوم الاجتماعية في تركيا (هانريش بول، فريدريك ايبرت، كونراد أديناور)، المتّهمة بتشكيل منظّمة سرّية بهدف تقسيم تركيا، لم تتصدّر الصحافة إلاّ بآليات مضحكة. لم تنجح التجمّعات القومية المؤيّدة لاستمرار الوجود التركي في شمال قبرص، المنظّمة قبل أو بعد الانتخابات، في حشد سوى بضعة آلاف من الأشخاص في اسطنبول، في حين عبّر 80 ألف قبرصيّ تركي من أصل 180 ألفاً عن غضبهم حيال أنقره. ولغياب عدوٍّ مقنع، لم يعد بوسع المعارضة، كم كانت مثمرة، بين الأصدقاء والأعداء أن تتجدّد.

أخيراً، عاقب الناخبون حزب السعادة (بغياب أربكان، المحروم من حقوقه المدنية، وبقيادة رجائي كوتان رسمياً) الذي بدا بالياً وغير قادرٍ على بناء بديل. وفضّلوا الحزب «المنشقّ» بقيادة «الشابّ» رجب طيب أردوغان (مواليد 1954)، ورئيس بلدية اسطنبول ذات المظاهر المعاصرة. لم يكن حزب العدالة والتنمية (AKP)، الذي تأسّس قبل الانتخابات بعام، مماثلاً للتشكيلات الإسلامية الكلاسيكية في الشرق الأوسط. فبدل حسن البنّا أو سيّد قطب، الشخصيتين الأسطوريتين للإسلام السياسي، كان يستلهم كونراد أديناور والمسيحيين- الديمقراطيين الألمان. ومثل هؤلاء «الكفرة»، الذين أصبحوا ضامنين للديمقراطية والعلمنة الألمانيتين، طرح AKP، الذي لم ينفِ أهمية المرجعية الإسلامية في برنامجه، نفسه كضامنٍ للديمقراطية والعلمنة في تركيا. مقابل المؤسّسة المعادية لأوربا، جعل بوضوح من الخيار الأوروبي أولويته.

وهكذا، أجاد تعبئة تحالفٍ خليطٍ واسعٍ (لا شكّ أنّه محكومٌ بالتفكّك على المدى القصير أو المتوسّط): إسلاميون وجدوا في أردوغان رجل الاستمرارية، وآخرون وجدوا فيه رجل القطع المأمول كثيراً، وناخبون ليبراليون وجدوا فيه خليفة لأوزال، ويساريون اعتبروه البديل الديمقراطي الوحيد للمرحلة، وجزء من برجوازية اسطنبول التي أخذت على محمل الجدّ مشروعه الداعي للانضمام إلى أوروبا والكتلة الانتخابية الكردية في المدن الكبيرة التي وقّعت، بواسطته، عقداً جديداً مع تركيا.

ولكون أردوغان محروماً من حقوقه المدنية، تولّى عبدالله غول قيادة الحكومة (وقد رُفِع الحظر المفروض على الزعيم الفعلي في أعقابِ تغييرٍ في القانون؛ وإذ انتُخِبَ نائباً بموجب انتخابات جزئية في آذار 2003، أصبح رسمياً رئيساً للوزراء، وعُيّن غول وزيراً للخارجية). وسرعان ما وجدت الحكومة الجديدة نفسها في مواجهة أزمتين إقليميتين: انضمام قبرص إلى أوروبا، ثمّ حرب الخليج وتبعاتها.

كان الجيش ومجلس الأمن القومي والدبلوماسية التركية يصرّحون دائماً، منذ سنوات، بأنّ دخول قبرص إلى الاتحاد الأوروبي وإقامة كيان كردي قابل للحياة في العراق، لا بل دخول القوات الكردية أو عودة المدنيين الأكراد المطرودين من قبل نظام صدام حسين إلى مدينة كركوك، سوف تشكّل سبباً للحرب. والحال أنّه، خلال بضعة أشهر، تمّ تجاوز هذين «الخطّين الأحمرين». في عام 2002، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان خطة سلام جديدة تضمن دوام السلطة القبرصية التركية، بل وبعض الوجود العسكري لأنقره، مقابل

امتيازات إقليمية على الجزء المأهول من الجزيرة باليونانيين منذ ثلاثة عقود، وحلّ «جمهورية شمال قبرص التركية». تظاهر حتى 80 ألف قبرصي تركي (من أصل السكان البالغ 180 ألف نسمة، نصفهم من المستوطنين المقيمين منذ 1974) لتقبل أنقره بالخطّة التوحيدية. عبّرت حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة في البداية عن دعمها لهذه الخطّة، قبل أن تتراجع تحت ضغوطات الجيش الذي اتّهم منظمة الأمم المتّحدة وأوروبا بـ «الرغبة في حصر القومية التركية في الأناضول». شكّل انتصار العسكريين في هذا الملف الحسّاس إهانة لتركيا: تمّت الموافقة على انضمام قبرص من قبل الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر منذ ذلك الحين حكومة نيقوسيا على أنّها الممثل الشرعي الوحيد لعموم البلاد. لم تمتلك تركيا أيّ هامش للمناورة لكي تنفّذ تهديداتها باللجوء إلى العمل العسكري.

أمّا بالنسبة إلى الخوف من رؤية الأكراد العراقيين وهم يحظون بكيانٍ قابلٍ للحياة، فقد وصلت إلى أزمة غير مسبوقة مع الولايات المتّحدة. في نهاية عام 2002، طلبت واشنطن من تركيا أن تسمح لها باستخدام أراضيها لفتح جبهة ثانية ضدّ العراق. طالبت أنقره لقاء هذه البادرة مساعدة مقدارها 92 مليار دولار والحقّ في إرسال قوة تركية قوامها نحو 60 ألفِ رجلٍ إلى كردستان العراقية. منحت واشنطن في النهاية مساعدة من 6 مليارات دولار -وهو المبلغ الذي كان يناسب أنقره تماماً بكلّ الحسابات- ووافقت، على الضدّ من مصالح الأكراد العراقيين، على طلب وجود عسكريٍّ تركي في كردستان.

ولكن جزءاً من العسكريين، الأقلّ ولاءً للولايات المتّحدة مع أنّه

لا يُشار إلى ذلك غالباً، والذي يرى في هذه «القوّة العظمى» خطراً على تركيا وبقية دول المنطقة، كان ضدّ الحرب علناً. وعلى غير عاداته، لم يعطِ الجيش أية «تعليمات». لأسبابٍ عديدة، تبدأ من التزامٍ سلميٍّ وحتى تضامني بين الشعوب المسلمة، أعلن جزءٌ من المجلس موقفه المعارض للمذكّرة الحكومية التي تسمح للولايات المتّحدة بفتح جبهة ثانية انطلاقاً من تركيا. فحلّت القوات الكردية محلّ أنقره كقاعدة خلفية ودخلت كركوك. ولم تستطع تركيا تنفيذ تهديدها باللجوء إلى القوّة ضدّهم. ووافق الأمريكيون على سيطرة الأكراد على المدينة عبر السماح بانتخاب محافظ كرديّ وطالبوا تركيا، بصوت بول وولفوويتز، بتقديم الاعتذارات.

أظهرت حكاية هذه «الخطوط الحمر» المثبّتة قبل تشكيل الحكومة، ضيق هوامش المناورة عند الحكومة الجديدة. وقد ضُيّقَت هذه الهوامش على الصعيد الداخلي أيضاً: أثار كلّ إصلاح، أو كلّ خطوة باتّجاه إصلاح، ردود فعلٍ عدائية، ولا يبلغ إلا منتصف مداه أو يبقى حبراً على ورق. وهكذا، وبعد جهودٍ كثيرة، وافق البرلمان والحكومة في تموز 2003 على تعديلين في قوانين مجلس الأمن القومي: سيجتمع من الآن فصاعداً مرّة كلّ شهرين بدل مرّة كلّ شهر، وسيكون بوسعه أن يعيّن لنفسه أميناً عامّاً مدنياً. لم تُعدّل المهمات الأساسية لهذا المجلس. حيال ردود الفعل الواسعة للجيش ولجزءٍ من الصحافة، قرّر أردوغان ألاّ يصرّ على أن يكون الأمين العام الجديد للمجلس مدنياً.

اليوم، تقاد تركيا من قبل حكومة على الرغم من بعض التوجّهات الأوزالية، لا تحظى باستقلالية كبيرة في العمل. لا يمكن التشكيك

في صدقية أردوغان حينما يؤكّد رغبته في التخلّص من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان (يبقى سجلّ عام 2002 مقلقاً بالفعل: 26 حالة قتل خارج القانون، 6 اغتيالات سياسية، حالتا اختفاء خلال المراقبة المحكمة، 3335 حالة مراقبة محكمة في أعقاب المطالبات بتطبيق مبدأ الحقّ في التعليم باللغة الكردية، 31 حالة وفاة من جراء قنابل ملقاة من قبل الجيش، 988 حالة تعذيب، 62 حالة وفاة جراء الإضراب المفتوح عن الطعام في السجون، 386 دعوى قضائية ضدّ «جرائم الرأي»، 76 أب أُحيلوا إلى القضاء لإطلاقهم أسماء كردية على أطفالهم). مع ذلك، يدلّ كلّ شيء على أنّ أردوغان يرغب في كسر هيمنة العسكر على الحياة السياسية، ووضع آليات للاندماج بهدف حلّ المسائل الملتهبة وإنجاح ترشيح تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

بيد أنّه يتضاءل الاحتمال في أن «سياسة الخطوات الصغيرة» خاصّته، التي تجعله منهجياً ينطوي على مواقف محافظة جدّاً (أحمد اينسال) أو محابية للجيش ما أن يتعلّق الأمر بـ «مجالات حسّاسة»، قد تقود إلى تغييرات جريئة وتتيح لتركيا الخروج من النظام القضائي والسياسي الموضوع من قبل جنرالات 12 أيلول، وبالتالي، من «الجمهورية الأولى»، التي يجعل دستورها الانتماء إلى الكمالية إلزامياً، لا سيما وأنّ حزبه قد انتُخِب غيابياً ومن قبل تحالفٍ مزيجٍ لرغائب متعدّدة. سوف لن يستطيع غياب الإصلاحات الجذرية إلاّ أنْ يؤدّي إلى إخضاع أو سحق حزب العدالة والتنمية من قبل الجيش على غرار الكثير من الأحزاب الأخرى - والإشارات إلى ذلك عديدة جدّاً، على شكل بلاغات عسكرية متعاقبة-، ومن ثمّ إلى تشظٍّ محتومٍ لمكوّناته المتعددة

وكتلته الانتخابية. لنتذكّر أنّ حزب الوطن الأم ANAP في الثمانينات كان يمتلك غالبية ساحقة في المجلس، ولكنّه لم يكفّ عن الاستسلام للخضوع والتشظّي، ليغدو حزباً لا شأن له في عام 2003.

هناك في الواقع كلّ الفرص لأن تدفع السياسة الحالية لحكومة حزب العدالة والتنمية AKP إلى حرب استنزاف لن تخرج منها منتصرة: فهي لا تمتلك سوى «تفويضاً من الشعب» محدوداً بخمسة أعوام. ما هو ثقل هكذا مدّة، مقارنةً بالخلود الذي تخوّله «روح مصطفى كمال» للعسكر و«القوى الحيوية» الأخرى؟

2006-2002

بدأت عملية اندماج تركيا حقيقة، والتي بدت أنّها لا تزال غير مؤكّدة. أعطى زعماء الدول والحكومات الأوروبية الضوء الأخضر الضروري لإطلاق المفاوضات (3 كانون الأوّل 2004). وقد بدأت هذه في 17 تشرين الأوّل 2005. ومع ذلك لم يبدُ احتمال الانضمام، الذي ثبّت افتراضياً في عام 2015، مؤكّداً: فالواقع سيكون على تركيا أن تقبل رسمياً بالمطلب الأوروبي الاعتراف بحكومة نيقوسيا كممثل شرعي وحيد لعموم قبرص، وأن تحترم المعايير السياسية لكوبنهاغن المتعلّقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات (وخاصة حقوق الأكراد). وكذلك، وإن لم يُطلَب ذلك رسمياً، سيكون على البلاد الاعتراف بحقيقة الإبادة الجماعية ضدّ الأرمن (قرار البرلمان الأوروبي، الذي جُدِّد بقوّة في كانون الأوّل 2004)، وفي النهاية، التخلّي أيضاً عن كلّ أيديولوجية رسمية، كأساس لدستورها. يمكن لهذه المفاوضات أن

تتوقّف فيما لو تمّ التأكّد من انتهاكات مستمرّة لحقوق الإنسان (راجع خطاب أولي ريهن، المفوّض المكلّف بشؤون التوسيع، «Accession negotiations with Turkey: fulfilling criteria»، بروكسل، 26 تشرين الثاني 2005).

أخزى افتتاح المفاوضات (طيور الشؤم) اللاعبين على حبل الرهاب الأوروبي في تركيا. وعزّز كذلك بعض الشيء التيارات الليبرالية. ومع ذلك لم يفضِ إلى تحوّلٍ سياسيٍّ جذري. وعلى العكس من ذلك تماماً، طالب بعض رسميي أنقره أوروبا بالاعتراف بـ «الخصوصيات التركية» وتبرير الخروقات في مجال الحريات وحقوق الأقليّات. كما جرى الإبقاء على الجهاز القضائي والممارسات القمعية، لا بل وعُزِّزت بالقانون الجزائي الجديد الذي أُقرّ في عام 2004. فكلّ شخص يتعرّض للمصالح القومية (من قبيل ذكر الاعتراف بإبادة الأرمن أو انسحاب القوات التركية من قبرص) وأيضاً « النيل من القومية التركية» يخضع لعقوبات جزائية جسيمة. وقد وقعت أولى العقوبات في عام 2005: حُكِم على هرانت دينك، المثقّف الأرمني، ورئيس تحرير صحيفة آغوس، بالسجن لستّة أشهر؛ وأُحيل العشرات من السياسيين إلى القضاء ، وحُكِمَ بعضهم بسبب الحديث أو الكتابة باللغة الكردية؛ وطالب المدّعي العام للجمهورية بفتح دعاوى بتهمة إهانة الأمّة التركية ضدّ الروائي أورهان باموك وخمسة صحافيين مشهورين. وبذلك، باتت السلطة القضائية، المدعومة من بعض العسكريين والمثقّفين الكماليين، محكمة للانقلاب العسكري الدائم ضدّ حكومة رجب طيّب أردوغان وانفتاحاته الخجولة المتعلّقة، خاصّة، بالمسألة الكردية.

أخيراً لا بدّ من الإشارة إلى تطوّرين آخرين: الأوّل يتعلّق بالهدنة المقرّرة من جانب واحدٍ من قبل حزب العمال الكردستاني PKK في عام 1999. منذ الأوّل من حزيران 2004، استؤنِفَت المعارك في الواقع، ومع أنّها كانت أقلّ شدّة، أوقعت حوالي 500 ضحية. وتشير كلّ الدلائل بأنّ الرفض البنيوي للإقرار بالمسألة الكردية من قبل أنقره يؤدّي إلى تجديد الراديكالية الكردية التي تتغذّى أيضاً من التحوّلات الجارية في عموم الوسط الكردي في الشرق الأوسط (فيديرالية واقع في العراق، مواجهات بين مناضلين أكراد والسلطات في سوريا وإيران). أثبت نسف مكتبة عائدة لأحد المسلّحين السابقين في PKK من قبل عملاء مخفر الدرك، في تشرين الثاني 2005 في شمدينلي، ومن ثمّ التظاهرات الضخمة والدموية التي تلت ذلك في العديد من المدن، كم أنّ سكان المدن الأكراد كانوا يجدون أنفسهم في قطيعة مع أنقره.

ولكن – التطوّر الثاني – هذا النسف أظهر أيضاً كم أنّ «العصابات المنظّمة»، المتشكّلة بالتقاطع مع اليمين المتطرّف وأجهزة الاستخبارات والهياكل الإجرامية، تظلّ نشيطة في تركيا. لم تستفد «قوى الظلّ» هذه فقط لدى السلطات العليا من دعم ماديٍّ قويٍّ ومن حمايات. إنما أيضاً استطاعت أن تستند، أيديولوجياً، إلى نمطٍ جديدٍ من القومية تعرّف الغيرية بعبارات داروينية-اجتماعية وبيولوجية. وكذلك، فإن خطاباً جديداً تماماً، كانت علاماته الأولى مدرَكة منذ أواخر التسعينات،والذي يعرّف الأتراك كإثنية وطبقة مضطّهدتين من إثنيات/ طبقات أخرى -كردية، أرمنية، يونانية، يهودية، أمريكية، وأوروبية-، فرض نفسه كتركيبٍ سياسيٍّ شرعيّ. إذا كان هذا الخطاب

للوهلة الأولى هامشياً داخل المجتمع، فهو لم يبقَ كذلك خلال سنتي 2004-2005، وشغل كتاب هتلر Mein kampf[16] قمّة قائمة أفضل مبيعات، وجازف مناضلون يساريون مراراً بأن يُسحلوا أرضاً من قبل حشود من عشرة آلاف شخص تجمّعوا خلال بضع ثوانٍ عبر هذه الوسيلة الجديدة للاتصال التي هي SMS [17] . انطلاقاً من هوامش أنتلجنسيا قومية-اشتراكية، قضم هذا التيار الجديد منذ ذلك الحين «المركز»، أي المؤسّسة السياسية والعسكرية والقضائية والجامعية.

خلاصة

جرت العادة على أن يُقال بأنّه، من دون مصطفى كمال، ما كانت لتركيا الحالية أن توجد.ولكن يمكن أيضاً الاعتقاد بأنّه بوجوده أو بدونه كان يمكن لتركيا مختلفة أن تجد النور. في الواقع من الملحّ التأكيد أنّ البلاد، من عام 1908 وحتى عام 2003، وجدت نفسها مراراً عديدة على مفترق طرق؛ وبأنّها في كلّ مرّة اختارت سيناريواً مكتوباً وسط موجاتٍ من الضغوط الكثيرة والراديكاليات وأعمال العنف والأزمات الحادّة. وحسبنا مثالٌ واحد لتوضيح هذا الواقع. عند منعطف التسعينات، بينما كان الاتحاد السوفياتي ينهار، وتهزّ تغيّرات لم يسبق لها مثيل منطقتي البلقان والشرق الأوسط، كان عددٌ من المراقبين يتوقّعون مستقبلاً وردياً لهذا البلد: فالحلّ السلمي للقضية الكردية واندماج إسلامٍ سياسيٍّ شرعويّ قابلٍ للتطوّر في إطار ديمقراطي سوف يطلقان الديناميات الاقتصادية والإنسانية الواسعة لتركيا، لتجعل منها القوّة الرئيسية على تخوم ثلاث مناطق. حتى الأكراد العراقيون كانوا يتحدّثون صراحة، إن لم يكن عن انضمامهم إلى هذا البلد الوريث

للإمبراطورية العثمانية، فعلى الأقل عن حكمٍ ذاتيّ مزدهر على انسجامٍ معه. في المكان والموقع المناسبين، وجدت تركيا التسعينات، التي كانت مرتعاً للحرب الأهلية ولصراعات حول الدين، نفسها مهمّشة تماماً في البلقان، ناهيك عن آسيا الوسطى التي كانت قوّة لا شأن لها فيها، صارفة في الوقت ذاته مليارات الدولارات في جولات «مناهضة للإرهاب» في كردستان العراق حيث بات اسمها بعد ذلك شائناً.

بيد أنّه ما يفسّر هذه اللوحة هو ليس القَدَر ولا اللعنة. لا بدّ من تأْريخ التجربة التركية وأزماتها العديدة، بالبدء من نهاية الإمبراطورية العثمانية الذي لعب دوراً صادماً، معزّزاً منذ ذلك الحين الأفكار الأمنويّة والقومويّة في البلاد. وقد أُسِّسَت تركيا الجمهورية، آخر مكوّن للإمبراطورية المتعددة الإثنيات والطوائف، على نفي قاطعٍ لماضيها المباشر وبالتالي، أيضاً، لمعطيات واقعها الخاصّ. ولتضمن لنفسها سند ملكية أرض تمّ الحصول عليها بجهودٍ عديدة، ولكن أيضاً، وهذا ما يُنسى غالباً، بفعل عمليات إبادة وتطهير عرقي، قامت بتتريك تاريخها من خلال طردها للسكان المسيحيين (الأرمن، اليونانيين، والكلدو آشوريين). وبتفسير كلّ تعبير هويّوي غير تركي على أنّه مرضٌ مميت، لجأت إلى لوم مصطفى كمال الذي ذكر ذات مرّة فرضية حكمٍ ذاتيٍّ كرديّ. وبكونها اعتبرت أن الإسلام سبب موت «الرجل المريض»، فقد نفت أن تكون حربها قد شُنّت، على الأقلّ جزئياً، باسم الإسلام والخليفة. وخشية أن تفقد «هويّتها القومية»، التي مع أنّها كانت تتمازج مع الإسلام، تنكّرت حتى لوجود طائفتها العلوية. أخيراً، كانت نسبة المنحدرين من بلدان البلقان (بدءاً من مصطفى كمال، ذي الأصل

السالونيكي) والقوقاز، التي يقدّرها المؤرّخ كمال كاربات بـ 40 في المئة و50 في المئة من سكان تركيا الحالية، تعزّز ولا تزال تعزّز الشعور بعدم الأمان وبغياب المعالم الراسخة، ليؤدّي، في نهاية المطاف، إلى تماهٍ مع القومية التركية المكتَسَبة حديثاً ومع تركيا كآخر أرضٍ للجوء.

وكنتيجة لصدمة تاريخية، غدت الكمالية نفسها مصدراً لصدمة جمعية. منذ موت «الزعيم الخالد» استمرت هذه الأيديولوجية لا بفضل الأمل الذي كانت تثيره عند أتباعها، وإنّما من خلال الكارثة الأخروية التي أرادت أن تهيئهم لها وأن تسلّحهم ضدّها. أَليست الصفحة الأخيرة من خطاب مصطفى كمال (1927)، العمل الأعظم لـ «الإرث الكمالي» (إ. كوبو)، وصف أمرٍ فظيعٍ لا مفرّ منه؟ نجح أعداء الاستقلال والجمهورية، فرسان نصرٍ عسكريٍّ مستجدّ، في تدمير كلّ الجيوش التركية وحاصروا، «بالقوّة والخداع»، «كلّ الحصون وكلّ الترسانات وكلّ خبايا البلاد». والأخطر من ذلك، وضع «المستولون على السلطة» المذنبون «بالجهل والتواطؤ، بل والخيانة» أنفسهم في خدمة «مصالح المحتلين». وسقطت الأمّة المحطّمة «في العوز والبؤس». فيعود لتركيا-الفتاة البحث عن القوة التي تحتاجها «في الدم النبيل الذي يجري في عروقها»، للدفاع عن «الاستقلال والجمهورية». لا شكّ أنّه من الصعب على المرء أن ينام على أذنيه بعد معرفة هذه المعجزة المعلَنة من قبل الآية التي تختم الكتاب المقدّس.

ولكن ليس إلاّ من خلال هذه الصدمة التي تضعها في قلب الثقافة السياسية، تفرض الكمالية نفسها أيضاً كشبكة متفجّرة، عاجزة عن التجدّد إلا عبر تصنيف وإزالة تصنيف، وتوصيف وإزالة توصيف

هذه الجماعة أو تلك كعدوة أو صديقة. وبكونها شبكة grille، فإنّ الاستخدام الذي تبيحه يرتبط في نهاية المطاف بمصالح الذين يملأونها: فجنرالات 1971 حمّلوها بعداءٍ للشيوعية على طريقة البنتاغون، وجنرالات 1980 بقومية مؤسلمة، و«العصابات المنظّمة» للتسعينات بصرخات الذئاب الرمادية المتعطّشة إلى دولارات أرباح المخدّرات.

في الواقع لا يسعنا إلاّ أن نسلّم بأنّ فكرة الأمة التركية المدرَكة كجسمٍ عضوي، والتي سيرتبط بقاؤها بالتطهير المستمرّ «لخلاياها الخائنة» (مجموعات لغوية وطائفية وسياسية أخرى...) وبتعبئة دائمة ضدّ «قوّة أو كيد» الأعداء، بتصوّر الكمالية، لا يمكن أن تدوم إلاّ بثمن عنفٍ متّصل. عدا عن السلطة التي تبني هذه العائلة العضوية، تمتلك تركيا أيضاً إمكانية «خلق مجتمع»، الأمر الذي يتطلّب التخلّي عن كلّ عقيدة رسمية أو دين دولة، مثلما هي حال الكمالية، والاعتراف بالتعدديات اللغوية والمذهبية والسياسية التي تسم المجتمع وتشكّل ثراءه. من المحتمل أن تلبّي لا مركزية حقيقية، تمنح المناطق حكماً ذاتياً إدارياً وثقافياً واسعاً، المطالب الكردية؛ وقد يسمح تخفيف الدولة، ضمن إمكانية عقدٍ دنيوي، من «السلطة الملكية» pouvoir régalien لإقرار «الحضارة» وإملائها على الأمّة باندماجٍ دائمٍ للمعارضات الإسلامية؛ وقد يرضي انسحاب الدولة من الحقل الديني والتخلّي عن السياسة الدينية التي ترسّخ الإسلام السنّي كدين بغياب الأمّة مطلب الطائفة العلوية في التحرّر. وسيكون من شأن إعادة تحديد النظام الأساسي للجيش، بحيث لا يبقى له أيّ دور سياسيّ، وإلغاء مجلس

الأمن القومي، أن يتيح عملية دمقرطة حقيقية. أخيراً، سيكون من شأن الاعتراف بتعدديات الذاكرات، ذاكرة الأزمن، المرضوضة، كما ذاكرات العشرات من الجماعات الإثنية التي تسكن أو كانت تسكن الأناضول، أن تكشف بلا شكّ عن مصدرٍ للهدوء وليس لأعمال العنف. بغياب هكذا تغيير جذري، تجازف كلّ فترة هدوء، مثلما تشهده البلاد حالياً، أن تكون مرحلة فاصلة بين مرحلتين من العنف والتطرّف.

نادراً ما قد تجتمع الظروف إلى هذه الدرجة في سبيل هكذا تحوّل. تشكّل نهاية كفاح حزب العمال الكردستاني المسلّح وتحوّل فاعلي الإسلام إلى يمينٍ كلاسيكي، وضعف اليمين المتشدّد، الكثير من علامات نضج مجتمع مرضوضٍ بعقودٍ من العنف وعدم الاستقرار. إن الهامشية القصوى للأحزاب التي تزعم أنّها كمالية، رغم مساندة مجلس الأمن القومي الذي يخصّص موقعه الإلكتروني «روابط» لها، هي بحدّ ذاتها، علامة على الهدوء. أخيراً، تؤكّد الاستطلاعات المتكرّرة رغبة أكثر من 70 في المئة من مواطني تركيا في تلبية المعايير التي تسمى معايير كوبنهاغن، التي تشكّل مقدّمة لأيّ انضمامٍ إلى أوروبا.

تجد تركيا نفسها من جديد عند مفترق طرق. بالتأكيد، ليس مستبعداً أن تختار، مرّة أخرى، الطريق الأسوأ. لكن خياراً كهذا لن يكون بالتأكيد نتيجة لقدر، ولا أيضاً للعنةٍ.

أيار 2004.

تسلسل الأحداث

1839 : بداية الإصلاحات السياسية والإدارية العثمانية الكبرى التي سمّيت «التنظيمات».

1876 : انقلاب عسكري انتهى باغتيال السلطان عبد العزيز. وتتويج السلطان عبدالحميد الثاني، بعد فترة حكم مراد الخامس القصيرة.

إعلان الملكية الدستورية، التي عُلِّقَت في عام 1878.

1889 : المعارضة «تركيا الفتاة» في أوروبا.

1894: مذابح الأرمن. على الأقلّ 100000 ضحية.

1908 : 23-24 تموز:«ثورة دستورية»، «إعلان الحرية». الترخيص للمنظمات التي كانت سرية إلى ذلك الحين.

1909 : 13 نيسان (31 آذار): تمرّد 31 آذار في اسطنبول.

1912 : 8 تشرين الأوّل: الحرب البلقانية الأولى.

1913 : 3 شباط: الحرب البلقانية الثانية.

1914: 29 تشرين الأوّل: دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب

العالمية الأولى.

1915 : 24 نيسان: بدء «عمليات إبعاد» الأرمن. أسفرت عملية الإبادة، بحسب التقديرات العثمانية لعام 1919، عن 800000 ضحية.

1918 : 8 تشرين الأوّل: استقالة الحكومة الاتحادية. فرار القادة الاتحاديين في ليلة الأوّل على الثاني من تشرين الثاني.

30 تشرين الأوّل: هدنة مودروس، المتبوعة، في 10 آب 1920، باتّفاقية سيفر التي كرّست تقسيم الأناضول ونصّت على إقامة دولة أرمنية ومنطقة حكمٍ ذاتيٍّ كردي.

1919: حرب الاستقلال.

1922 : الأوّل من تشرين الثاني: إلغاء المَلَكية.

17 تشرين الثاني: آخر سلطان عثماني محمد السادس (محمد وحيد الذين) يفرّ من اسطنبول.

1923 : 20 تشرين الأوّل: إعلان الجمهورية. أصبح مصطفى كمال أوّل رئيس، وعصمت إينونو رئيساً للوزراء (استُبدِل في 22 تشرين الثاني 1923 بفتحي [أوكيار]، وعاد إينونو إلى السلطة في 4 آذار 1925).

1924 : 24 تموز: معاهدة لوزان.

3 آذار: إلغاء الخلافة.

1925 : شباط: ثورة الشيخ سعيد الكردية (سوف يُعدَم 30 زعيماً كردياً)، تلاها الانتقال إلى نظام الحزب الواحد وإصلاحات في الحقل الديني.

1926 : 15 حزيران: محاولة اغتيال مصطفى كمال، 19 حكماً بالإعدام.

1927 : ثاني ثورة كردية كبيرة، في آرارات.

1928 : إلغاء كلّ إشارة إلى الدين في الدستور (10 نيسان) واعتماد أحرف لاتينية (الأوّل من تشرين الثاني).

1930 : آب: تشكيل وحلّ الحزب الجمهوري الليبرالي بقيادة فتحي (أوكيار).

23 كانون الأوّل: التمرّد المسيحي في مينيمن. بداية سياسة قمعية حيال الطرق الدينية.

1931 : بداية سياسة «الدَوْلتة»، تأميم مشاريع كبيرة، خاصة مشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية، وإقامة البنى التحتية با ستثمارات حكومية، وتبنّي «الركائز الستّ» للكمالية.

1932 : 12 نيسان: تأسيس المعهد التركي للتاريخ (تلاه المعهد التركي للغة). بداية الورشة الكبيرة لـ «الفرضية التركية للتاريخ» ولـ «نظرية اللغة-الشمس» التي تدّعي الأصل التركي للبشرية.

1934 : 24 تشرين الثاني: من خلال قانونٍ خاصّ، منح المجلس الوطني مصطفى كمال لقب أتاتورك.

1937 : 5 شباط: دخلت «الركائز الست» للكمالية إلى الدستور.

الأوّل من تشرين الثاني: حلّ جلال بايار محلّ عصمت إينونو رئيساً للوزراء.

1938 : 10 تشرين الثاني: موت مصطفى كمال أتاتورك، خلفه عصمت إينونو رئيساً للجمهورية.

1945 : 23 شباط: أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا النازية.

7 تموز: سجّل تشكيل حزب معارض بداية التعددية السياسية.

1947: أمّنت عقيدة ترومان، التي أصبحت رسمية في 12 تموز 1947، حماية تركيا من الكتلة السوفيتية.

1948: في 4 تموز 1848، أُدرجَت تركيا في إطار خطّة مارشال.

1950 : 22 أيار: في أعقاب فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات التشريعية في 14 تموز، خلف بايار إينونو رئيساً، وأصبح مندريس رئيساً للوزراء.

1951 : 17 تشرين الأوّل: انضمام تركيا إلى حلف الناتو.

1955 : 6 و7 أيلول: أوقعت فتن مسلّحة مناهضة لليونانيين في اسطنبول العديد من القتلى وخسائر فادحة.

1959 : شباط: شكّل مؤتمر زيورخ جمهورية قبرص الثنائية المجتمع، والتي كانت بريطانيا العظمى واليونان وتركيا «ضامنيها».

1960 : 27 أيار: الانقلاب العسكري (وإعدام رئيس الوزراء المخلوع مندريس بعد عام من ذلك). حكومات غورسيل (30 أيار 1960-28 تشرين الأوّل 1961)، وإينونو (20 تشرين الأوّل 1961-13 شباط 1965)، وسعاد خيري أورغوبلو (20 شباط 1965-22 تشرين الأوّل 1965).

1962 : أزمة الصواريخ في كوبا، التي وضعت تركيا في قلب «الحرب الباردة»، دون أن تبدّل لذلك سياستها الخارجية. وافقت الولايات المتّحدة على تفكيك صواريخ جوبيتر المنصوبة في تركيا.

1963 : 25 حزيران: توقيع اتّفاقية الشراكة بين تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي تنصّ على تأسيس اتحاد جمركي وفي النهاية، انضمام تركيا إلى الاتحاد.

1964 : 5 حزيران: في أعقاب أزمة خطيرة في قبرص، حيث هدّدت أنقره بالتدخّل عسكرياً، أرسل الرئيس ليندون ب. جونسون «رسالة إنذار» إلى إينونو محذّراً تركيا من مغبّة أي استخدام أحادي الجانب للأسلحة التي سُمِحَ ببيعها من قبل الحكومة الأمريكية.

1965 : 27 تشرين الأوّل: حكومة سليمان ديميريل، حيث حصل حزب العدالة على 52.9 في المئة من الأصوات (وحزب الشعب الجمهوري بقيادة إينونو 28.8 في المئة). وسوف تُبقي انتخابات 1969 حزب العدالة في الحكومة، مهمّشة على نحوٍ أكثر حزب إينونو.

1968 : توجّه الحركة الطلابية نحو الراديكالية. أولى المواجهات.

1971 : 12 آذار: بلاغ عسكري، استقالة حكومة ديميريل.

النظام العسكري. حكومات ايريم وملان وطالو. إعدام ثلاثة زعماء لليسار المتشدّد.

1973 : 14 تشرين الأوّل: انتخابات تشريعية. فوز حزب الشعب الجمهوري بقيادة ب. أجاويد وحزب السلامة الوطنية بقيادة ن. أربكان (26 كانون الثاني 1974–16 أيلول 1974).

1974 : 22 تموز16– آب: انتهت «عمليات السلام» في قبرص، بعد انقلاب نيكوس سامسون، باحتلال 40 في المئة من الجزيرة

من قبل أنقره.

1975 : أزمات سياسية متعاقبة (حكومة سعدي ايرماق الانتقالية، ثلاث حكومات لديميريل وحكومتان 1980 لأجاويد). عنف سياسيّ ومدني.

1977 : الأوّل من أيار: مذبحة الأوّل من أيار في اسطنبول: 34 قتيل.
5 حزيران: انتخابات تشريعية: حصل حزب الشعب الجمهوري لأجاويد على 44 في المئة، وشكّل حزب العدالة لديميرل (41 في المئة) تحالفاً جديداً مع أحزاب اليمين الأخرى.

1980 : 12 أيلول: إطاحة حكومة ديميريل من قبل العسكر.

1980 - 1983 : النظام العسكري. انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

1982 : 6 تشرين الثاني: استفتاء دستوري: 92 في المئة قالوا نعم. أصبح زعيم الجونتا كنعان أفرين رئيساً للجمهورية. أُعلِنَت الجونتا، بمادة مؤقّتة، غير مسؤولة عن أعمالها خلال فترة النظام العسكري.

1983 : 6 تشرين الثاني: فاز ANAP في الانتخابات. تولّى تورغوت أوزال رئاسة الحكومة من عام 1983 حتى 1989.
15 تشرين الثاني: إعلان «جمهورية شمال قبرص التركية»ن المعتَرَف بها فقط من قبل أنقره.

1984 : 15 آب: بدء حرب العصابات من قبل PKK، التي أوقعت خلال خمسة عشر عاماً قرابة 40000 قتيل.

1987 : 14 نيسان: قدّمت تركيا رسمياً ترشّحها إلى CEE.

1989 : 8 تشرين الثاني: رئاسة تورغوت أوزال. حكومتا يلدريم

أكبولات (9 كانون الثاني 1989-23 تموز 1991: ومسعود يلماز (23 تموز 1991-20تشرين الأوّل 1991).

1991 : آذار: في أعقاب حرب الخليج الأولى، سمحت تركيا بالاستخدام الشفهي للغة الكردية.

نيسان: لجأ مئات الآلاف من الأكراد إلى تركيا بعد سحق انتفاضتهم في العراق. اقترح تورغوت أوزال وفرانسوا ميتران إقامة «منطقة آمنة» في جزءٍ من كردستان العراقية، واستجابت ONU لمطلبهما.

20 تشرين الأوّل: انتخابات تشريعية. ائتلاف حكومي بين ديميريل، رئيس حزب يمينيّ جديد (حزب الطريق القويم: 27 في المئة) وإينونو الابن، رئيس حزبٍ يساري (20 تشرين الثاني 1991-25 حزيران 1993).

1993 : 17 نيسان: وفاة تورغوت أوزال. أصبح ديميريل رئيساً، وخلفته تانسو جيلر في رئاسة الحكومة (25 حزيران-1993 تشرين الأوّل 1995).

2 تموز: تسبّب حريقٌ أحدثه في سيواس أنصارٌ للإسلام المتشدّد واليمين المتطرّف بموت 37 مثقّفاً، غالبيتهم علويّون.

1994 : 2-3 آذار: رفع الحصانة عن النواب الأكراد الذين اعتُقِلوا.

27 آذار: انتخابات بلدية. بنسبة 19 في المئة فرض حزب الرفاه (الإسلامي) نفسه على أنّه الحزب الثاني للبلاد، حاصلاً على بلديتي اسطنبول وأنقره.

1995 : 12 آذار: أوقعت هيجانات علوية في حي غازي (اسطنبول) 25 قتيلاً.

24 كانون الأوّل: مع أكثر من 21 في المئة من الأصوات، بات الرفاه الحزب الأوّل للبلاد.

1996 : 28 حزيران: في ختام أزمة سياسية حادّة، (حكومتا جيلر [تشرين الثاني -1995آذار 1996] ومسعود يلماز [آذار- حزيران 1996])، أصبح نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه، رئيساً للوزراء. عُيّنَت تانسو جيلر نائبة لرئيس الوزراء.

3 تشرين الثاني: فضيحة سوسورلك، نسبة إلى اسم المدينة التي لقي فيها عبد الله جاتلي، نصير اليمين المتطرّف المطلوب من قبل الأنتربول، وهـ. كوجاداغ، أحد قادة شرطة اسطنبول، حتفهما في حادثة سيارة. وقد نجا منها راكب ثالث، هو س. بوجاك، زعيم قبيلة كردية، ونائب مقرّب من الرئيس.

1997 : 18 حزيران: ضغوطات وإنذارات عسكرية أرغمت أربكان على الاستقالة.

30 حزيران: حكومة جديدة بقيادة مسعود يلماز. أُطيح في 25 تشرين الثاني بموجب مذكّرة حجب ثقة تتّهمه بالتواطؤ مع علاء الدين جاكيجي، نصير اليمين المتطرّف، والشخصية المهمّة في «الوسط».

1998 : 2 كانون الأوّل: حكومة أقلّية بقيادة بولنت أجاويد (حزب اليسار الديمقراطي).

16 كانون الثاني: حظر حزب الرفاه.

16 كانون الثاني: هدّد قائد القوات البرية، الجنرال آتيلا آتش، سوريا بحرٍ إن هي واصلت إيواء عبد الله أوجلان. أُبعِد أوجلان إلى روسيا وطلب فيما بعد اللجوء السياسي في إيطاليا.

1999 : 16 شباط: أسر زعيم PKK عبد الله أوجلان في كينيا، وتلا ذلك انتهاء حرب العصابات.

18 نيسان: انتخابات تشريعية. شكّل حزبان قوميان، حزب اليسار الديمقراطي (ب. أجاويد) وحزب العمل القومي بقيادة (د. بهجلي)، ائتلافاً.

11 كانون الأوّل: خلال قمّته في هلسنكي، منح الاتحاد الأوروبي وضعية المرشّح للترشّح.

2002 : 3 تشرين الثاني: الانتخابات التشريعية التي أعطت لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان الأغلبية المطلقة. عدا حزب الشعب الجمهوري بقيادة د. بايكال، لم يدخل أيّ حزب إلى البرلمان.

2003 : الأوّل من آذار: رفض البرلمان التركي منح الحقّ للولايات المتحدة في فتح جبهة ثانية ضدّ العراق انطلاقاً من جنوب شرق البلاد. الأزمة التركية الأمريكية.

7 تشرين الأوّل: أتاح حلّ المجلس الوطني للحكومة أن تقرّر، بناءً على طلب الولايات المتّحدة، إرسال نحو 1000 جندي إلى العراق الأمر الذي أثار معارضة عراقية إجماعية. اضطرّت أنقره للعدول عن قرارها.

29 تشرين الأوّل: أزمة مفتوحة بين المجلس ورئاسة

الجمهورية، التي قرّرت عدم دعوة الزوجات «المحجّبات» لنواب ووزراء AKP إلى «حفل استقبال الدولة» المنظّم بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين للجمهورية.

5 تشرين الثاني: رحّب تقرير الاتحاد الأوروبي حول التوسيع بالتقدم الذي أحرزته أنقره، ولكنّه أصرّ على بعض الانتقادات السياسية والقضائية. وأشار علاوة على ذلك إلى أنّ عدم حلّ المسألة القبرصية يجازف بإقامة عقبة أمام انضمام تركيا.

تشرين الثاني: سلسلة هجمات، نُسِبَت إلى تنظيم القاعدة وللإسلاميين المتطرفين الأتراك، استهدفت الطائفة اليهودية في اسطنبول، وكذلك المصالح البريطانية. أوقعت 62 ضحية.

2004 : شباط: بعد أكثر من عام من المعارضة، وافقت تركيا على مناقشة «خطّة أنان» الخاصّة بوضع قبرص.

الأوّل من حزيران: أنهى PKK هدنته الأحادية الجانب، وشنّ مرحلة جديدة من حرب الأنصار.

17 كانون الأوّل: أعطى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية الضوء الأخضر لبدء مفاوضات الانضمام مع تركيا.

2005 : 22-23 أيلول: رغم معارضة بعض الوزراء، ومنهم جميل جيجك (وزير العدل) ورغم منع إحدى محاكم اسطنبول، نظّم مؤرّخون ينتمون إلى ثلاث جامعات في اسطنبول المؤتمر الأوّل للمدرسة «المخالفة في الرأي» حول المسألة الأرمنية.

3 تشرين الأوّل: البداية الرسمية للمفاوضات بين تركيا

والاتحاد الأوروبي.

2006 : 12 تشرين الأوّل: في حين أحدث الجمود في الملفّ القبرصي أزمة جديدة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، صوّت البرلمان الفرنسي، في قراءةٍ أولى، على قانونٍ يعاقب على نفي الإبادة الجماعية للأرمن. في اليوم ذاته، مُنِحَت جائزة نوبل للآداب للروائيّ المنشقّ أورهان باموك. ثارت حملة عنيفة ضدّ فرنسا، واتّهمت الأوساط القوموية لجنة نوبل وباموك نفسه بالخيانة.

ملحق

الأحزاب السياسية الرئيسية في عام 2003

AKP: Adalet ve kalkinma Partesi، حزب العدالة والتنمية: يميني (إسلامي معتدل)، يقود رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

ANAP: Anavatan Partesi، حزب الوطن الأمّ: يميني. أُسِّس من قبل تورغوت أوزال، يقوده منذ 1989 بالتتالي، يلدريم أكبولات، ومسعود يلماز، ثمّ منذ عام 2003، أركان مومجو.

CHP: Cumhuriyet Halk Partesi، حزب الشعب الجمهوري: اشتراكي-ديمقراطي، أُسِّسَ من قبل مصطفى كمال، وقد قاد الحزب وورثته العديدين بشكلٍ خاصّ عصمت إينونو وبولنت أجاويد وأردال إينونو ومراد قره يالجين. ودنيز بايكال هو الرئيس الحالي لهذا الحزب الذي يشكّل المعارضة البرلمانية.

DTP: حزب المجتمع الديمقراطي: موالي للأكراد، وقد خلف

الحزب العديد من الأحزاب التي حُظِرَت من قبل المحكمة الدستورية. يقوده فريقٌ جماعي.

Genç partesi (الحزب الشابّ): قومي وشعبوي. يقوده رجل الأعمال جم أوزان.

DYP: Doğru Yol Partesi، حزب الطريق القويم: يميني. قاده على التوالي سليمان ديميريل وتانسو جيلر، ثمّ منذ عام 2003 محمد آغار.

MHP: Milliyetçi Hareket Partesi، حزب العمل القومي: يميني متطرّف. قاده في البداية آلب أرسلان توركيش، ثمّ، منذ وفاته في عام 1997، دولت بهجلي.

حواشي

(1) نستخدم المرسوم الإمبراطوري، كما جاءت في النص الفرنسي، في حين يسمى بالعربية: فرمان همايوني.(المترجم)

(2) Jeunes-Turcs: حركة سياسية تأسّست ونشطت في أوروبا وضمّت فئات شابّة من مختلف الانتماءات القومية والدينية في السلطنة العثمانية. وقد أصطلُح على تسميتها تركيا الفتاة. (المترجم)

(3) أرغنكون:(Ergenekon) وادي في آسيا الوسطى يعتبره القوميون الأتراك المهد الأسطوري للأتراك الأوائل. المترجم

(4) يستخدم المؤلف مصطلحات قد يعترض عليها القارئ العربي، مثل الإمبراطورية، أو الملكية، ذلك أن القارئ العربي معتاد على استخدام السلطنة والسلطان، وقد حاولنا تعديل الاستخدام حيث أمكن وتركناها حيث وجدنا أن التعديل قد يخلّ بما يقصده الكاتب. (المترجم)

(5) المقصود، الترجمة من التركية إلى الفرنسيّة.

(6) الحرفية: نظرية اجتماعية اقتصادية تقول بإيجاد مؤسسات حرفية نقابية تُخوِّل سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية. المترجم

(7) الانضماميين: نظرية سياسيّة تدعو إلى ضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم (الأتراك). المترجم.

(8) التأسّلية: ردّة وراثية، أو عودة إلى طباع الأسلاف التي ابتعدت عنها الأجيال السابقة. (المترجم)

(9) millénariste الألفية: اعتقاد لدى مجموعات دينية حول فكرة الألفية، تتنامى هذه الأفكار كلما اقترب العالم من نهاية ألفية أخرى. (المترجم)

(10) سيزار لومبروزو (1836-1909): طبيب إيطالي شهير وعالم جريمة، تحدّث في كتابه (الرجل الجانح) عن المجرم بالولادة. المترجم

(11) نسبة إلى حركة طالبان - المترجم

(12) التسنين: التحويل القسري للعلويين إلى المذهب السنّي. - المترجم

(13) مجموعات تضامنية

(14) حاز الكاتب التركي، أورهان باموك، على جائزة نوبل للآداب عام 2006 - المترجم

(15) نسبة لمعاهدة سيفر - المترجم

(16) مؤلّف أدولف هتلر: كفاحي. المترجم

(17) الرسائل القصيرة عبر الهاتف المحمول

بيبلوغرافيا مختارة

حتى لا تطول هذه القائمة، فقد قصرتها على عدد محدود من المراجع، بالإنكليزية والألمانية والفرنسية، وأيضاً بعض الكتب التركية. وهذه الكتب هي المراجع الأساسية، مع العلم بأن العديد من المراجع قد تم ذكرها بين صفحات هذا الكتاب.

AĞAOĞULLARI M. A., *L'Islam dans la vie politique de la Turquie*, Ankara, Faculté des sciences politique de l'Université d'Ankara, 1982.

Ailleurs, hier, autrement : connaissance et reconnaissance du génocide des Arméniens, n° 177-178 de la *Revue d'histoire de la Shoah — Le monde juif*, 2003.

ANDREWS P. A., *Ethnic Groups in the Republic of Turkey*, Wiesbaden, Dr Ludwig Reichert Verlag, 1989.

BALCI B., *Missionnaires de l'islam en Asie centrale. Les écoles turques de Fethullah Güven*, Paris, Maisonneuve-Larose, 1993.

BARKEY H. J. et FULLER G. E., *Turkey's Kurdish Question*, Lanham, Boulder, New York, Rowman & Littlefield, 1998.

BATU H. et J.-L. BACQUÉ-GRAMMONT, *L'Empire ottoman, la République de Turquie et la France*, Istanbul-Paris, ISIS, 1986.

BRUINESSEN M. VAN, *Kurdish ethnonationalism*, Istanbul, ISIS, 2001.

BRUINESSEN M. VAN, *Mullas, Sufis and Heretics*, Istanbul ISIS, 2002.

CHALIAND, G. (dir.), *Les Kurdes et le Kurdistan*, Paris, Maspero, 1978.

Confluences Méditerranée, numéro spécial sur les Kurdes, n° 34, 2000.

COPEAUX E., *Espaces et temps de la nation turque. Analyse d'une historiographie nationaliste (1931-1993)*, Paris, CNRS, 1997.

COPEAUX E., *Une vision turque du monde à travers les cartes de 1931 à nos jours*, Paris, CNRS, 2000.

COPEAUX E. et MAUSS-COPEAUX C., *Taksim ! Chypre divisée*, Lyon, Adelsa, 2005.

DADRIAN V., *Histoire du génocide arménien*, Paris, Stock, 1996.

DERINGIL S., *The Well-Protected Domains*, Londres, I. B. Tauris, 1998.

DUFNER U., *Islam ist nicht gleich Islam. Die Türkische Wohlfahrtspartei und die ägyptische Muslimbrüderschaft : ein vergleich*, Opladen, Leske-Burdich, 1998.

ELMAS H. B., *Turquie-Europe : une relation ambiguë*, Paris, Syllepse, 1988.

DUMONT P., *Mustafa Kemal invente la Turquie moderne*, Bruxelles, Complexe, 1983.

DUMONT P., J.-F. PÉROUSE, TAPIA S. DE et AKGÖNÜL S., *Migrations et mobilités internationales : la plate-forme turque*, Istanbul, IFEA, 2002.

FAROQHI S., MCGOWAN B., QUATAERT D. et PAMUK S., *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, t. 2, 1600-1914, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

GEORGEON F., *Des Ottomans aux Turcs, naissance d'une nation*, Istanbul, ISIS, 1995.

GEORGEON F., *Abdulhamid II. Le sultan calife*, Paris, Fayard, 2003.

GÖKALP A. (dir.), *La Turquie en transition : disparités, identités, pouvoirs*, Paris, Maisonneuve, 1986.

GÖKALP A., *Têtes rouges et Bouches noires*, Paris, Société d'ethnographie, 1986.

GÖLE N., *Musulmanes et modernes : voile et civilisation en Turquie*, Paris, La Découverte, 1993.

GÜRBEY G. et IBRAHIM F. (dir.), *The Kurdish Conflict in Turkey. Obstacles and Chances for Peace and Democracy*, New York, Saint Martin Press, 2000.

HANIOĞLU M. S., *Preparation for a Revolution. The Young Turks, 1902-1908*, Oxford, Oxford Universiry Press, 2001.

Human Rights Review, 3, n° 1, 2001, numéro spécial sur la Turquie.

İNSEL A. (dir.), *La Turquie et l'Europe : une relation tumultueuse*, Montréal, L'Harmattan, 1999.

IRZIK S. et GÜZELDERE G. (dir.), « Relocating the Fault Lines : Turkey Beyond the East-West Divide », numéro spécial de *The South Atlantic Quarterly*, 102, n° 2-3, 2003.

KARPAT K. (dir), *Ottoman Past and Today's Turkey*, Leyde-Boston-Cologne, Brill, 2000.

KAZANCIGIL A. et ÖZBUDUN E., *Atatürk : fondateur de la Turquie moderne*, Bruxelles, Complexe, 1983.

KEDOURI S. (dir.), *Turkey. Identity, Democracy, Politics*, Londres, Frank Cass, 1996.

KEDOURI S. (dir.), *Turkey Before and After Atatürk. Internal and External Affairs*, Londres, Frank Cass, 1999.

KEDOURI S. (dir.), *Seventy-Five Years of the Turkish Republic*, Londres, Frank Cass, 2000.

KIESER H.-L. *Der verpasste Friede. Mission, Ethnie und Staat in den Ostprovinzen der Türkei 1839-1938*, Zurich, Chronos, 2000.

KIESER H. L. et SCHALLER D. J. (dir.), *Der Völkermord an der Armeniern und die Shoah*, Bâle, Chronos, 2002.

KREISER K. et NEUMANN C. K., *Kleine Geschichte der Türkei*, Stuttgart, Reklam, 2003.

KUCHNER D., *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908*, Londres, Frank Cass, 1977.

LEWIS B., *Islam et laïcité. La naissance de la Turquie moderne*, Paris, Fayard, 1988.

MANGO A., *Atatürk. Biography of the Founder of Modern Turkey*, Londres, Overlook Press, 2002.

MARDIN S., *Religion and Social Change in Modern Turkey. The Case of Bediüzzaman Said Nursî*, Albany, State Univ. of New York Press, 1989.

MANTRAN R., *Histoire de la Turquie*, Paris, PUF, 1968.

MANTRAN R. (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989.

MASSICARD E., *Les élections du 3 novembre 2002 : une recomposition de la vie politique turque ?*, Istanbul, IFEA, 2003.

MASSICARD E., *L'Autre Turquie. Le mouvement aléviste et ses territoires*, Paris, PUF, 2005.

MCDOWELL D., *A Modern History of the Kurds*, Londres, I. B. Tauris, 1996.

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF THE USSR, *German Foreign Office Documents. German Policy in Turkey* (1941-1943), Moscou, Foreign Languages Publishing House, 1948.

NAVARO-YASHI Y., *Faces of the State : Secularism and Public Life in Turkey*, Princeton, Princeton University Press, 2002.

PÉROUSE J.-F., La *Turquie en marche. Les grandes mutations depuis 1980*, Paris, La Martinière, 2004.

PICARD E. (dir), *La Question kurde*, Bruxelles, Complexe, 1991.

RANDAL J. C., *After Such Knowledge What Forgiveness ? My Encounters with Kurdistan*, New York, Farrar, Strauss and Giroux, 1997.

RIGONI I. (coord.), *Turquie, les mille visages. Politique, religion, femmes, immigration*, Paris, Syllepse, 2000.

RIGONI I., *Mobilisations et enjeux des migrations de la Turquie en Europe de l'Ouest*, Paris, L'Harmattan, 2001.

SCHICK I. C. et TONAK E. A., *Turkey in Transition*, Oxford, Oxford Univ. Press, 1987.

VANER S. (dir.), *Modernisation autoritaire en Turquie et en Iran*, Paris, L'Harmattan, 1991.

VANER S. (dir.), *La Turquie en mouvement*, Bruxelles, Complexe, 1996.

VANER S. (dir.), *La Turquie*, Paris, Fayard, 2005.

WEDEL H., *Lokale Politik und Geschlechterrollen. Stadmigrantinnen in türkischen Metroplen*, Hambourg, Deutschen Orient-Instituts, 1999.

WHITE P. J et JONGERDEN J. (dir.), *Turkey's Alevi Enigma. A Comprehensive Overview*, Leyde, Brill, 2003.

YERASIMOS St., SEUFERT G. et VORHOFF K., *Civil Society in the Grip of Nationalism*, Istanbul, Orient Institute, IFEA, 2000.

ZARCONE Th., *La Turquie moderne et l'islam*, Paris, Flammarion, 2004.

ZÜRCHER E.-J., *The Unionist Factor. The Role of the Committee Union and Progress in the Turkish National Movement (1905-1926)*, Leyde, Brill, 1983.

ZÜRCHER E.-J., *Turkey. A Modern History*, Londres et New York, I. B. Tauris, 1998.

فهرس

حسين عمر

باحث مهتم بموضوعات الصراع الكردي - التركي والأقليات في الشرق الأوسط.

مترجم عن اللغة الفرنسية، وله عدة ترجمات منها:

* ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول- جوزيف ياكوب 2004

* الحرب الصليبية الأخيرة - باربرا فيكتور 2006

* الضيوف: عشرون عاماً في سجون الحسن الثاني - رؤوف أوفقير

* رجالي (رواية) - مليكة المقدّم

* كيفية السفر مع سلمون - أمبرتو إيكو

إن التفصيل التاريخي لهذا الكتاب يسير على المستوى نفسه مع قراءةٍ في «حبكة» بعض المسائل، كالمسألة الكردية، والمعارضة العلوية والعنف وكذلك الاعتراضات الصادرة عن الحقل الديني.

كما يناقُش الكتاب في جزء أساسي منه حركة مصطفى كمال "أتاتورك" والتي يعتبرها البعض الحركة الوحيدة للتحديث والعلمنة، لا بل والدمقرطة في العالم الإسلامي. وهذه الحركة هي التي أسست لتاريخ تركيا الحديث وجعلت من العسكر القوة الرئيسية الحامية لوحدة "الأمة التركية"، فَتَحوَّل إلى أداة قمع وإرهاب وأعاق أي تطور للحياة السياسية التركية على مدى سنوات طويلة.

تركيا اليوم أمام مفترق كبير، إذ نشهد تحولًا في توجهاتها، وخاصة تجاه العالم العربي، كما نشهد نوعاً من التراجع لدور الجيش، ونشهد أيضاً نهاية لكل الأحزاب "الكمالية" التي صارت على الهامش تماماً. ولهذه الأسباب يكتسب هذا الكتاب أهميّة خاصّة.

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة

المركز الثقافي العربي

كلمة
KALIMA

170 صفحة

